جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : محمد فوزي برّوسي

بعنوان :

تقييم خاصيتي الموثوقية والملاءمة في النظام المحاسبي المالي الجزائري

دراسة حالة: شركة الصيانة وخدمات السيارات بورقلة "فرع سونلغاز" السنة المالية 2012

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23 جوان 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ بن ساحة على ..... – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رئيسا

الأستاذ/ زرقون محمد ..... – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مشرفا

الأستاذ/ اولاد حيمودة عبد اللطيف ..... – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مناقشا

السنة الجامعية : 2012 / 2013

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الكريمين رحمهما الله

زوجتي الغالية حفظها الله

أبنائي الأعزاء رعاهم الله

إخوتي وأخواتي الأحبة حفظهم الله

الشكر

الحمد لله رب العالمين على ما أعطى ويسر وقدر بأن وفقنا إلى إنجاز هذا العمل...

كما أشكر كل من جعله الله بفضله ورحمته سببا في ما كان من هذا العمل وعلى رأسهم الأستاذ المشرف، الدكتور زرقون محمد بما قدمه لي من مساعدة وتوجيه ونصح وتفهم كبير للظروف الصعبة التي عشت معها أثناء إنجاز هذا العمل، كما أشكر كل الأساتذة الأفاضل الذين كان لهم الفضل الكبير في وصولي إلى هذه المرحلة، كذلك أشكر أقرب الناس إلي في حياتي زوجتي الغالية وأبنائي الأعزاء، لكن بسبب التزامات الدراسة كثيرا ما كنت مقصرا في حقهم، رغم ذلك تحملوا كل تلك المعاناة، فمعذرة لهم على كل ذلك وشكرا مرة أخرى، كما لا أنسى الأخ الصديق الأستاذ رضوان بروسي بما قدمه لي من دعم ونصح وتوجيه وبما أبداه من حماسة وإصرار كبيرين على مواصلة النجاح والإقدام في هذا المسار، كما أشكر إخوتي وأخواتي الذين كثيرا ما أشفقوا علي من العناء وفي نفس الوقت أبدوا كل المحبة والدعم، لا أنسى أيضا جميع الزملاء والزميلات الذين كثيرا ما ساعدوني بكل الأشكال وما أبدوه نحوي من مشاعر التقدير والاحترام، كذلك أخي "الطالب" محب بوليف الذي جعله الله سببا في تسهيل كثير من الصعاب والعقبات وخاصة في مرحلة الماستر، ويبقى الشكر موصولا إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل وأسأل الله العلي القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء ويفتح عليهم بكل خير وأن يرضيهم برضاه في الدنيا الآخرة، ولله الحمد أولا وأخيرا وصلى الله على سيدنا محمد.

محمد فوزي بروسي

الملخص

القياس المحاسبي هو الوظيفة الأساسية الذي تتوقف عليها المحاسبية المالية، لأن أهم ما في المحاسبة هو المعلومة المالية وجودة تلك المعلومة، في هذا العمل ومن خلال دراسة الحالة التي قمنا بها على مؤسسة اقتصادية وذلك بإعادة تقييم جزء من أصولها المادية وتحديد أثر ذلك على الوضعية المالية لتلك المؤسسة، مع مراعاة جودة المعلومات الناتجة عن عملية إعادة التقييم تلك من خلال تحققها بأهم خاصيتين للمعلومة المالية وهما خاصيتي الملاءمة والموثوقية مع مقاربة كل ذلك مع الأدبيات النظرية والنصوص القانونية المكونة للنظام المحاسبي المالي الجزائري والدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة المالية، القياس المحاسبي، المنشأة الاقتصادية، النظام المحاسبي المالي، الكشوف المالية، المعلومة المالية، القرار، الملاءمة والموثوقية.

Résumé:

Le mesure comptable est la fonction fondamentale qui la comptabilité financière s'appuis sur lui, par ce que le plus important dans la comptabilité c'est l'information financière et la qualité de cet information, dans ce travail et à travers l'étude de cas qui à été faite sur un entreprise économique par la réévaluation d'une partie de ses immobilisations corporelles et déterminer la trace de cet opération sur la situation financière de l'entreprise, à l'égard de la qualité des informations produites par cet opération de réévaluation par se caractériser de deux caractéristiques les plus importants, sont la pertinence et la fiabilité en rapprochant tous avec les littératures théoriques et les textes législatifs qui constituent le system comptable financier Algérien et les études précédentes.

Mots clés : La comptabilité financière, Mesure comptable, entreprise économique, le système comptable financier, Etas financiers, Information financière, Décision, Pertinence et Fiabilité.

قائمة المحتويات

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات والرموز	X
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للملاءمة والموثوقية	02 – 35
تمهيد	03
المبحث الأول: المحاسبة المالية وخصائص المعلومات المحاسبية	04 – 31
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	32 – 34
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: دراسة الحالة	36 – 54
تمهيد	37
المبحث الأول: دراسة الحالة وأدواتها	38 – 42
المبحث الثاني: عرض الدراسة	43 – 53
خلاصة الفصل الثاني	54
الخاتمة	55 – 58
المراجع	59
الملاحق	60
الفهرس	86

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 : مقارنة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية	11
الجدول رقم 2 : ملخص لمقارنة الباحثة بسمة سويد بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	34
الجدول رقم 3 : حسابات الأصول غير الجارية التي كانت موضوع لهذه الدراسة	39
الجدول رقم 4 : معدل ارتفاع الأسعار في سنة 2012 مقارنة بالسنوات السابقة	42
الجدول رقم 5 : جدول يلخص جداول الإهتلاكات حسب حسابات الميزانية	44
الجدول رقم 6 : جدول ملخص الاهتلاكات الأولي لسنة 2012 الخاص بالحسابات التي مستها إعادة التقييم	44
الجدول رقم 7 : جدول ملخص عملية إعادة تقييم الأصول لسنة 2012	45
الجدول رقم 8 : القيد المحاسبي لفارق القيمة القابلة للتحصيل	47
الجدول رقم 9 : القيد المحاسبي لفارق أقساط الاهتلاك لسنة 2012	47
الجدول رقم 10 : نسبة عجز الاستثمارات الموجودة عن تغطية المبلغ المتوقع لتجديدها	51

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1 : الإطار النظري للمحاسبة المالية	12
الشكل رقم 2 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	18
الشكل رقم 3 : نموذج لجدول الاهتلاكات	41
الشكل رقم 4 : قيمة استبدال الأصول حسب حسابات الميزانية	50

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 : ملحق عقد التأمين على معدات النقل معد من CAAT.
الملحق رقم 2 : التطور السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر من سنة 1996 إلى 2012.
الملحق رقم 3 : حصيلة سنة 2012 بعد إعادة التقييم (الأصول)
الملحق رقم 4 : حصيلة سنة 2012 بعد إعادة التقييم (الخصوم)
الملحق رقم 5 : حصيلة سنة 2012 قبل إعادة التقييم (الأصول)
الملحق رقم 6 : حصيلة سنة 2012 قبل إعادة التقييم (الخصوم)
الملحق رقم 7 : جدول حسابات النتائج لسنة 2012
الملحق رقم 8 : جدول تدفقات الخزينة إلى 2012/12/31
الملحق رقم 9 : قائمة تغيرات حقوق الملكية
الملحق رقم 10 : جدول الاستثمارات
الملحق رقم 11 : جدول الاهتلاكات
الملحق رقم 12 : جدول المخزونات
الملحق رقم 13 : جدول استهلاك البضائع والمواد الأولية
الملحق رقم 14 : جدول المؤونات
الملحق رقم 15 ملخصي : جدولي الاهتلاكات قبل وبعد إعادة التقييم
الملحق رقم 16 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21831' معدات نقل – وزن خفيف
الملحق رقم 17 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21832' معدات نقل – وزن ثقيل
الملحق رقم 18 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21838' معدات نقل – حافلات
الملحق رقم 19 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '2184' معدات مكاتب
الملحق رقم 20 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21852' عتاد إعلام آلي
الملحق رقم 21 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21858' معدات أخرى للمكاتب

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	بيان بلغة أجنبية	بيان باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبين الأمريكية
CAAT	Compagne Algérienne des Assurances	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما
MPV/DRS	Maintenance et Prestations Véhicules	الصيانة وخدمات السيارات/ المديرية الجهوية بالجنوب
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	System Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي

مقدمة

أ- توطئة

من الملاحظ أن أغلب المبادئ والنظريات المهتمة بالمحاسبة، وصولا إلى معايير المحاسبة الدولية، أولت لموضوع القياس وطرق التقييم المحاسبية أهمية كبيرة حيث وضعت عدة قواعد عامة أو مفصلة من أجل تحديد الطرق الواجب إتباعها والاعتبارات الواجب مراعاتها عند عملية قياس الأحداث الاقتصادية وتقييم عناصر القوائم المالية الخاصة بكيان ما لضمان الحصول على معلومات جيدة تعكس حالة الكيان بشكل جيد.

النظام المحاسبي المالي في الجزائر جاء بدوره لينظم ما سماها المحاسبة المالية في الجزائر وكل الأعمال المرتبطة بها ومن ذلك طرق القياس والتقييم، فراعى في ذلك المعايير المحاسبية الدولية في أغلب النصوص التشريعية التي يتكون منها.

ب-طرح الإشكالية

عند الكلام عن الموثوقية والملاءمة أول ما يخطر ببالنا مباشرة الكشوف المالية والمعلومات المالية التي تتضمنها ومدى جودة أو فعالية تلك المعلومات بالنسبة إلى مستخدميها المفترضين.

عندما نتتبع المراحل الزمنية للمعلومة المالية في حياة أي كيان، نكاد نجزم بصفة مطلقة أنه لا يطرح أي إشكال في المرحلة الأولى أو اللحظة الأولى التي تظهر فيها المعلومة، حيث نلاحظ أن المعلومة تعبر عن الواقع بصدق وقابلة للتحقق ومحايدة أي أنها تتوفر فيها مقومات خاصية الموثوقية وفي ذات الوقت هي معلومة تستجيب لحاجة مستخدميها في تلك اللحظة الأولى التي ظهرت فيها تلك المعلومة أي جاءت في وقت مناسب مع إمكانية أن نتنبأ على أساسها بالمستقبل أو نقيّم تنبؤات سابقة فهي أيضا تتوفر فيها مقومات خاصية الملاءمة، دون أي تعارض بين الخاصيتين.

يبدو أن هناك إشكالية تتمثل في تداخل ولبس كبيرين بين المفاهيم المتعلقة بتطبيق المبادئ والمعايير والطرق لإنتاج المعلومة المالية والمفاهيم المتعلقة بخصائص المعلومة المالية وخاصة خاصيتي الموثوقية والملاءمة.

من خلال الطرح السابق يمكن أن نطرح السؤال التالي:

- هل هناك علاقة بين نسبة الموثوقية في المعلومة المالية ونسبة الملاءمة في نفس المعلومة؟

ج–فرضيات البحث

ما دام الكلام عن خاصيتي الموثوقية والملاءمة يتعلق بجودة المعلومة المالية، يعني هذا أن الخاصيتان تتكاملان مع بعضهما من أجل الحصول على معلومة جيدة، أي أن كل واحدة منهما تغطي جانبا ما أو عدة جوانب دون جوانب أخرى من اهتمامات مستخدمي المعلومة.

من خلال هذا البحث سنحاول معرفة مدى صحة الفرضيتين التاليتين:

- **هناك علاقة تناسب طردي بين نسبة توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في المعلومة المالية من جهة وبين جودة تلك المعلومة من جهة أخرى؛**
- **أيضا، هناك علاقة تبعية بين خاصيتي الموثوقية والملاءمة، فكلما كانت المعلومة المالية فيها موثوقية يمكن أن تكون ملائمة إذا توفرت شروط الملاءمة الأخرى، لكننا لا يمكن أن نقول عن معلومة أنها ملائمة وهي لا تحوز على ثقة مستخدميها بأي شكل من أشكال الثقة.**

د– مبررات اختيار الموضوع

يمكن أن نعتبر أن أهم مبرر دفعنا لتناول موضوع الملاءمة والموثوقية بالبحث هو الرغبة في التعمق النظري في المحاسبة من خلال هذا الموضوع. نعلم جميعا أن الملاءمة والموثوقية تعالج مسألة جودة المعلومات المحاسبية وهذه المسألة تمس كل مراحل العملية المحاسبية من بدايتها إلى نهايتها، هذا الأمر يجعلنا نتعايش مع كل أبعاد الوظيفة المحاسبية بشكل مباشر وغير مباشر.

هـ–أهداف الدراسة وأهميتها

أهم هدف يمكن أن نشير إليه والذي نريد تحقيقه من وراء هذا البحث هو فهم طرق التقييم المحاسبي من خلال النظام المحاسبي المالي في الجزائر، من خلال النصوص القانونية ومحاولة إجراء مقاربة عملية مع الواقع المعاش في المؤسسة الاقتصادية وبيئة الأعمال عموما.

و– حدود الدراسة

هذه الدراسة من الجانب النظري تغطي التجربة الجزائرية الحديثة مع النظام المحاسبي المالي، أما من الجانب العملي الميداني، فتم حصر اهتمامنا في شركة فرعية تنتمي لمجمع سونلغار لها مديرية عامة تقع في

الجزائر العاصمة وأربع وحدات جهوية للاستغلال، واحدة منها تقع في مدينة ورقلة وهي موضوع دراستنا، حيث سنتناول السنة المالية 2012.

ز- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض النصوص القانونية أو التشريعية، ومنهج دراسة حالة على الكشوف المالية للمؤسسة التي اخترناها للقيام بهذا العمل مع مقاربة ذلك كله مع المفاهيم النظرية المتداولة في مجال المحاسبة المالية.

ح-مرجعية الدراسة

مرجعية الدراسة تعود إلى جميع النصوص التي تهتم بمجال المحاسبة من كتب وأوراق بحث مختلفة إضافة إلى النصوص التشريعية التي يتألف منها النظام المحاسبي المالي الذي يعد الإطار القانوني الذي ينظم لمهنة المحاسبة المالية في الجزائر.

ط-صعوبات البحث

يمكننا حصر الصعوبات في نقطتين نتمنى ألا تكون قد أثرت على تحقيق النتيجة النوعية المرجوة من هذا البحث، وهما:

- قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذا البحث؛
- عدم وجود مراجع تناولت موضوع القياس المحاسبي في الواقع الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد بإجراء دراسات ميدانية تناولت حالات عملية تحاول مقاربة النصوص القانونية والمفاهيم النظرية من جهة والممارسة العملية للمحاسبة من جهة أخرى، لأنه تكاد كل الأعمال التي اطلعنا عليها تتناول النظام المحاسبي المالي من خلال الممارسين وليس من خلال نتائج الممارسات الميدانية نفسها.

ي-الدراسات السابقة

الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل بحثنا أو موضوعا قريبا منه فإننا نحيلكم إلى المبحث الثاني من الفصل الأول فقد جعلناه مخصصا لهذا الأمر.

ك-هيكل البحث

يتكون البحث من مقدمة وفصلين اثنين وخاتمة مع تمهيد وخلاصة لكل فصل من الفصلين.

الفصل الأول بعنوان: الملاءمة والموثوقية بين النظرية والتطبيق، خصصناه للأعمال النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع البحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كل ذلك كان من خلال مبحثين.

المبحث الأول بعنوان: المحاسبة المالية وخصائص المعلومات المحاسبية، تناولنا أهم المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة المالية وجودة المعلومات المالية وخاصة ما جاء في النظام المحاسبي المالي في الجزائر، كل ذلك موزع على ستة مطالب والعديد من العناوين الفرعية.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة، حيث اكتفينا بدراستين اثنتين حديثتين من جامعة قاصدي مرباح بورقلة، لهما علاقة مباشرة بموضوعنا الذي نحن بصدد البحث فيه.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية، التي تناولنا من خلالها الحصيلة المالية لشركة ذات أسهم عاملة بمدينة ورقلة تمارس نشاط تقديم خدمات النقل وصيانة المَرْكبات وبيع قطع الغيار، وهي شركة فرعية تابعة لمجمع سونلغاز الذي تعود ملكيته للقطاع العام بشكل كلي.

دراستنا لحصيلة الشركة كان من خلال إعادة تقييم جانب من الأصول ورصد وتحليل انعكاس ذلك على الوضعية المالية للشركة في ظل التقيد بالمعايير والقواعد التي رسمها النظام المحاسبي المالي.

وفي الأخير تأتي الخاتمة لتلخص أهم ما قمنا به في هذا البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري والتطبيقي للملاءمة والموثوقية

تمهيد

لفهم موضوع الموثوقية والملاءمة والذي يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المالية نرى أنه من الضروري أن نفهم الإطار النظري للمحاسبة المالية عموما وكيف تناولها النظام المحاسبي المالي وما موقع الملاءمة والموثوقية في كل ذلك، كل ذلك نتناوله في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى الدراسات السابقة التي كانت سباقة لهذا الموضوع بالبحث فتناولنا دراستين أعدتا سنة 2012 في جامعة ورقلة.

المبحث الأول: المحاسبة المالية وخصائص المعلومات المحاسبية

في هذا المبحث سنتناول خاصيتي الملاءمة والموثوقية من خلال أهم ما كتب نظريا واستعراض النصوص التشريعية للنظام المحاسبي المالي الجزائري بخصوص تلك الخاصيتين، كل ذلك يأتي ستة مطالب.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي الجزائري

بالنظر إلى التغير الكبير الذي ظهر على النشاط الاقتصادي، سواء الكلي أو الجزئي؛ على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي؛ حيث زادت وتيرة وحجم التبادلات التجارية وتعددت أنواعها وأشكالها، وجدت الجزائر نفسها في وضع صعب من أجل الانسجام والتعاطي الإيجابي مع مفردات الاقتصاد العالمي كالاستثمار والشراكة الدولية وفروع الشركات في عدة دول واندماج الشركات وكذا مشاكل التضخم...الخ، بالإضافة إلى الكثير من الاعتبارات المحلية الداخلية التي تدفع بإلحاح من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية السائدة والتي تعرف بـ "المخطط المحاسبي الوطني PCN".

وبالفعل بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد ليلبي الاحتياجات الوطنية ويتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي وذلك منذ بداية العقد الماضي إلى أن صدر القانون 07-11[1] في 2007/11/25 متضمنا "النظام المحاسبي المالي" من أجل أن ينظم المحاسبة المالية في الجزائر.

جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 وما تلته من نصوص تشريعية وتنظيمية لتضع الإطار القانوني والشروط التطبيقية وكيفية العمل بالنظام المحاسبي المالي الذي ينظم المحاسبة المالية[2] في الجزائر.

القانون 07-11، بعد أن تطرق إلى تعاريف ومجالات تطبيقه، ذكر الأطر العامة التي يعتمد عليها النظام المحاسبي المالي لتنظيم مهنة المحاسبة المالية في العناوين التالية:

- الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية؛
- تنظيم المحاسبة؛
- الكشوف المالية؛
- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة؛
- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 74 مؤرخة في 2007/11/25، ص 3.

[2] المادة الأولى، القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25.

ثم جاء المرسوم التنفيذي 08-156[1] المؤرخ في 2008/05/26 ليأتي على تفصيل أكثر لما أجمله القانون المذكور أعلاه، حيث ذكر أن "دور الإطار التصوري هو تحديد المفاهيم التي تعد الأساس لإعداد وعرض الكشوف المالية، كما أنه يرسم مرجعا لوضع معايير جديدة مع تسهيل تفسير المعايير وفهم ما لم يذكر صراحة في النظام المحاسبي المالي، كذلك المساعدة على تطوير المعايير وتحضير الكشوف المالية وتفسير ما فيها من معلومات ومدى مطابقة الكشوف للمعايير".

ثم ذكر القيود المحاسبية المفروضة على كل كيان مثل "التقيد بما جاء في النظام المحاسبي المالي وتطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقيّسة" ونظام معلومات محاسبي وتطرق إلى أهم الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مهنة المحاسبة والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي يُنتظر الحصول عليها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما تناول أهم خصائص المعلومات المحاسبية بشكل مباشر كما في المادة 8، أو بشكل ضمني في مواد أخرى، وهي: الدقة (أو الموثوقية)، الملاءمة والقابلية للمقارنة بين الدورات لنفس الكيان (الثبات[2])،

كذلك ذكر أهم الفروض والمبادئ المحاسبية والقيود التطبيقية؛ وهي كالتالي: ثبات الطرق والسياسات المحاسبية، الوحدة المحاسبية، استمرارية النشاط، ثبات وحدة النقد، الفصل بين الدورات (الدورية)، محاسبة التعهد، الإفصاح الشامل، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر (التحفظ)، التكلفة التاريخية، القيمة الحقيقية (القيمة العادلة).

بعد ذلك ذهب إلى تحديد عناصر الكشوف (القوائم) المالية والمفاهيم المتعلقة بها وكذلك العناصر الفرعية المكونة لكل منها ثم ذكر بعد كل ذلك الكشوف المالية صراحة، حسب الترتيب التالي:

- الأصول وأنواعها (أصول جارية وأصول غير جارية)؛
- الخصوم وأنواعها (خصوم جارية وخصوم غير جارية)؛
- الأموال الخاصة؛
- المنتوجات؛
- الأعباء؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 27 مؤرخة في 2008/05/28، ص 11.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت 1990، ط 1، ص 198.

- الكشوف المالية ومكوناتها (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق)؛

في بقية مواده تناول المرسوم النقاط التالية:

إمكانية قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر لبعض الكيانات استثناءً؛

- إعداد الحسابات المدمجة من طرف كيان يراقب كيان آخر أو عدة كيانات؛
- تغيرات التقدير والطرق المحاسبية؛
- محاسبة الخزينة.

بعد ذلك صدر قراران اثنان[1]، الأول كان القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26 تناول قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات، مذيلا بثلاثة (3) ملاحق:

- الملحق الأول يحدد قواعد تقييم محاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- الملحق الثاني يحدد نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة؛
- الملحق الثالث يتضمن معجما يحوي تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية.

أما الثاني فهو القرار رقم 72 المؤرخ أيضا في 2008/07/26 فقد جاء ليحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

أما المرسوم التنفيذي رقم 09-110[2] المؤرخ في 2009/04/07 فجاء ليحدد شروط وكيفيات مسك محاسبة بنظام الإعلام الآلي بما يحقق مجمل الالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول بها.

هذا إضافة إلى كثير من النصوص الأخرى المكملة لما ذكر صادرة عن جهات مختلفة معنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي، بحكم إشرافها على قطاع أو نشاط ما بهدف تفسير أو تفصيل النصوص السابقة المتعلقة بقطاعها أو مجال نشاطها كبنك الجزائر مثلا.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 19 مؤرخة في 2009/03/25، ص 3 و91.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 21 مؤرخة في 2009/04/08، ص 4.

جميع تلك النصوص تشكل توليفة متكاملة تسمى النظام المحاسبي المالي SCF الذي دخل حيز التطبيق الفعلي في بداية سنة 2010 بعد أن كان منتظرا أن يطبق في بداية سنة 2009[1] لكن تم تأجيله بمقتضى المادة 62 من الأمر الرئاسي رقم 08-02 مؤرخ في 2008/07/24 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008[2].

المطلب الثاني: المحاسبة المالية كنظام للمعلومات

1-نظام المعلومات المحاسبي

عندما نتكلم عن نظام المعلومات المحاسبي يتجه الاهتمام إلى محاولة معرفة:

- الجهات المهتمة بهذه **المعلومات** أو مستخدمو المعلومات المحاسبية؛
- ماهية **المعلومات** التي ينتجها أي نظام محاسبي تلبية لاحتياجات مستخدميها المختلفين؛
- مدى جودة هذه **المعلومات**؛
- المصادر الأولية لهذه **المعلومات**؛
- القيود والمعايير التي في إطارها تم إعداد هذه **المعلومات**.

المعلومات المحاسبية هي الموضوع الرئيسي الذي تقوم عليه المحاسبة، كما أن هناك قدر كبير من التأثير والتأثر بين المعلومات المحاسبية والأبعاد المختلفة للمحاسبة. في إطار هذا البحث سنتناول المحاسبة كنظام للمعلومات مع التركيز على أهم خاصيتين نوعيتين تتصف بهما المعلومات المحاسبية ألا وهما خاصيتي الملاءمة والموثوقية. هاتين الخاصيتين أصبحتا محل اهتمام أي نظام محاسبي بما فيها النظام المحاسبي المالي الجزائري باعتباره "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[3] أي نظام معلومات محاسبي، وذلك كله من خلال استعراض أهم الأهداف والمفاهيم والمبادئ المتعارف عليها في مجال المحاسبة بصفة عامة وتلك التي تبناها النظام المحاسبي المالي في الجزائر بتفصيل أكثر، حيث نتعرض لأهداف المحاسبة ثم أهم المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة المالية بعد ذلك

[1] المادة 41، القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 42 مؤرخة في 2008/07/27، ص 3.

[3] المادة 3، القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25.

الآليات العملية والتطبيقية لتلك الأهداف والمفاهيم مع تحديد علاقة كل ذلك مع ملاءمة وموثوقية المعلومة المحاسبية.

2-المحاسبة المالية

من المعروف أن نظام المعلومات هو عمليات منتظمة لجمع البيانات الأولية وتصنيفها وتسجيلها ومعالجتها وحفظها وإخراجها في شكل معلومات نهائية تقدم لمستخدميها، وهذا ما تقوم به المحاسبة المالية.

كل الكيانات أو المنشآت التي تمارس أي نشاط اقتصادي هادف إلى تحقيق الربح نجد عملها متوقف على أربع معلومات أولية:

1. الهدف من النشاط الذي ستقوم به. قد يكون تقديم خدمة أو توفير مادة استهلاكية أو إنجاز شيء ما، كل ذلك في مدى زمني معلوم أو متوقع؛
2. الموارد التي تعتمد عليها المنشأة لممارسة هذا النشاط لتحقيق الهدف المطلوب؛
3. البدء في مزاولة النشاط بشكل فعلي؛
4. الحصيلة النهائية عن الممارسة الفعلية للنشاط باستغلال الموارد المتاحة بعد نهاية الزمن المعلوم أو المتوقع.

عندما ننظر إلى المعلومة الأولى المتعلقة بالهدف نجدها تشير إلى أن هناك جهة أو جهات ما يرتقب أن تكون بحاجة إلى ما تنتجه المنشأة من خلال ممارستها للنشاط وهم الزبائن المرتقبون، أما في المعلومة الثانية المتعلقة بالموارد فتتجه بنا إلى ماهية تلك الموارد ومصادرها، فالموارد قد تكون أموال نقدية أو عينية ويقدمها عادة المستثمرون كما قد تكون أموال نقدية فقط وهذه قد تأتي من المستثمرين أو من المقرضين. هناك أيضا موارد بشرية يتم بواسطتها تنفيذ كل برامج العمل أو النشاط وهم العمال والمستخدمون المرتقبون، بالنسبة للمعلومة الثالثة فتوسع لنا دائرة العلاقات مع داخل وخارج المنشأة، فكل ما تشتريه المنشأة أو ما تستفيد به من خدمات يتطلب التعامل مع أطراف خارجيين هم الموردون، كذلك كل ما تنتجه المنشأة من خدمات أو مواد يكون موجها للزبائن، كما تحتاج المنشأة إلى العمال من جميع الأصناف لممارسة نشاطها، كل ذلك يتم تحت إشراف ومراقبة مستمرة لسير النشاط من طرف إدارة المنشأة، بعد نهاية الزمن المتوقع يتم إعداد حصيلة مالية عن كل ما مضى من أحداث لها علاقة بنشاط المنشأة، هذه الحصيلة تكون محل اهتمام جميع الأطراف المذكورين أعلاه إضافة إلى الجهات الحكومية.

من خلال آخر نقطة هناك مجموعة من النقاط الفرعية يجب الإلمام بها، من أهمها:

- الشخص أو الجهة التي تقوم بإعداد الحصيلة المالية لنشاط المنشأة؛
- كيفية إعداد الحصيلة المالية لنشاط المنشأة؛
- محتوى الحصيلة المالية لنشاط المنشأة؛
- الجهات التي تُقدم لها الحصيلة المالية لنشاط المنشأة.

مما سبق يمكننا أن نقول أن المحاسب المالي (فرد أو فريق عمل متكامل) في المنشأة الاقتصادية هو من يقوم بإعداد الحصيلة المالية لنشاط المنشأة، حيث يسعى عن طريق مبادئ وطرق محاسبية معروفة إلى قياس نتيجة العمليات في الوحدة الاقتصادية عن فترة معينة وتصوير مركزها المالي في تاريخ محدد[1] في شكل أربع قوائم مالية هي[2]: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي، وتوصيل المعلومات بطريقة ملائمة إلى الأطراف المعنيين[3]، خاصة الفئات الخارجية الرئيسية وهم[4]: المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون، وكذا الموردون والعملاء ممن لهم ارتباطات حالية أو مقبلة مع المنشأة.

تلك الحصيلة المالية للمنشأة الاقتصادية تعطينا فكرة عما يلي[5]:

1. قياس الموارد التي تقع في حيازة الوحدة الاقتصادية.
2. أن تعكس الحقوق أو الالتزامات التي تقع على عاتق الوحدات ومصالح الملاك فيها.
3. قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والحقوق والمصالح.
4. تخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة.
5. وأخيرا التعبير عن العمليات السابقة في صور نقدية باعتبار النقد وحدة قياس موحدة.

كل ذلك جعل المحاسبة المالية تتميز بالخصائص التالية[6]:

أ- **الطابع الميداني المباشر**: التسجيل الآني للبيانات يعطيها ميزة الدقة الموضوعية،

[1] حنفي عبد الفتاح، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث القاهرة 2008، ص 23.

[2] المرجع السابق، ص 16.

[3] المرجع السابق، ص 23.

[4] مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي – الإطار التصوري، مطبعة مزوار، ط 1، الوادي الجزائر، ص 35.

[5] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك 2007، ص 64.

[6] المرجع السابق، ص 62-63.

ب- **الشمولية:** البيانات المحاسبية تعني جميع المجالات والوقائع المتعلقة بنشاط الوحدة وكل العناصر الأولية في أي مجال أو واقعة، دون استثناء إلا على سبيل السهو أو الخطأ أو لسوء نية، وقد وضعت ضوابط للحد من ذلك (الجرد السنوي، المراجعة والتدقيق...). ويأتي المقياس النقدي الموحد للبيانات المحاسبة ليمنحها أقصى درجات الشمول.

ج- **الإمكانيات التحليلية:** لم يقف دور المحاسبة عند التسجيل بل تعداه إلى تهيئة وتكييف البيانات المسجلة بشكل يساعد في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه. الأمر الذي جعل المحاسبة قاعدة إعلامية وتحليلية للإدارة والتخطيط الاقتصادي.

3-المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية

الهدف الذي تريده الجهات المستقبلة للحصيلة المحاسبية هو في الحقيقة أهداف متعددة بتعدد الجهات المستقبلة وبتعدد، أيضا، اهتمامات وأولويات تلك الجهات، لكن القاسم المشترك لكل تلك الأهداف اشتراكها في هدف رئيسي هو اتخذ قرار ما.

عند ذكر اتخاذ القرار يتبادر إلى الذهن الإدارة، بغض النظر عن حجم وأهمية هذه الإدارة، فقد تكون بالشكل أو الحجم المعروف في هيئة أو منظمة كبيرة ومعقدة كما يمكن أن تكون إدارة لشأن بسيط يخص فرد طبيعي عادي.

من هنا نجد أنفسنا أمام فرع أو نوع آخر من المحاسبة يسمى المحاسبة الإدارية، لقد كان التطور نحو المحاسبة الإدارية بادئ الأمر في شكل تحليلات أكثر لنتائج المحاسبة المالية التقليدية[1].

استمر تطور المحاسبة الإدارية لتحقيق أمرين:

1. تطوير البيانات المحاسبية نفسها مثل إعداد الموازنات التخطيطية وقياس التكاليف التفاضلية؛
2. التعرف على احتياجات نماذج اتخاذ القرارات من المعلومات، الهدف هو توفير المعلومات الملائمة وتوزيعها على مراكز اتخاذ القرارات داخل المنشأة.

ويمكننا إجراء مقارنة بين المحاسبة المالية و المحاسبة الإدارية في الجدول التالي:

[1] عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 24.

الجدول رقم 1 : مقارنة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية

الميزة	المحاسبة المالية	المحاسبة الإدارية
عنصر الوقت	تسجيل وقياس الأحداث الاقتصادية الفعلية، فهي تهتم بالماضي.	تهتم بالأحداث الماضية والجارية والمتوقعة.
موضوع القياس	قياس الموارد المخصصة للوحدة الاقتصادية ككل.	قياس الموارد المخصصة على مستوى جزئي (الأقسام أو العمليات)
أسلوب القياس	مبدأ المقابلة بين مجهودات ومنجزات الوحدة الاقتصادية ككل.	مبدأ المقابلة بين مجهودات ومنجزات الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى مجموعة الأساليب الفنية والاقتصادية.
معيار القياس	تهتم بمعيار الموضوعية.	تهتم بمعيار الملاءمة للاستخدامات المتوقعة.
خاصية المعلومات	معلومات فعلية وإجمالية وتعكس القيم المالية للموارد والأنشطة.	معلومات قد تكون فعلية أو تقديرية كما قد تكون تفصيلية أو إجمالية وتعكس القيم المالية والمادية للموارد والأنشطة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على ما أورده الدكتور حنفي عبد الفتاح في كتابه "القياس والتقويم في المحاسبة المالية" ص 17.

المطلب الثالث: الإطار النظري للمحاسبة المالية

من المعلوم أن الوحدات الاقتصادية أو منشآت الأعمال تتعدد وتتنوع بشكل يكاد يكون غير متناه سواء من حيث الحجم أو النشاط أو الشكل القانوني ...الخ، وبالتالي فأنظمتها المحاسبية ومخرجاتها من المعلومات تكون غير موحدة. لذلك استقر الرأي على المستويين الأكاديمي والمهني نحو أهمية توافر إطار نظري للمحاسبة المالية يساعد في إنتاج المعلومات المحاسبية استنادا إلى مفاهيم ومعايير ومبادئ محاسبية عامة.

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأميركية الإطار النظري للمحاسبة المالية "بأنه نظام متكامل ينطوي على تحديد أهداف القوائم والتقارير المالية لاعتبارها نقطة البداية، ويوفر المفاهيم والمعايير التي تساعد على تحديد خصائص المعلومات المحاسبية التي تستجيب لهذه الأهداف"[1].

بدوره النظام المحاسبي المالي SCF يعرف الإطار التصوري للمحاسبة المالية كما يلي:[2]

[1] المرجع السابق، ص 24-25.

[2] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 08-156 بتاريخ 2008/05/26.

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية؛
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث عير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

والشكل أدناه يصور لنا الإطار النظري للمحاسبة المالية المتكون من ثلاث مستويات: مستوى الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية ثم مستوى المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية وأخيرا مستوى الإرشادات التطبيقية.

الشكل رقم 1 : الإطار النظري للمحاسبة المالية

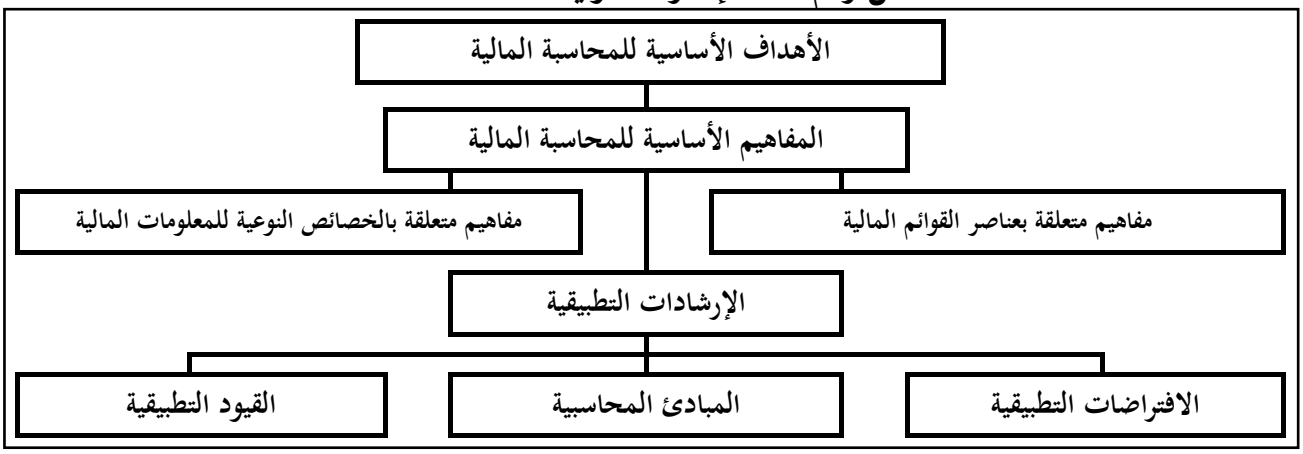

المصدر: حنفي عبد الفتاح، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث القاهرة 2008، ص 26.

1-الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية

نعلم أن المحاسبة المالية تقدم لنا معلومات متعددة الأغراض ومتنوعة في أشكالها تهدف إلى الوفاء باحتياجات جميع مستعمليها مع تعدد أغراضهم، لأنه لم يكن من المتصور نظريا أو عمليا أن تنتج المحاسبة المالية معلومات خاصة لكل طرف بصفة مستقلة، هذه المعلومات تكون عادة بواسطة أربعة قوائم مالية هي: قائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، والميزانية العمومية، وقائمة التدفق النقدي. وتعرف هذه القوائم بأنها ذات أغراض عامة، وأهم أهدافها توفير معلومات للأغراض التالية[1]:

1. اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية؛

[1] المرجع السابق، ص 27-28.

2. دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل؛
3. تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية، وتقييم مصادر هذه الموارد سواء أكانت في شكل حقوق ملكية أم التزامات؛
4. التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

2-مفاهيم عناصر القوائم المالية

من أجل القدرة على توفير المعلومات المالية التي تلائم احتياجات مستخدمي القوائم المالية الخاصة بالمنشأة، لابد من تحديد العناصر المكونة لهذه القوائم ومفهوم كل عنصر من تلك العناصر. ويمكن تعريف المفهوم بأنه مصطلح أساسي أعطى معنًى معيناً من الضروري أن تتكرر الإشارة إليه تكرارا صريحا أو ضمنيا.

والنظام المحاسبي المالي أولى عناية لهذه المسألة، حيث لم يدع أي مصطلح إلا و قدم له تعريفا يدل على معناه ودلالته في سياق الهدف العام للنظام المحاسبي المالي، مثل: الدفتر اليومي، والدفتر الكبير (دفتر الأستاذ[1])، الأصول، الأصول الجارية، الخصوم، منتوجات ...الخ. وتأكيدا لذلك أفرد معجما خاصا في الملحق الثالث من القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26[2] يشرح فيه كل المصطلحات.

المطلب الرابع: القياس المحاسبي

1-تعريف القياس المحاسبي

تعددت التعريفات لعملية القياس المحاسبي، ونكتفي هنا بتعريف د. وليد ناجي الحيالي ذكره في كتابه نظرية المحاسبة[3] وقبله تعريف ثان نسبه المؤلف في نفس الكتاب إلى جمعية المحاسبين الأميريكية (AAA):

1. تعريف جمعية المحاسبين الأميريكية (AAA): يتمثل القياس في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء لملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة.

[1] مفيد عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 64.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 19 مؤرخة في 2009/03/25، ص 69.

[3] وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 100-101

2. تعريف د. وليد ناجي الحيالي: عملية القياس المحاسبي هي عملية مقابلة يتم من خلالها فرز خاصية التعدد النقدي لحدث اقتصادي معين في إطار مشروع اقتصادي، بعدد حقيقي محدد في مجال نظام الأعداد الحقيقية، وذلك باستخدام مقياس وحدة النقد وفق قواعد الاحتساب.

2-أركان عملية القياس المحاسبية

تقوم عملية القياس المحاسبية على أربعة أركان رئيسية[1] نذكرها فيما يلي باختصار:

1. الخاصية محل القياس (المبيعات، الربح ...، الطاقة الإنتاجية، دوران المخزون)؛
2. المقياس المناسب للخاصية محل القياس (وحدة النقد، عدد الوحدات، الزمن)؛
3. وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس (العملة، المتر)؛
4. الشخص القائم بعملية القياس (المحاسب، التقني...).

3-أشكال تحيز القياس المحاسبي

عموما يمكن حصر التحيز المحتمل ظهوره في جميع مراحل عملية القياس المحاسبية في ثلاثة أشكال هي: تحيز الموضوعية، وتحيز المواءمة، وتحيز المعولية.

أ- تحيز الموضوعية

العامل المتحكم في عملية القياس هو عامل الدقة.(فرق بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للمقيس)، وقد يكون تحيز الموضوعية ناتج عن تحيز أسلوب القياس أو تحيز المحاسب أو تحيز مشترك بين أسلوب القياس والمحاسب.

ينعدم تحيز الموضوعية في حالة واحدة فقط هي متى تمتع كل من المحاسب وقواعد القياس بالموضوعية وهي حالة صعبة الحدوث أو نادرة في الواقع العملي[2].

ب-تحيز المواءمة (الملاءمة)

يعكس تحيز مواءمة القياس مدى استفادة مستخدم مخرجات عملية القياس منها، فكلما زادت استفادته نقص تحيز المواءمة والعكس بالعكس. ينتفى تحيز المواءمة تماما عندما ينجح المحاسب في توفير مخرجات القياس لمستخدم البيانات بالشكل المناسب والوقت المناسب تماما.

[1] وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 101-102.

[2] المرجع السابق، ص 142 و143.

ومن هنا تحيز المواءمة على صلة بوظيفة الاتصال المحاسبي وتقييم المحاسبة كنظام للمعلومات[1].

ج–تحيز المعولية على القياس

هو المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة في مجالها التاريخي والمستقبلي.

ينشأ تحيز المعولية في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية المعول عليها في عملية التنبؤ.

تحيز المعولية يتضح مفهومه من خلال تتبع خطوات التنبؤ:

أولا: بعد إجراء القياسات المباشرة وغير المباشرة وعند توفر الدقة التامة في مخرجات عملية القياس ينتفي حينئذ وجود تحيز الموضوعية وفيما عداه يوجد تحيز موضوعية.

ثانيا: في المرحلة الثانية يتم تحليل القياسات المحاسبية الأساسية لتنتج عنها معلومات مناسبة للقائم بعملية التنبؤ وفي مرحلة التحليل والمعالجة هذه إذا نجح المحلل في تحليل القياسات الأساسية بكيفية توفر للقائم بعملية التنبؤ المناسبة له تماما حينئذ ينتفي وجود تحيز المواءمة. وفيما عداه ينشأ تحيز المواءمة الذي يكون مصدره إما خطأ في القياسات الأساسية أو خطأ في تحليل تلك القياسات.

ثالثا: في المرحلة الثالثة القائم بعملية التنبؤ يستخدم المعلومات التي أنتجها النظام المحاسبي والمعلومات التي يوفرها النظام الإداري نتيجة عملية التحليل وفق نموذج التنبؤ For casting model. هنا يتوقف نجاحه في بناء النموذج الصحيح لعملية التنبؤ على ثلاثة عوامل رئيسية:

1. أن تكون المعلومات الموفرة من قبل النظام المحاسبي مناسبة تماما؛
2. أن تكون المعلومات الموفرة من قبل النظام الإداري للمعلومات هي الأخرى مناسبة تماما؛
3. في حالة توفر الشرطين السابقين، يشترط أيضا أن ينجح القائم بعملية التنبؤ في استخدام المعلومات الموفرة له من قبل النظامين المحاسبي والإداري للمعلومات بطريقة سليمة تقوده إلى بناء النموذج الرياضي الصحيح.

[1] المرجع السابق، ص 143.

أي خلل يحدث في شرط من الشروط السابقة يؤدي إلى خطأ في عملية التنبؤ يظهر في شكل فرق بين القيمة المقدرة والفعلية للحدث محل التنبؤ.

إذا ربطت أسباب هذا الخطأ بالشرط الأول وهو المعلومات المحاسبية الموفرة من قبل النظام المحاسبي للمعلومات يعتبر ذلك مؤشر على وجود تحيز المعولية على القياس المحاسبي، أما إذا ربطت أسباب هذا الخطأ بأي من الشرطين الثاني والثالث أو بكليهما معا فإن ذلك مؤشر على وجود ما يعرف بتحيز متخذ القرار.

وتحيز المعولية على القياس المحاسبي يمكن أن تكون أسبابه إما خطأ في القياسات الأساسية. وفي هذه الحالة ترتبط أسباب تحيز المعولية عليه بتحيز الموضوعية. كما يمكن أن تكون أسبابه خطأ في مرحلة المعالجة أو التشغيل، في هذه الحالة ترتبط أسبابه بتحيز الموائمة. كما يمكن أيضا أن ترتبط أسبابه بالمرحلتين معا، بمعنى تحيزا في موضوعية القياس يقع في المرحلة الأولى وتحيزا في موائمة القياس أو التشغيل سينشأ عنهما بلا شك تحيزا في المعولية على القياس[1].

4-أنواع المقاييس التي تستخدمها المحاسبة

1. **المقياس الطبيعي**: الكميات (أطوال، أوزان، أحجام... الخ) لكن هذا المقياس لا يستجيب لكل جوانب النشاط في الوحدة وينسجم مع سيادة علاقات التبادل السلعي النقدي.
2. **مقياس العمل**: يستخدم في تحديد كمية وقت العمل المبذول، لكن المقياسين السابقين يبقى أثرهما محدودا دون تحديد القيمة النقدية للمقيس.
3. **المقياس النقدي**: باعتبار النقد وحدة قياس نمطية ملائمة لعلاقات التبادل السائد في الوقت الحاضر. وبما أن الموارد في الوحدة المحاسبية غير متجانسة (أراضي، مباني، بضاعة، آلات...الخ) تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها في التبادل. إلا أن التغير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم تجانس قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة استوجب معه إيجاد بعض الطرق لتعديل البيانات المحاسبية في الفترات المختلفة لتعكس حقيقة الوحدة بشكل دقيق في ظل تغير مستوى الأسعار.

[1] المرجع السابق، ص 144 و145.

المطلب الخامس: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

الخصائص النوعية للمعلومة المالية (هناك من يستخدم صياغة "الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية" لكننا فضلنا التقيد بصياغة النظام المحاسبي المالي لأنه موضوع هذا البحث أولا، وثانيا لانعدام أي فرق جوهري بين الصيغتين) يقصد بها الخصائص التي نقيس بها مدى جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها لمتخذي القرارات[1]، حيث اوجب النظام المحاسبي المالي بأن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح[2].

هنا نجد أنفسنا أمام سؤال هو: ما هي الطرق والسياسات المحاسبية في القياس والإعداد التي توفر لنا معلومات مالية جيدة وملائمة لاتخاذ القرار؟ فمثلا:

- هل نقيم عناصر القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية أو وفق القيمة الجارية؟
- هل يتم إعداد وعرض قوائم موحدة للشركة الأم التي يتبعها عدة فروع أم تعد القوائم وتعرض لكل فرع والمقر كل على حده؟ ...الخ.

لكن الشيء المؤكد أن المحدد الرئيسي في اختيار الطريقة المحاسبية الواجب إتباعها وتحديد حجم ونوع المعلومات الواجب توفيرها أو الإفصاح عنها في المحاسبة المالية هو مدى منفعة أو جودة تلك المعلومات لأغراض اتخاذ القرار. إذ أن الهدف العام من النظام المحاسبي متمثل في[3] إنتاج وخلق المعلومات المحاسبية، وصياغتها في قوائم وتقارير مالية تقدم لمستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

إذن فإعداد القوائم المالية وعرضها وما يتعلق بها من إفصاح دائما يكون على علاقة وثيقة باتخاذ القرار، فالمعيار الذي نختار ونقيم به السياسات أو الأساليب المحاسبية هو منفعة القرار.

عندما نعود إلى نصوص النظام المحاسبي المالي لا نكاد نجد ذكر صريح لكلمة "قرار" لكن هناك الكثير من العبارات الصريحة والضمنية التي تتناول الخصائص النوعية للمعلومة المالية، عندما نأخذها بشكل متكامل نجدها كلها تكون لنا فكرة تكاد تكون واحدة، هي أن التنظيم المحاسبي عليه أن يعطي أهمية بالغة لنوعية المعلومة المالية والمنفعة المرجوة منها قبل أي شيء آخر.

[1] حنفي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 31.

[2] المادة 8 من الرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 2008/05/26.

[3] كمال عبد العزيز النقيب،المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل عمان الأردن، ط 1، 2004، ص 89.

قبل أن نذكر الخصائص النوعية في النظام المحاسبي المالي بودنا أن نتعرف على أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يكاد يتفق بشأنها أغلب المهتمين بالمحاسبة سواء في الجانب النظري أو في الممارسة العملية. حيث تم تصنيف تلك الخصائص إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية.

نبدأ بالدراسة رقم (2) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، هذه الدراسة حددت الخصائص الكيفية (أو النوعية) التي على ضوئها يمكن التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات[1]. أنظر الشكل رقم 2 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

في الشكل رقم (2) نلاحظ أن قولنا مستخدمو المعلومات يتجه بنا إلى متخذي القرارات، أي أن كل مستخدم مفترض لأي معلومة محاسبية يكون ذلك الاستخدام من أجل اتخاذ قرار ما، بغض النظر عن اختلاف أولائك المستخدمين للمعلومات وتنوع أهدافهم ودوافعهم.

الشكل رقم 2 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

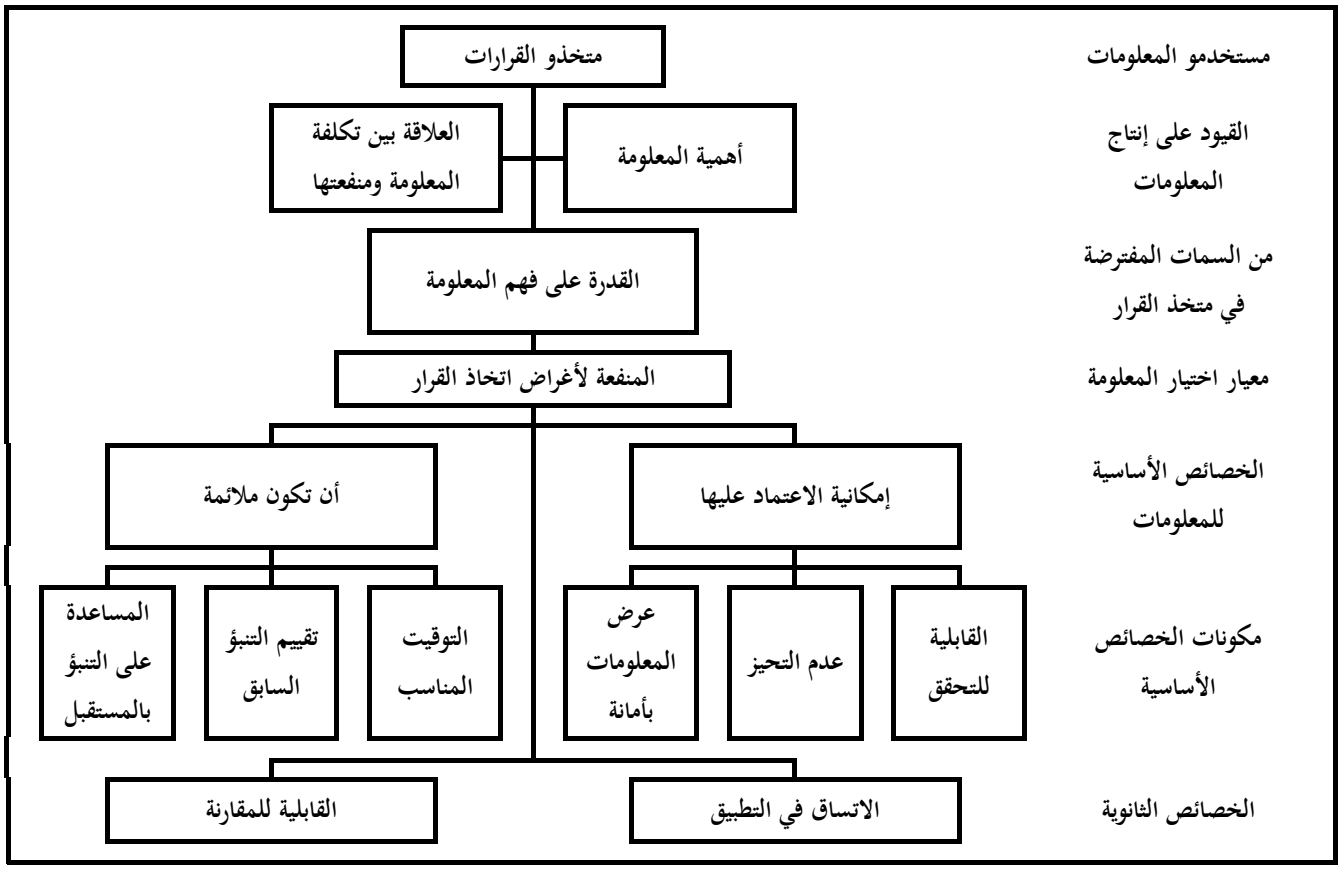

المصدر: حنفي عبد الفتاح، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث القاهرة 2008، ص 32.

[1] حنفي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 31.

من جهة أخرى نجد أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له، مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار... وهكذا.[1]

فضلا عن ذلك وضعت الدراسة المذكورة قيودا على إنتاج المعلومات حيث نفترض الإفصاح يكون عن المعلومات الهامة، وأن تكون المنفعة من المعلومة أكبر من تكلفتها وبناء على ذلك حددت الدراسة خصائص أساسية وأخرى ثانوية للمعلومات.[2]

فما هي الخصائص النوعية لهذه المعلومات المحاسبية؟

1-الخصائص الأساسية لجودة المعلومات

توجد الكثير من الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المالية لكن نجد الكثيرين الذين يقْصرون الخصائص النوعية في خاصيتين رئيسيتين اثنتين للمعلومات تمكننا من القول أن المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين هي أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات.

هاتين الخاصيتان الرئيسيتان هما الملاءمة والموثوقية، أما الخصائص الأخرى التي تعد رئيسية فتدرج تحت إحدى الخاصيتين المذكورتين كشروط لتحققها.

أ- الملاءمة

تعني هذه الخاصية قدرة المعلومات على إحداث تغير في اتجاه القرار. فملاءمة المعلومات في وقت معين تقاس بمدى قدرة تلك المعلومات على مساعدة مستخدميها على تكوين توقعات عن النتائج المنتظرة من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. أما إذا كانت توقعات موجودة بالفعل، فالمعلومات الملاءمة هي التي لها القدرة على تعزيز تلك التوقعات أو تصحيحها[3]. وفي الحالتين فالمعلومات الملاءمة هي تلك التي تؤدي إلى رفع درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

[1] عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 195.

[2] حنفي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 33.

[3] عباس مهدي الشيرازي، المرجع السابق، ص 200.

تكون المعلومة ملائمة عندما تسمح لمستخدميها بتقدير الأحداث الماضية والجارية والمستقبلية بشكل صحيح، فلا تكون مفيدة إلا إذا كان إهمالها يؤدي إلى انعكاس سلبي على القرارات التي ستتخذ من قبل مستخدميها[1].

ويمكن توصيف خاصية الملاءمة في ثلاث خصائص فرعية:

- المعلومات متاحة في الشكل والوقت المناسبين، وهناك من يسميها بالتزامن؛
- التنبؤ بالأحداث المتوقعة؛
- تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، أي تقييم تلك التنبؤات أو ما يسمى بالتقييم الارتدادي.

فالتقارير المالية الفصلية التي تصدرها المنشأة في نهاية الفصل الأول أو الثاني يمكن أن تسمح بالتنبؤ بالنتائج السنوية للمنشأة، كما يمكنها أن تتيح فرصة مراجعة أو تقييم التنبؤات السابقة، بينما لو تأجل إصدار تلك التقارير إلى نهاية السنة المالية مثلا ما كانت لتسمح بتلك التنبؤات أو بتقييم أخرى.

ب- الموثوقية

فهي خاصية تتعلق بصدق المعلومات وإمكانية الوثوق فيها والاعتماد عليها، من أجل السماح للمتعاملين مع الشركة بالقدرة على التكيف مع تغيرات البيئة التي يعملون فيها، المعلومة المالية المنشورة يجب أن تكون خالية من الأخطاء. يجب أن تترجم بصدق التعاملات أو الأحداث التي تريد تقديمها. النقاط المفتاحية للموثوقية هي : تغليب الجوهر على الشكل، الحيادية، الحيطة وشمولية المعلومة[2].

وتتجسد خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية عندما تتميز تلك المعلومات بالخصائص الفرعية التالية:

- **الصدق في التعبير عن الظواهر**: وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة هنا بتمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل.

وخاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من التحيز هما: تحيز في أسلوب القياس أو تحيز المحاسب (القائم بعملية القياس) أو تحيز مشترك بين أسلوب القياس والمحاسب.

[1] Guy Djongoue, Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises, UNIVERSITE DE DOUALA, P 6.

[2] Guy Djongoue, Idem, P 6.

- **القابلية للتحقق:** ومعناها أن تكون المعلومة لها دلالة محددة وأن يكون لها استقلالها بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها.
- **حيادية المعلومات:** الحيادية هي تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، تجدر الإشارة إلى أن لحيادية المعلومات علاقة بمستويين من المسؤولية:[1]

أ- مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسة المحاسبية وبصفة خاصة وضع معايير المحاسبة؛

ب- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

2-الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

الخصائص الثانوية للمعلومة المالية نذكرها اختصارا كما يلي:

أ- القابلية للمقارنة

يمكن اشتقاق خاصيتين فرعيتين لهذه الخاصية كالتالي:

- **الاتساق والتماثل:** لتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية معينة في نفس المنشأة من سنة إلى أخرى حتى يمكن إجراء مقارنة بين الفترات المختلفة لنفس المنشأة؛
- **التوحيد أو التوافق:** لتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بتطبيق معايير ومبادئ محاسبية معينة تكون محل توافق في بيئة نشاط معينة قد تكون محلية أو دولية حتى يمكن إجراء مقارنات بين الوحدات المختلفة في نفس البلد أو بين الدول. التوحيد يكون في نفس الدولة (مثل حالة الجزائر، فقد وحدت مهنة المحاسبة من خلال النظام المحاسبي المالي الواجب الالتزام بتطبيقه بقوة القانون) أما التوافق فيكون بين منشآت تنتمي إلى دول مختلفة.

ب- القابلية للفهم

هذه الخاصية تتوقف على مؤشرين اثنين هما:

- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات؛

[1] المرجع السابق، ص 203-204.

- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي المعلومات.

بصفة عامة، الخصائص النوعية للمعلومات المالية هي العناصر التي تجعل من المعلومة متاحة في قوائم مالية مفيدة لمستخدميها[1].

3-النظام المحاسبي المالي الجزائري وخصائص المعلومة المحاسبية

النظام المحاسبي المالي جاء لينظم المحاسبة المالية في الجزائر في إطار قانوني ملزِم يسعى إلى أهداف محددة واضحة المفاهيم والتصورات من خلال الالتزام بمعايير وقيود تطبيقية محددة، بمعنى آخر جاء لضمان التوحيد المحاسبي في الجزائر مع ضمان أكبر قدر من التوافق المحاسبي على المستوى الدولي. التوحيد أو التوافق يكون منصبا على المعلومة المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي المالي وما تتميز به من خصائص نوعية.

لهذا سنحاول تتبع كل ما فيه تصريح مباشر أو تناول ضمني للخاصيتين الرئيسيتين للمعلومة المالية "الملاءمة" و"الموثوقية" أو الخصائص الفرعية المكونة لكل منهما، في النصوص التي يتشكل منها النظام المحاسبي المالي.

أ- خاصية الموثوقية في النظام المحاسبي المالي الجزائري

فيما يلي، وعن طريق استعراض نصوص النظام المحاسبي المالي سنرصد الإشارات الصريحة والضمنية لخاصية "الموثوقية" باعتبارها خاصية نوعية رئيسية للمعلومة المالية وكذا خصائصها الفرعية المكونة لها، أي:

- الصدق في التعبير عن الظواهر؛
- القابلية للتحقق؛
- حيادية المعلومات.

ورد في النصوص التشريعية التالية ما يلي:

أولا: خاصية الموثوقية في القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25[2]

- ذكر مجموعة من المبادئ التي على أساسها تعد الكشوف المالية كالمصداقية التي نفهم منها "الصدق في التعبير عن الظواهر"، أما التكلفة التاريخية، فإن تقييم عناصر الكشوف المالية يكون

[1] Guy Djongoue, Idem, P 5.

[2] المواد: 10، 11، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 26 و38 من القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25.

بتكلفة تاريخ الإنجاز أو الحيازة مع الاعتماد في ذلك على وثيقة إثبات ما يتيح "إمكانية التحقق" منها في أي وقت؛

- الالتزام بالانتظام والمصداقية والشفافية في مسك المحاسبة مع المحافظة على إجراءات محاسبية تسمح بالرقابة أي تتيح "عملية التحقق"؛
- المراقبة الدورية مرة واحدة في السنة على الأقل من خلال عملية الجرد المادي للأصول والخصوم من أجل التأكد من توفر خاصية "تمثيل الواقع بصدق" في المعلومات المتعلقة بأي كيان؛
- منع أي مقاصة بين عناصر القوائم المالية إلا بناء على أسس قانونية أو تعاقدية وذلك من أجل إظهار كل عنصر من عناصر الكشوف المالية بحجمه الحقيقي ما يتيح "التحقق" منه؛
- تحديد كيفية القيد المحاسبي وشروطه وفرض إجراءات لحماية المعلومات من أي تعديل أو تلاعب ما يؤمن لنا الحصول على معلومات محاسبية يمكن الوثوق بها؛
- إلزام كل كيان بالاحتفاظ بالدفاتر والوثائق الثبوتية للمحاسبة لمدة عشر (10) سنوات على الأقل من أجل التمكين لخاصية "القابلية للتحقق" لأطول مدة ممكنة؛
- اشتراط ترقيم وتأشير رئيس المحكمة على دفتري اليومية والجرد وكيفية مسك ذينك الدفترين لإضفاء "مصداقية" أكثر على العملية المحاسبية؛
- تقييد إمكانية مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي بمراعاة أمن المعلومات و"مصداقيتها" مع وجوب التأكد من إمكانية استرجاع تلك المعلومات في أي وقت سواء للإطلاع أو "التحقق"؛
- عرض الكشوف المالية بصفة وفية تبين الوضعية المالية للكيان ونجاعته وتعكس أيضا مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان أي الصدق في التعبير عن الظواهر؛
- قَيَّد تغيير التقديرات المحاسبية بتغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بالحصول وتقديم معلومة أكثر موثوقية.

ثانيا: خاصية الموثوقية في المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 2008/05/26[1]

- ضرورة تسجيل وعرض جميع عناصر الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية لحظة إنجاز العملية لأول مرة، بغض النظر عن أثر تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية للعملة، لأن التكلفة التاريخية في لحظة إبرام العملية تعكس القيمة الجارية في تلك اللحظة؛
- ضرورة التوفيق بين خاصيتي "الملاءمة" و"الموثوقية"، فأشارت إلى الموثوقية بقولها: إعطاء صورة صادقة، وأشارت إلى الملاءمة بقولها: منح معلومات مناسبة.

ثالثا: خاصية الموثوقية في المرسوم التنفيذي 110-09 المؤرخ في 2009/04/07[2]

- إثبات مصدر المعلومة ومصدر نظام الإعلام الآلي؛
- قفل الفترات إلكترونيا مما يمنع التعديل بعد المصادقة الإلكترونية؛
- إعداد ملف يبين الإجراءات والتنظيم المحاسبي بشكل يسمح بفهم نظام المعالجة ومراقبته (القابلية للتحقق)؛
- توفير دليل استعمال للبرنامج المعلوماتي يبين كل وظائفه وأهدافه؛
- تعهد معد البرنامج بمطابقة البرنامج المعلوماتي لهذا المرسوم التنفيذي وتوفير ملف تقني للبرنامج يقدم للجهات الرقابية القانونية (المصالح الجبائية والمراجع القانوني)؛
- مطابقة كل الكشوف المعدة إلكترونيا بدقة مع الأحكام القانونية والتنظيمية؛
- إتاحة المعلومات إلكترونيا للغير بمعزل عن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة من أجل الإطلاع فقط أو المعالجة بما يتوافق واحتياجاتهم؛
- إظهار كل المعلومات المتعلقة بالكشوف المطبوعة؛
- ضبط إجراءات وصول الأشخاص إلى محتوى البرنامج وتوزيع وظائف البرنامج على مستخدميه المؤهلين وتسجيل كل الأحداث الجارية على البرنامج ومن الذي قام بها؛

[1] المادتين: 16 و19 من المرسوم 156-08 المؤرخ في 2008/05/26،.

[2] المواد: من 5 إلى 9، 11، 13 ومن 15، إلى 23 من المرسوم 110-09 المؤرخ في 2009/04/07،.

- إجراءات الأرشفة، والحفظ اليومي والدوري، والاسترجاع، والتحويل، لجميع البيانات المحاسبية في حالات الاستعمال العادي أو الإصلاح والصيانة أو التجديد مع إمكانية التأكد من تطابق الحالة القبلية مع الحالة البعدية للبيانات المحاسبية؛
- التأكد الآلي من حالة عمل البرنامج وتسجيل متسلسل لجميع التحيينات ومحتواها؛
- تكوين عناصر الحسابات والكشوف والمعلومات حسب الوثائق الثبوتية بطريقة تسمح بالعودة لهذه الوثاق والمعلومات؛

ب–خاصية الملاءمة في النظام المحاسبي المالي:

أما من أجل "ملاءمة" المعلومات المالية جاء في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

أولا: خاصية الملاءمة في القانون 11–07 المؤرخ في 2007/11/25

في مواد القانون المذكور يمكننا أن نرصد تناوله لخاصية الملاءمة فيما يلي[1]:

- ذِكر خاصيتي القابلية للفهم والدلالة وكذلك القاعدة العامة "أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني"؛
- تحديد أربع (4) قوائم مالية تعرض في نهاية الفترة المحاسبية إضافة إلى ملحق يتم فيه الإفصاح عن أي معلومة تكميلية وضرورية لتلك القوائم من أجل "ملاءمة" المعلومات المحاسبية المعروضة لعموم مستخدميها؛
- عرض الكشوف المالية بصفة وفية تبين الوضعية المالية للكيان ونجاعته وتعكس أيضا مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان؛
- تحديد أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية كأجل أقصى لإعداد الكشوف المالية وضبطها النهائي وذلك حتى لا تفقد المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية المعروضة فعاليتها عند مستخدميها بسبب فوات الوقت، وهنا يمكن أن نقف على بعد آخر للملاءمة وهو إعطاء المجال الزمني الملائم لمعدي القوائم المالية لإعدادها؛

[1] المواد: 6، 25، 26، 27، 29، 37، 39، و40 من القانون 11–07 المؤرخ في 2007/11/25.

- حددت الشروط التي تمكن من إجراء مقارنات بين المعلومات المالية لنفس الكيان المتعلقة بدورات مختلفة؛
- أتاح إمكانية لجوء الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية؛
- منع صريح لأي تغيير في السياسات والطرق المحاسبية إلا بناء على نص تنظيمي صريح وهذا انسجاما مع مبدأ الثبات والاتساق من فترة إلى أخرى؛

ثانيا: خاصية الملاءمة في المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 2008/05/26

في المرسوم المذكور يمكننا أن نرصد تناوله لخاصية الملاءمة فيما يلي[1]:

- سعى النظام المحاسبي المالي إلى تكريس خاصية "الملاءمة" بإشارة ضمنية لخاصية "القابلية للفهم" وفي ذكرها لأهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية بقوله: المساعدة على تفسير المعلومة المالية المتضمنة في الكشوف المالية لمستعمليها؛
- من خلال مراعاتها للمبدأ المحاسبي "استمرارية النشاط" ذكرت ضرورة "المقارنة بين الدورات" وهي خاصية ثانوية تهدف إلى تعزيز الخاصية الرئيسية "الملاءمة"؛
- أوجب توفر المعلومة المالية على خصائص نوعية ذكرها صراحة (الملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح)؛
- تناول أهم المبادئ والفروض المحاسبية (الوحدة المحاسبية، وثبات وحدة النقد، والأهمية النسبية، والحيطة والحذر، وديمومة الطرق المحاسبية) التي نص على مراعاتها بصيغة الوجوب حتى تتحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية، المذكورة في المادة 8 (من المرسوم الذكور في هذا العنوان)، بشكل ضمني؛
- أولى خصوصية للأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية بأن تقيم بقيمتها الجارية استثناء على بقية الأصول والخصوم التي تقيم بالتكلفة التاريخية؛

[1] المواد: 3، 4، ومن 8 إلى 16، 18 و19 من القانون 156-08 المؤرخ في 2008/05/26،.

- وضع قاعدة عامة وهي أن كل عمليات القيد والعرض في المحاسبة تتم طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني؛
- ضرورة التوفيق بين خاصيتي "الملاءمة" و"الموثوقية"، فأشارت إلى الموثوقية بقولها: إعطاء صورة صادقة، وأشارت إلى الملاءمة بقولها: منح معلومات مناسبة.

ثالثا: خاصية الملاءمة في المرسوم التنفيذي 110-09 المؤرخ في 2009/04/07

في المرسوم المذكور يمكننا أن نرصد تناوله لخاصية الملاءمة فيما يلي[1]:

- سماح البرنامج المعلوماتي للكيان بإعداد جميع الكشوف القانونية بشكل آلي؛
- إتاحة المعلومات إلكترونيا للغير للإطلاع أو المعالجة بما يتوافق واحتياجاتهم؛
- إظهار كل المعلومات المتعلقة بالكشوف المطبوعة؛
- تضمين وظيفة للطباعة الآلية لكل الثوابت التي لها قيمة حالية وقيمة محتملة إذا كان الفرق بين القيمتين معتبرا؛
- توفير جميع المعلومات الجبائية من أجل التصريح أو المعالجة أو التحليل أو التدقيق.

المطلب السادس: التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

1-الخصائص النوعية بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

لقد أفرزت التجربة الأمريكية المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) لتقليل التفاوت في الممارسة العملية، وقد كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) بشكل عام في فلك التكلفة التاريخية. بعد الحربين العالميتين ظهرت المعايير المحاسبية السائدة أقرب إلى الواقعية في القياس المحاسبي ولو بالخروج على مبدأ التكلفة التاريخية. إلا أنه في دول أخرى كألمانيا تدخل القوانين في تفاصيل القياس والإيضاح المحاسبي، نجد تمسكا أقوى في التكلفة التاريخية. عكس ألمانيا نجد دول كهولندا تطبق قوانين الاستبدال، وهناك دول أوروبية كفرنسا وإيطاليا تحافظ على التكلفة التاريخية إلا أنها تعدلها للتعبير عن آثار الضغوط التضخمية[2]. وهنا نجد أرقام محاسبية من أسس قياس مختلفة :

[1] المواد: 10، 15، 16، 22 و23 من القانون 110-09 المؤرخ في 2009/04/07.

[2] حسين القاضي ومامون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة عمان الأردن، ط1، ص25.

- التكلفة التاريخية؛
- تكاليف الاستبدال؛
- التكلفة التاريخية المعدلة.

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ في تقييم عناصر الأصول والخصوم، بغض النظر عن تقلبات القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة تغيرات القوة الشرائية للنقود مما يجعل المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية غير قابلة للمقارنة الزمنية والمكانية، وأكثر ما يتأثر بمبدأ التكلفة التاريخية هي الأصول طويلة الأجل، ويرجع السبب في استخدام التكلفة التاريخية في تقييم هذه الأصول إلى ما يلي[1]:

أ) أنها التكلفة الحقيقية وقت الحصول على الأصل؛
ب) مادام الأصل في حيازة الوحدة الاقتصادية يجب ألا تؤخذ بالاعتبار أي مكاسب أو خسارة ناتجة عن استخدام طرق أخرى لتقييم الأصل؛
ج) أنها ناتجة عن عملية تبادل حقيقية وليست افتراضية لذا يمكن الاعتماد عليها.

واستخدام مبدأ التكلفة التاريخية يسهل إمكانية التحقق من البيانات مما يوفر درجة عالية من الموضوعية التي تؤمن الثقة في البيانات المحاسبية وينسجم مع الإطار النظري للمحاسبة المالية.

رغم الموضوعية التي يتمتع بها هذا المبدأ إلا أنه يبقى قاصرا عن بيان حقيقة المركز المالي للوحدات الاقتصادية لفترات محاسبية مختلفة في بقاء قيم الأصول التاريخية دون تعديل، لإظهار أثر تغيرات الأسعار على هذه البيانات. وذلك نتيجة أثر التضخم.

لكن بالنظر إلى عدم ملاءمة القوائم المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية لمتطلبات التقييم الدقيق في ظل سيادة ظاهرة التضخم وهنا ظهرت آراء عديدة تدعوا إلى استخدام بدائل عديدة لمبدأ التكلفة التاريخية، نذكر منها:

- **التكلفة الحالية:** (تكلفة الاستبدال)[2] ونعتقد أنها نفس ما ذكره مصطفى الدلاهمة[3] حيث سماها كلفة الإحلال وهي أن تكلفة الأصل ليست التكلفة التاريخية لكنها تكلفة الحصول

[1] وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 69.
[2] المرجع السابق ، ص 71.
[3] سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، ص 21.

على الأصل الجديد الذي سيحل مكان الأصل القديم، إلا أن هذا الرأي واجه انتقادات كثيرة لتعرضه لعامل الذاتية ونقص الموضوعية؛

- **الأرقام القياسية للأسعار**: حيث يتم إعداد قوائم مالية معدلة حسب الأرقام القياسية للأسعار تلحق بالقوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية[1]؛
- **القيمة السوقية**: هي المنافع الاقتصادية الممكن الحصول عليها عند التنازل عن أصل معين في ظل الظروف العادية؛
- **قيمة التصفية**: هي المنافع الاقتصادية الممكن الحصول عليها في ظل ظروف التصفية عند التنازل عن أصل معين؛
- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية**: وتعني إجمالي القيمة الحالية للمنافع التي يمكن الحصول عليها باستخدام الأصل[2].

رغم أن ما تناولناه كان يعني بالأصول طويلة الأجل (الثابتة) إلا أن الأصول المتداولة (والمخزون السلعي من أهمها) وخاصة كبير الحجم مقارنة مع بقية الأصول المتداولة وبما أنه يدخل في تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة في نهاية الفترة المحاسبية فإن الخطأ في تقييمه سوف يتعدى أثره إلى الربح الإجمالي والربح الصافي[3].

وبناء على تلك الانتقادات اتجهت مهنة المحاسبة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة إلى إبراز الكلفة السوقية وكلفة الإحلال للأصل بجانب الكلفة التاريخية للأصل[4].

2-التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري

عندما نعود إلى النظام المحاسبي المالي فنجده قد أخذ مسألة قياس وتقييم عناصر القوائم المالية باهتمام كبير، حيث ذكر مبدأ التكلفة التاريخية من بين المبادئ المعترف بها عامة في المادة 6 من القانون 11-07، كما نص صراحة في المادة 16 من المرسوم التنفيذي 156-08 على وجوب أن تقيد في المحاسبة عناصر الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، باستثناء الأصول والخصوم ذات الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية فإنها تقيم بقيمتها الحقيقية.

[1] وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 71.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، المرجع السابق، ص 21 و22.

[3] وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 71.

[4] سليمان مصطفى الدلاهمة، المرجع السابق، ص 22.

أما القرار رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات، وفي الملحق الأول نجده نص على ما يلي في بعض بنوده:

- ذكر بأن طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات (البند 1/112)، كقاعدة عامة، أنها ترتكز على اتفاقية التكاليف التاريخية. في حين يُعمد، حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر، إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى:
  - القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)،
  - قيمة الإنجاز،
  - القيمة المحينة (أو قيمة ا لمنفعة)
- تتألف التكلفة التاريخية (البند 2/112)، عند الدخول إلى الكيان، التي يتم إدراج الأصول على أساسها في الميزانية، حسب مصدر، كل أصل كما يلي:
  - بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل، كلفة الشراء؛
  - المساهمات العينية، قيمة الإسهام؛
  - المكتسبات المجانية، القيمة الحقيقية؛
  - المبادلة، تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة؛
  - الإنتاج الذاتي، تكاليف الإنتاج.
- أشار إلى إعادة تقييم الأصل المالي إذا فقد قيمته عند تاريخ الإقفال (البند 5/112)، فعلى الكيان أن يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل.
- وفي البنود (من 20/121 إلى 26/121) تناول إعادة تقييم التثبيتات بقيمتها الحقيقية في تاريخ الإقفال وإدراج مبالغ إعادة التقييم في الحسابات، وكيفية تحديد القيمة الحقيقية حسب نوع الأصل المعاد تقييمه (أراض، مبان، منشآت الإنتاج، منشآت متخصصة) مع مراجعة الإهتلاكات بالتناسب مع المبلغ المعاد تقييمه، كما تناول كيفية معالجة إعادة التقييم في حالة ارتفاع القيمة وفي حالة نقصان القيمة وفي حالة استرجاع القيمة.

- ❖ وفي آخر بند من بنود تقييم التثبيتات (البند 27/121) أعطى الإمكانية لإعادة التقييم بالقيمة الحقيقية لأي أصل معنوي كان قد أُدرج أول مرة في الحسابات على أساس كلفته (التكلفة التاريخية) بشرط تحديد القيمة الحقيقية بناء على سوق نشطة.
- ❖ بالنسبة للمخزونات فإنها تدرج في حسابات الكيان لأول مرة بناء على مبدأ التكلفة التاريخية، ففي البنود (من 1/123 إلى 4/123) قام بتعريفها وطريقة تصنيفها، وما هي الطرق التي يتم بها حساب التكلفة؟
- ❖ أما إعادة تقييم المخزونات فلم يذكرها إلا في سياق تحديد نقص القيمة (البند 5/123) ويسجل كخسارة.
- ❖ لكنه استثنى المنتوجات الزراعية من مبدأ التكلفة التاريخية، حيث نص (البند 7/123) على تقييمها بالقيمة الحقيقية سواء أثاء التسجيل لأول مرة أو عند تاريخ الإقفال.

بناء على ما سبق فإن النظام المحاسبي المالي قد أخذ بمبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة عامة في تقييم عناصر القوائم المالية (الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والمنتوجات والأعباء)، لكن انسجاما مع المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08/156، والتي تنص على ضرورة أن تعطي الكشوف المالية صورة صادقة من خلال منح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان، فقد سمح بالتقييم الأولي لبعض العناصر أو بإعادة التقييم لبعض العناصر الأخرى، خلافا لمبدأ التكلفة التاريخية، بالاستناد إلى: القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)، أو قيمة الإنجاز، أو القيمة المحيّنة (أو قيمة المنفعة)، (البند 1/112)، ونسوق تعريفاتها الواردة في معجم النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- القيمة الحقيقية: وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية؛
- قيمة الإنجاز: وهي مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج إرادي؛
- القيمة المحيّنة: وهي التقدير الحالي للقيمة المحيّنة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نظام المعلومات المحاسبية، المعلومة المالية، جودة المعلومات المحاسبية، القياس المحاسبي، الطرق والسياسات المحاسبية، المبادئ والفروض المحاسبية، المعايير المحاسبية ... هذه العناوين يكثر تداولها من قبل المهتمين بالمحاسبة المالية وخاصة في الجانب الأكاديمي.

في سياق توجهنا إلى البحث في موضوع له علاقة بخاصيتي الملاءمة والموثوقية سعينا إلى الحصول والإطلاع على أكبر قدر ممكن من الأعمال البحثية التي تناولت هذا الموضوع بأي شكل من الأشكال، بعدها ركزنا على دراستين اثنتين من خلال عرضهما في المطلب الأول ثم نقدهما في المطلب الثاني.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

سنكتفي بعرض مختصر لأهم ما جاء في العملين التاليين والنتيجة التي خلص إليها كل عمل:

- دراسة العلاقة بين الملاءمة والموثوقية في النظام المحاسبي المالي، دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين، من إعداد الطالبة كويرة صبرينة، دراسة قدمت في إطار مذكرة تخرج لاستكمال نيل شهادة الماستر بجامعة ورقلة في الموسم الجامعي 2012/2011؛
- دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية–القيمة العادلة)، دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في المناطق: ورقلة، الوادي، غرداية، الجزائر العاصمة أفريل–ماي 2012)، من إعداد الطالبة بسمة سويد، دراسة قدمت في إطار مذكرة تخرج لاستكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي بجامعة ورقلة في الموسم الجامعي 2012/2011؛

الآن نأتي لذكر أهم ما ورد في هذين العملين كما يلي:

أولا: دراسة العلاقة بين الملاءمة والموثوقية في النظام المحاسبي المالي، من إعداد الباحثة كويرة صبرينة، جامعة ورقلة 2012/2011.

الباحثة في هذه الدراسة انطلقت من فكرة مضمونها أن العلاقة بين خاصيتي الموثوقية والملاءمة هي علاقة تبادل أو إحلال، أو حتى علاقة صراع لأنها استعملت عبارة "خاصية تسيطر على الأخرى"، أي توجد بين الخاصيتين علاقة عكسية، وهو ما أكدته في فرضيات البحث.

بعد أن خصصت الفصل الأول إلى الجانب النظري المفاهيمي تحت عنوان مدخل مفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية، من بين ما تناولته في هذا الفصل المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية والتي من بينها خاصيتي الملاءمة والموثوقية، تطرقت في الفصل الثاني إلى دراسة العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية، حيث بدأت بعرض كل من الخاصيتين والخصائص الفرعية المكونة لكل منهما في المبحثين الأول والثاني، المبحث الثالث خصصته لدراسة العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية والقيود المتعلقة بهما.

أكدت الباحثة أن العلاقة بين الملاءمة والموثوقية هي علاقة تبادل أو تعارض، فلا تزيد واحدة إلا بمقدار نقصان الأخرى.

ثم ربطت خاصية الموثوقية بمبدأ التكلفة التاريخية، وخاصية الملاءمة بمعيار القيمة العادلة، وكأنها تقول أن المعلومة المحصلة وفق مبدأ التكلفة التاريخية تكون معلومة موثوقة وغير ملائمة أما المعلومة المحصلة وفق معيار القيمة العادلة تكون معلومة ملائمة ولكنها غير موثوقة، و هذا ما خلصت إليه في المطلب الثالث من المبحث الرابع عند مقارنتها بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بناء على الملاءمة والموثوقية.

أما الفصل الثالث والأخير فخصصته الباحثة للدراسة الميدانية، متبعة المنهج الوصفي، كما ذكرت، في دراسة موضوع البحث واعتمدت في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على طريقة الاستبيان موجه لمجتمع الدراسة المكون من مجموعة من المختصين في المحاسبة سواء كانوا ممارسين مهنيين أو باحثين أكاديميين.

ثانيا: دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية–القيمة العادلة)، من إعداد الباحثة بسمة سويد، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة 2012/2011.

في مقدمة هذه الدراسة ذكرت الباحثة أن التكلفة التاريخية لها موثوقية عالية (ربما تريد أن تقول "تنتج معلومات لها موثوقية عالية")، وأضافت، أن الحاجة إلى معلومة ملائمة يقتضي التوجه إلى تبني معيار القيمة العادلة مع تأكيدها أن العالم في الوقت الحالي لم يعد يهتم بموثوقية المعلومة بقدر ما يهتم بملاءمتها!؟

وهنا نلاحظ الباحثة في هذه الدراسة تنطلق من الفكرة التي انطلقت منها الباحثة في الدراسة السابقة في العلاقة بين خاصيتي الموثوقية والملاءمة وربط الموثوقية بالتكلفة التاريخية والملاءمة بالقيمة العادلة بشكل حتمي ومباشر ودائم.

بعد تناول الباحثة لأهم المفاهيم النظرية الواردة حول التكلفة التاريخية والقيمة العادلة يمكن أن نعرض مقارنة وتقييم الباحثة مع تعليقنا على ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 2 : ملخص لمقارنة الباحثة بسمة سويد بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

معيار المقارنة والتقييم	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة	التعليق
التوقيت	أخطاء التوقيت عالية	أخطاء التوقيت دنيا	المشكل هو الفارق الزمني بين لحظة القياس (إما وفق التكلفة التاريخية وإما وفق القيمة العادلة) ولحظة تقديم المعلومة للاستخدام وليس في الطريقة التي يتم وفقها القياس.
وحدة القياس	أخطاء وحدة قياس عالية	أخطاء وحدة قياس دنيا	
اتخاذ القرار	غير ملاءمة لاتخاذ القرار	ملاءمة لاتخاذ القرار	
التفسير	قابلة للتفسير	غير قابلة للتفسير	صعوبة أو تعقد عملية تفسير القيمة العادلة وليس عدم القابلية المطلقة للتفسير

المصدر : من إعداد الباحث بناء على ما أوردته الباحثة بسمة سويد في مذكرتها

المطلب الثاني: نقد الدراستين

نلاحظ أن الدراستين السابقتين تشتركان في نقطتين رئيسيتين هما:

أ– الدراسة الميدانية كانت طريق استقصاء رأي المهتمين بمجال المحاسبة لكن في تقديرنا أن هذه الطريقة لا يستطيع أن تعكس بدقة موضوع البحث، لأنه عرضة لعامل الذاتية بسبب التحيز أو نقص خبرة لدى الشخص المشارك في الاستبيان، لهذا حبذا لو كانت العينة تتمثل في مجموعة منشآت اقتصادية أو حتى منشأة واحدة اقتصادية من خلال دراسة وتحليل كشوفها المالية.

ب– الدراستين تناولت خاصيتي المعلومة المالية "الموثوقية والملاءمة" بطريقة نجدها، في الغالب، تربط بشكل مباشر وأحيانا بشكل غير مباشر خاصية الموثوقية بالتكلفة التاريخية وخاصية الملاءمة بالقيمة العادلة. بمعنى آخر، كأن هناك موضوعين في المسألة، الموضوع الأول يتناول خاصية الموثوقية ومبدأ التكلفة التاريخية والموضوع الثاني يتناول خاصية الملاءمة والقيمة العادلة. لكن على الباحثتين أن تقدم لنا في دراسة كل منهما التبرير الكافي لمثل هذه الفكرة.

خلاصة الفصل الأول

في نهاية هذا الفصل نستطيع أن نقول أنه قد أصبح لدينا تصورا واضحا إلى حد ما حول المحاسبة المالية والقياس المحاسبي وأنواعه وعيوبه والمحاسبة المالية كنظام للمعلومات وبذلك كوّنّا تصورا عن المواضيع التي لها علاقة مباشرة مع المعلومة المالية وخصائصها، بعدها تعمقنا في المعلومة المالية وخصائصها الرئيسية، الموثوقية والملاءمة، والثانوية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم، وفي نفس السياق تناولنا مفهوم مبدأ التكلفة التاريخية وطريقة التقييم بالقيمة العادلة. كل ما سبق عرضناه على النظام المحاسبي حسب السياق. بعد ذلك حاولنا أن نوسع مداركنا حول الموضوع فتعرضنا في المبحث الثاني لدراستين سابقين.

بعد كل ذلك نستطيع أن ننطلق في دراسة الحالة، بعد تزودنا بالعدة النظرية، وهو ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة الحالة

تمهيد

بعد الذي تناولناه في الفصل الأول عن المعلومة المالية والأبعاد النظرية التي تؤثر فيها أو تتأثر بها ها نحن في هذا الفصل بصدد اختبار المفاهيم النظرية في الحالة العملية التي ستكون موضوعا لدراستنا. هذه الدراسة تتناول حسابات الميزانية لمؤسسة اقتصادية.

المبحث الأول: دراسة الحالة وأدواتها

دراسة الحالة التي قمنا بها في سياق إنجاز هذا البحث نقدمها عن طريق مطلبين اثنين، المطلب الأول تناولنا فيه دراسة الحالة ومجالها أما المطلب الثاني ذكرنا فيه أهم الأدوات المعتمدة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: دراسة الحالة ومجالها

أولا: الحالة موضوع الدراسة

الحالة الميدانية موضوع الدراسة هي عبارة عن الكشوف المالية لمؤسسة اقتصادية تسمى "شركة الصيانة وخدمات السيارات – المديرية الجهوية بالجنوب" تكتب اختصارا بالحروف اللاتينية " MPV-DRS Ouargla" تمارس نشاط تقديم خدمات النقل وصيانة المَرْكبات وبيع قطع الغيار، وهي شركة فرعية ذات أسهم تعود ملكيتها إلى القطاع العام بنسبة 100% تابعة لمجمع سونلغاز بشكل كامل لها مديرية جهوية مقرها بمدينة ورقلة.

قد يكون السبب الأساسي الذي دفعنا لان تكون دراستنا الميدانية بهذا الشكل، هو أن موضوع البحث له علاقة بالكشوف المالية وجودة المعلومات المالية المتضمنة فيها والمعبر عنها بشكل رقمي مقيم بوحدة نقدية معينة لتعكس في الأخير الحالة المالية للمنشأة بشكل ملائم وصادق، فأردنا أن تكون دراستنا في سياق الهدف الذي تسعى إليه المحاسبة المالية.

كما أنه كان بودنا أن تكون الدراسة على عدة مؤسسات أو على عدة دورات محاسبية لمؤسسة ما، لكن نظرا لضيق الوقت وصعوبة الحصول على المعلومات تعذر علينا ذلك فاكتفينا بدراسة الكشوف المالية لسنة 2012 المتعلقة بالمؤسسة المذكورة آنفا.

ثانيا: مجال الدراسة

فمجال دراستنا كان محصورا في بعض الحسابات المتعلقة بالأصول غير الجارية لميزانية الشركة موضوع هذا البحث وحسابات التسيير التي لها علاقة بتلك الأصول، حيث طبقنا عليها عمليات إعادة تقييم، حسابات الأصول هذه نذكرها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3 : حسابات الأصول غير الجارية التي كانت موضوعا لهذه الدراسة

رقم الحساب	بيان الحساب	Libellé de compte
21831	معدات نقل من الوزن الخفيف	MATERIEL DE TRANSPORT LEGERS
21832	معدات نقل من الوزن الثقيل	MATERIEL DE TRANSPORT LOURDS
21838	معدات نقل / حافلات	MATERIEL DE TRANSPORT BUS
2184	تجهيزات مكاتب	MOBILIER DE BUREAUX
21852	معدات إعلام آلي	MATERIEL D'INFORMATIQUE
21858	معدات أخرى للمكاتب	AUTRES MATERIELS DE BUREAU

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وثائق الشركة

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

أولا: المعطيات الأولية

عملية جمع المعطيات التي كانت قاعدة انطلاق في الدراسة تمت عن طريق الاقتراب من المؤسسة المعنية والاتصال بمصلحة المالية والمحاسبة وقدم لنا رئيس المصلحة كل ما بدا لنا أنه يمكن أن يكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة ببحثنا بناء على طلب منا،

إلا أن هناك معلومة خارجية، تكاد تكون الوحيدة إعتمدناها في هذه الدراسة وهي جدول التغير العام في الأسعار الخاص بمدينة الجزائر العاصمة والصادر عن الديوان الوطني للإحصاء[1].

أما المعطيات الأولية التي تحصلنا عليها من المؤسسة فتتمثل فيما يلي:

- حصيلة الأصول والخصوم (الميزانية) لسنة 2012؛
- جدول حسابات النتائج؛
- تغير حقوق الملكية؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول الاستثمارات؛
- جدول الاهتلاكات؛
- جدول المخزونات؛

[1] التطور السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر، موقع: www.ons.dz على الرابط التالي: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Indice_annuele69-2012.pdf، متاح للإطلاع بتاريخ 2013/05/02.

- جدول استهلاك البضائع والمواد واللوازم؛
- جدول المؤونات.

هذه المعلومات عبارة عن مخرجات البرنامج المعلوماتي الذي تعتمد عليه الشركة في مسك محاسبتها، لكن هناك بيانات أخرى على شكل أوراق حسابية في ملفات إلكترونية معدة عن طريق البرنامج المعروف الخاص بالجداول "Microsoft Office Excel"، تحوي هذه الملفات:

- اليوميات المساعدة؛
- دفتر الأستاذ العام؛
- دفتر الأستاذ المساعد؛
- جداول اهتلاكات الأصول غير الجارية.
- إضافة إلى نسخة طبق الأصل لـ :
  - قائمة مَرْكبات الشركة "Véhicules" المتعلقة بعقد تأمين تلك المركبات لسنة 2011 لدى شركة التأمين الشامل "CAAT"؛
  - لائحة البيع بالمزايدة لقطع الغيار تعود لسنة 2009 (فضلنا عدم توظيف هذه اللائحة لتعذر الحصول على كامل معطيات العملية وكذا الفارق الزمني).

هناك ثلاث معلومات رئيسية اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، نذكرها كعناوين ثم نشرحها واحدة فواحدة:

1. جداول اهتلاكات الأصول غير الجارية؛
2. قائمة شركة CAAT المتعلقة بمركبات الشركة؛
3. التغير السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك.

هذه النقاط نشرحها كما يلي:

1. جداول اهتلاكات الأصول غير الجارية

هي عبارة عن مجموعة من الجداول تم إعدادها لمتابعة أصول الشركة غير الجارية ابتداءً من تاريخ دخولها تحت سيطرة الشركة إلى غاية نهاية فترة الاستغلال الافتراضية أو خروجها النهائية من سيطرة الشركة، الشكل رقم 3 : نموذج لجدول الاهتلاكات وما يقدمه ذلك الجدول من معلومات[1].

الشكل رقم 3 : نموذج لجدول الاهتلاكات

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة فرع سونلغاز			جدول الاهتلاكات بيان الحساب الحساب : 21838								الدورة 2012
رقم	بيان الأصل	تحليلية	حيازة	أقساط سابقة	%	قسط الدورة	مراجعة	تراكم	ق.م.ص
			aaaa mm jj						
1									
5									
5									
5									
6									
7									
8									
9									
10									
			مجاميع =						

المصدر: شركة الصيانة وخدمات السيارات ورقلة

نلاحظ في الشكل رقم 3 : نموذج لجدول الاهتلاكات، أن المعلومات المالية المتعلقة بالأصل متوفرة، لكن تم إعدادها بناء على التكلفة التاريخية. هناك ثلاث أعمدة في الجدول أعلاه سنتعامل معها في إعادة التقييم، وهي:

- **الحيازة:** هي القيمة التي تم بها تسجيل الأصل في حسابات الشركة لأول مرة؛
- **قسط الدورة:** هو قسط اهتلاك الأصل في السنة المعنية (مثلا سنة 2012)؛
- **ق.م.ص:** هي القيمة المحاسبية الصافية الناتجة عن طرح مجموع أقساط الاهتلاك، بما فيها قسط الدورة الحالية، من قيمة الحيازة.

2. قائمة شركة CAAT المتعلقة بمركبات الشركة:

هذه القائمة تم إعدادها من طرف شركة التأمين بناء على خبرة تقنية أجرتها على عربات شركة الصيانة وخدمات السيارات والتي كانت موضوعا للتأمين لسنة 2011.

هذه القائمة تتضمن خانة تشير إلى القيمة الجارية للمركبة التي استندت عليها شركة التأمين في حساب قسط التأمين المتعلق بالمركبة.

[1] أنظر الملاحق من الملحق رقم 16 إلى الملحق رقم 21.

بناء على الأهلية التقنية والقانونية التي تتمتع بها شركات التأمين في مجال التقييم، رئينا أن تقييم شركة التأمين أفضل ما يمكن الاعتماد عليه في تحديد القيمة الجارية لمثل هذه الأصول[1].

3. التغير السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك في مدينة الجزائر

بالنسبة لهذا المؤشر لجأنا إليه كأفضل حل متاح يمكن الرجوع إليه في إعادة تقييم الأصول، رغم أن هناك الكثير من التحفظات التي يمكن أن تثار حول اعتماد مثل هذه الطريقة في إعادة التقييم مثل: أن هذه المؤشرات تتعلق بمدينة الجزائر دون بقية المناطق الأخرى في الجزائر.

من خلال أرقام المؤشر العام للأسعار قمنا بحساب معدل ارتفاع الأسعار في سنة 2012 مقارنة بالسنوات السابقة إلى غاية سنة 1996، كما هو واضح في الجدول رقم 4 : معدل ارتفاع الأسعار في سنة 2012 مقارنة بالسنوات السابقة، هذه المعدلات هي التي اعتمدنا عليها في إعادة تقييم بعض المبالغ المتعلقة بالأصول محل الدراسة.

ثانيا: البرامج المعلوماتية المستخدمة في معالجة المعطيات الأولية

كل عمليات المعالجة والتحليل التي أجريناها على المعطيات محل الدراسة تمت بواسطة البرنامج "Microsoft Office Excel" الخاص بالجداول بفضل ما يتيحه من تركيب للصيغ من أجل الحساب أو معالجة الأرقام والنصوص والأشكال.

الجدول رقم 4 : معدل ارتفاع الأسعار في سنة 2012 مقارنة بالسنوات السابقة

السنوات	المؤشر العام للأسعار	معدل ارتفاع الأسعار في سنة 2012
1996	84,03	84,58%
1997	88,82	74,62%
1998	93,26	66,31%
1999	95,68	62,10%
2000	95,97	61,61%
2001	**100,00**	**55,10%**
2002	101,43	52,91%
2003	105,75	46,67%
2004	109,95	41,06%
2005	111,47	39,14%
2006	114,05	35,99%
2007	118,24	31,17%
2008	123,98	25,10%
2009	131,10	18,31%
2010	136,23	13,85%
2011	142,39	8,93%
2012	155,10	0,00%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على المؤشر العام للأسعار الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء

[1] أنظر الملحق رقم 1.

المبحث الثاني: عرض الدراسة

في هذا المبحث نصل إلى عرض أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وذلك في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فخصصناه لمناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

كما ذكرنا آنفا فإن دراستنا كانت مركزة على إعادة تقييم مجموعة من عناصر الأصول المادية غير الجارية وانعكاس ذلك على حسابات الشركة. كان اعتمادنا لتحقيق هذا الهدف جداول الاهتلاك التي تتابع الشركة من خلالها أصولها المادية ونجد معها الجدول الذي يلخص الإهتلاكات حسب حسابات الميزانية، قبل أن نعرض ما قمنا مفصلا يمكننا أن نذكر ذلك موجزا في العناوين التالية:

1- إجراء عملية إعادة التقييم؛
2- إجراء القيود المحاسبية لمخرجات إعادة التقييم؛
3- تحديد أثر إعادة التقييم على ميزانية الشركة.

فيما يلي نأتي على تفصيل تلك العناوين:

1- إجراء عملية إعادة التقييم

قبل مباشرة أي عمل قمنا بمقارنة الأرقام الواردة في جدول ملخص الاهتلاكات مع الأرقام الواردة في مخرجات البرنامج المعلوماتي الذي تستعين به المؤسسة في مسك محاسبتها وخاصة قائمة الميزانية وجدول الاستثمارات وذلك حتى نطمئن أن المنطلق الذي سنعتمده في دراستنا يتطابق والكشوف المالية للشركة، وكان الأمر كذلك.

الجدول رقم 5 : جدول يلخص جداول الإهتلاكات حسب حسابات الميزانية

MPV / DRS
OUARGLA

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS
RÉCAPITULATION

Exercice : 2012

Compte	Désignation	Acquisition	Antérieur	Annuité	Reprise	Cumul	VNC	
2041	LOGICIELS	605.000,00	431.000,00	**46.000,00**		477.000,00	128.000,00	
2182	OUTILLAGE MECANIQUE	5.792.984,80	4.035.786,88	**460.528,53**		4.496.315,41	1.296.669,39	
21831	MATERIEL DE TRANSPORT LEGERS	37.174.174,45	35.339.971,73	**460.134,02**		35.800.105,75	1.374.068,70	◄
21832	MATERIEL DE TRANSPORT LOURDS	35.907.200,00	35.907.195,00			35.907.195,00	5,00	◄
21838	MATERIEL DE TRANSPORT BUS	32.827.411,24	32.827.410,24			32.827.410,24	1,00	◄
2184	MOBILIER DE BUREAUX	1.103.096,34	876.786,20	**56.830,69**		933.616,88	169.479,46	◄
21852	MATERIEL D'INFORMATIQUE	3.162.740,67	2.010.837,64	**369.443,34**		2.380.280,98	782.459,69	◄
21858	AUTRES MATERIELS DE BUREAU	1.313.167,77	1.262.705,58	**6.611,25**		1.269.316,83	43.850,94	◄
2121	AGENCEMENT -TERRAINS	238.425,00	238.425,00			238.425,00		
21352	AGENCEMENT BATIMENT ADMINISTRATIF	1.339.091,50	1.126.712,35	**82.527,60**		1.209.239,95	129.851,55	
21818	AUTRES AGENCEMENTS	68.400,00	10.740,00	**6.840,00**		17.580,00	50.820,00	
21881	AUTRE MATERIEL SOCIAL	487.469,57	474.469,57			474.469,57	13.000,00	
	TOTAUX =	**120.019.161,34**	**114.542.040,19**	**1.488.915,42**		**116.030.955,61**	**3.988.205,73**	

120.019.161,34 = 605.000,00 + 119.414.161,34 DA

المصدر: شركة الصيانة وخدمات السيارات ورقلة

ملاحظة: *الأسطر في الجدول أعلاه التي يقابلها في الجانب الأيمن علامة رأس سهم (◄) هي التي ستكون موضوع دراستنا.*

أول ما قمنا به هو تحديد ما هي القيم أو المبالغ التي ستكون محل إعادة تقييم أو ستتأثر بإعادة التقييم، والطريقة التي يجب إتباعها في إعادة التقييم.

فيما يلي نعرض جدولين اثنين، الأول (الجدول رقم 6 : جدول ملخص الاهتلاكات الأولي لسنة 2012 الخاص بالحسابات التي مستها إعادة التقييم) ويحوي مجاميع حسابات الميزانية والتي ستمسها عملية إعادة التقييم أما الثاني (الجدول رقم 7 : جدول ملخص عملية إعادة تقييم الأصول لسنة 2012) فيحوي مجاميع القيم الناتجة عن عملية إعادة التقييم والفروق بين المبالغ الأولية ومبالغ إعادة التقييم:

الجدول رقم 6 : جدول ملخص الاهتلاكات الأولي لسنة 2012 الخاص بالحسابات التي مستها إعادة التقييم

رقم	بيان الحسابات	قيمة الحيازة	اهتلاكات سابقة	قسط الاهتلاك	مراجعة	تراكم الاهتلاكات	ق.م.ص
21831	معدات نقل – وزن خفيف	37.174.174,45	35.339.971,73	460.134,02		35.800.105,75	1.374.068,70
21832	معدات نقل – وزن ثقيل	35.907.200,00	35.907.195,00			35.907.195,00	5,00
21838	معدات نقل – حافلات	32.827.411,24	32.827.410,24			32.827.410,24	1,00
2184	معدات مكاتب	1.103.096,34	876.786,20	56.830,69		933.616,88	169.479,46
21852	عتاد إعلام آلي	3.162.740,67	2.010.837,64	369.443,34		2.380.280,98	782.459,69
21858	معدات أخرى للمكاتب	1.313.167,77	1.262.705,58	6.611,25		1.269.316,83	43.850,94
	مجاميع =	111.487.790,47	108.224.906,39	893.019,30		109.117.925,68	2.369.864,79

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 5 : جدول يلخص جداول الإهتلاكات حسب حسابات الميزانية

الجدول رقم 7 : جدول ملخص عملية إعادة تقييم الأصول لسنة 2012

رقم	بيان الحسابات	قيمة استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	اهتلاك إعادة التقييم	ق.م.ص – قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
21831	معدات نقل – وزن خفيف	52.476.335,33	24.550.723,30	524.204,57	24.026.518,72	27.925.612,04	254.692,58	64.070,56
21832	معدات نقل – وزن ثقيل	54.652.286,04	2.000.000,00		2.000.000,00	52.652.286,04		
21838	معدات نقل – حافلات	46.817.385,68	23.197.335,00		23.197.335,00	23.620.050,68		
2184	معدات مكاتب	1.615.854,71	271.939,82	73.844,90	198.094,92	1.343.914,89	45.629,68	17.014,21
21852	عتاد إعلام آلي	4.073.523,09	1.240.824,56	402.434,63	838.389,93	2.832.698,53	88.921,53	32.991,29
21858	معدات أخرى للمكاتب	2.011.589,30	52.176,15	8.324,03	43.852,12	1.959.413,15	1.713,96	1.712,78
	مجاميع =	161.646.974,14	51.312.998,82	1.008.808,13	50.304.190,69	110.333.975,32	390.957,74	115.788,84

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات عملية إعادة التقييم

من الجدول رقم 7 : جدول ملخص عملية إعادة تقييم الأصول لسنة 2012 ومن عناوين الخانات نأخذ القيم التي تحصلنا عليها من جراء إعادة تقييم الأصول، سنتناولها فيما يلي بالشرح مع ذكرنا في سياق ذلك القيم الواردة في الجدول رقم 6 : جدول ملخص الاهتلاكات الأولي لسنة 2012 الخاص بالحسابات التي مستها إعادة التقييم والتي اعتمدناها في إعادة التقييم ونشرح أيضا الطريقة التي على أساسها قمنا بذلك:

- **القيمة الاستبدالية للأصل**: هذه القيمة حددناها من خلال قيمة الحيازة Acquisition في الجدول رقم 6 : جدول ملخص الاهتلاكات الأولي لسنة 2012 الخاص بالحسابات التي مستها إعادة التقييم، يكون ذلك في الحال الذي تقرر فيه الشركة تجديد أصل معين عن طريق اقتناء أصل جديد بالسعر المتداول في السوق الحالية ليحل محل الأصل الموجود، وبالتالي يمكن أن يكون لدينا تصور ما عن المبلغ المالي الذي يجب رصده لتجديد أصل معين أو جميع الأصول. تم حساب القيمة الاستبدالية بتطبيق العلاقة التالية:

القيمة الاستبدالية = قيمة الحيازة × معدل ارتفاع الأسعار سنة 2012 بالنسبة لسنة الحيازة

- **القيمة القابلة للتحصيل**: هذه القيمة تمس بعض الأصول فقط وليس جميع الأصول وتم حسابها بطريقتين مختلفتين:

1. **الطريقة الأولى**: لها علاقة بالأصول التي:

أ- تمّت حيازتها قبل سنة 2012؛

ب- لم تكن ضمن معدات النقل التي تم تقييمها في قائمة شركة التأمين المشار إليها آنفا في المبحث الأول؛

ج- لم يتم اهتلاكها تماما قبل سنة 2012.

في هذه الطريقة الأولى تم حساب القيمة القابلة للتحصيل وفق العلاقة التالية:

القيمة القابلة للتحصيل = (ق.م.ص+اهتلاك 2012) × معدل ارتفاع الأسعار في سنة 2012 بالنسبة لسنة الحيازة

2. **الطريقة الثانية:** بواسطة القائمة التي أعدتها شركة التأمين CAAT المتعلقة بمعدات النقل التي هي موضوع التأمين.

أما بقية الأصول فلم يتم تقييمها بسبب عدم وجود سند موثق يبرر إعادة التقييم بالإضافة عدم التمكن من الوقوف على هذه الأصول بشكل مباشر، نظرا لعدة أسباب موضوعية أهمها ضيق الوقت.

- **قسط الاهتلاك بعد إعادة التقييم:** هذه القيمة تعني فقط الأصول التي لم يتم اهتلاكها إلى غاية ما قبل دورة 2012، أي أن القيمة المحاسبية الصافية أكبر من الصفر إلى غاية 2011/12/31، لأن النظام المحاسبي المالي رخص بإدراج مبلغ إعادة التقييم في حسابات الميزانية على شرط مراجعة مجموع الاهتلاكات بالتناسب مع مبلغ إعادة التقييم (SCF البندين 21.121 و22.121)، ومنه فقد تمت إعادة تقييم أقساط الاهتلاك لسنة 2012 حسب العلاقة التالية:

قسط الاهتلاك بعد التقييم = القيمة القابلة للتحصيل ÷ مجموع عدد الأشهر الباقية من عمر الأصل × عدد أشهر من عمر الأصل لسنة 2012

ملاحظة: *كل العمليات الحسابية لإعادة التقييم لا يتم تطبيقها على المبالغ الإجمالية الواردة في الجدول الإجمالي للاهتلاكات وإنما يتم تطبيقها على العناصر المعنية بإعادة التقييم، كل عنصر على حده وحسب حالة كل عنصر.*

- **القيمة المحاسبية الصافية بعد إعادة التقييم:** بالنسبة للأصول التي لم تنته فترة الاهتلاك المفترضة لها وبعد حساب "قيمتها القابلة للتحصيل" نطرح منها "قسط الاهتلاك بعد التقييم" فنتحصل على القيمة المحاسبية الصافية بعد إعادة التقييم. ويمكن صياغة ذلك في العلاقة التالية:

القيمة المحاسبية الصافية بعد إعادة التقييم = القيمة القابلة للتحصيل – قسط الاهتلاك بعد التقييم

2- إجراء القيود المحاسبية لمخرجات إعادة التقييم

هناك نوعين من العمليات المحاسبية ينبغي تسجيلها في حسابات الميزانية والمتعلقة بفارق القيمة القابلة للتحصيل وفار الاهتلاك بعد التقييم.

- **القيد المحاسبي لفارق القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012**

الجدول رقم 8 : القيد المحاسبي لفارق القيمة القابلة للتحصيل

تاريخ العملية	ح/ مدين	ح/ دائن	بيان حساب	بيان العملية	مدين	دائن
12/12/31	21831		معدات نقل – وزن خفيف	فوارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012	254.692,58	
12/12/31	21832		معدات نقل – وزن ثقيل	فوارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012	0,00	
12/12/31	21838		معدات نقل – حافلات	فوارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012	0,00	
12/12/31	2184		معدات مكاتب	فوارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012	45.629,68	
12/12/31	21852		عتاد إعلام آلي	فوارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012	88.921,53	
12/12/31	21858		معدات أخرى للمكاتب	فوارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012	1.713,96	
12/12/31		105	فرق إعادة التقييم	فوارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012		390.957,74
				مجموع	390.957,74	390.957,74

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات عملية إعادة التقييم

- **القيد المحاسبي لفارق أقساط الاهتلاك لسنة 2012**

الجدول رقم 9 : القيد المحاسبي لفارق أقساط الاهتلاك لسنة 2012

تاريخ العملية	ح/ مدين	ح/ دائن	بيان حساب	بيان العملية	مدين	دائن
12/12/31	6821		مخصصات الاهتلاكات	فوارق أقساط الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2012	115.788,84	
12/12/31		281831	اهتلاك معدات نقل – وزن خفيف	فوارق أقساط الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2012		64.070,56
12/12/31		281832	اهتلاك معدات نقل – وزن ثقيل	فوارق أقساط الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2012		0,00
12/12/31		281838	اهتلاك معدات نقل – حافلات	فوارق أقساط الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2012		0,00
12/12/31		28184	اهتلاك معدات مكاتب	فوارق أقساط الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2012		17.014,21
12/12/31		281852	اهتلاك عتاد إعلام آلي	فوارق أقساط الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2012		32.991,29
12/12/31		281858	اهتلاك معدات أخرى للمكاتب	فوارق أقساط الاهتلاك بعد إعادة التقييم لسنة 2012		1.712,78
				مجموع	115.788,84	115.788,84

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على مخرجات عملية إعادة التقييم

3- تحديد أثر إعادة التقييم على القوائم المالية للشركة

من خلال الحسابات التي تَكوَّن منها القيدين المحاسبيين أعلاه والمتعلقين، الأول: بفارق إعادة تقييم القيمة القابلة للتحصيل، والثاني: بفارق إعادة تقييم أقساط الاهتلاك.

- **أثر القيد المحاسبي لفارق القيمة القابلة للتحصيل لسنة 2012** (الجدول رقم 8)

✓ **قائمة ميزانية:** بالنسبة لهذا القيد لا أثر له على قائمة ميزانية الشركة ماعدا المجموع في كلا الطرفين (الأصول والخصوم) لأن القيد يزيد في مجموعة من حسابات الأصول (218 التثبيتات العينية الأخرى) بمبلغ 390.957,74 دج، وبنفس المبلغ يزيد في حسابات الخصوم (ح/105 فرق إعادة التقييم).

✓ **جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية:** هذا القيد له أثر على جدول الاستثمارات (حسب تسمية الشركة) في خانة "زيادات الفترة" حيث يرتفع بند التثبيتات العينية في الجدول بمبلغ 390.957,74 دج.

✓ **قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:** في خانة فارق إعادة التقييم وفي السطر الخاص بـ "إعادة تقييم التثبيتات" ندرج المبلغ المذكور آنفا.

- **أثر القيد المحاسبي لفارق أقساط الاهتلاك لسنة 2012** (الجدول رقم 9)

✓ **قائمة الميزانية:** بالنسبة لهذا القيد له أثر واضح على قائمة ميزانية الشركة لأن القيد يخفض في مجموعة من حسابات الأصول عن طريق الزيادة في حسابات الاهتلاكات (تحت الحساب الرئيسي 281 اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى) بمبلغ 115.788,84 دج، هذا الأثر يؤدي إلى انخفاض نتيجة الشركة بالمبلغ المذكور؛

✓ **جدول حسابات النتائج:** نفس الشيء في جدول حسابات النتائج لأن الحساب المقابل لحسابات الميزانية المشار إليها آنفا هو حساب 6821 مخصصات الاهتلاكات، يصنف في حسابات الأعباء، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نتيجة الشركة بالمبلغ 115.788,84 دج.

✓ **جدول الاهتلاكات:** في هذا الجدول وفي خانة "زيادات مخصصات الفترة" وفي السطر "تثبيتات عينية أخرى" نلاحظ زيادة بمبلغ 115.788,84 دج.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج

نأتي إلى مناقشة وتحليل نتائج عملية إعادة التقييم، من خلال تفاصيل هذه العناوين التي سنذكرها كما يلي:

1- عرض جدول ملخص عملية إعادة التقييم؛

2- أهمية معلومات إعادة التقييم؛

3- المناقشة والتحليل.

1- جدول ملخص إعادة التقييم

عندما نعود إلى الجدول رقم 7 : جدول ملخص عملية إعادة تقييم الأصول لسنة 2012)، حسب حسابات الميزانية، مخرجات عملية إعادة التقييم لبعض الأصول المادية في شركة الصيانة وخدمات السيارات لسنة 2012. هذا الجدول قمنا بإعداده بشكل يسمح بفهم مخرجات عملية إعادة التقييم، فيمكن تقسيم خاناته إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أ- **المجموعة الأولى** تعرّفنا على عناصر الميزانية التي كانت موضوعا لإعادة التقييم وتتكون من الخانتين الأولى والثانية فنتعرف من خلالها على أرقام الحسابات ومسمياتها.

ب-**المجموعة الثانية** تعرّفنا على مخرجات عملية إعادة التقييم في الخانات من 3 إلى 6 نعرضها على ترتيب الجدول كما يلي:

- **القيمة الاستبدالية للأصل:** هذه القيمة ليس لها دور محاسبي مباشر ولكن تم إنتاجها من أجل أن تعطي صورة ولو تقريبية على الالتزامات المالية المحتملة مستقبلا في حال أرادت الشركة تجديد أصولها، فهي لها علاقة بالتنبؤ واتخاذ القرار أكثر منها بأثر مباشر على حساب معين من حسابات الشركة؛
- **القيمة القابلة للتحصيل:** هذه القيمة لها أهمية في الوظيفة المحاسبية للشركة كما يمكن أن يكون لها دور إعلامي يساهم في التنبؤ واتخاذ القرار، فكما لاحظنا في المطلب الأول أن هذه القيمة أدت بنا إلى إجراء قيود محاسبية رفعنا بموجبها من قيمة الأصول، أما مساهمتها في اتخاذ القرار، فعندما تكون لدى متخذ القرار في الشركة صورة على التزامات المالية المحتملة مستقبلا في حال قرر تجديد أصول الشركة، القيمة القابلة للتحصيل تعطيه فكرة عن المبلغ الجزئي الذي يمكن أن توفره الشركة من المبلغ الإجمالي لعملية التجديد؛

- **اهتلاك إعادة التقييم**: طبقا للنظام المحاسبي المالي يجب إعادة حساب أقساط الاهتلاك بالتناسب مع الفترة المتبقية من عمر الأصل الذي أعيد تقييمه في حال أسفرت عملية إعادة التقييم عن رفع قيمة الأصل الذي لم يهتلك بعد، وهذا انسجاما مع المبدأ المحاسبي مقابلة الأعباء بالنتائج؛
- **القيمة المحاسبية الصافية للقيمة القابلة للتحصيل**: طبعا، مادام هناك أقساط اهتلاك فلابد أن تكون لدينا قيمة محاسبية صافية جديدة بعد طرح تلك الاهتلاكات من القيمة القابلة للتحصيل، وهذا فيما يخص الأصول التي لم تهتلك تماما عند إجراء عملية التقييم

ج–**المجموعة الثالثة** خصصناها للمقارنة بين المعلومات الأولية قبل عملية إعادة التقييم والمعلومات الناتجة بعد التقييم وذلك في الخانات من 7 إلى 9 نعرضها على ترتيب الجدول أيضا كما يلي:

- **فرق الاستبدال**: هذه القيمة تحدد لنا المبلغ المالي الصافي الذي ستتحمله الشركة من أجل تجديد أصولها وذلك بعد طرح القيمة القابلة للتحصيل من القيمة الاستبدالية، من خلال الشكل رقم 4 نتبين ما هو حجم المبلغ الممكن أن توفره الشركة بعد التنازل عن الأصول المراد تجديدها من المبلغ الذي ستتحمله الشركة من مصادر تمويل أخرى حسب كال حساب من حسابات الميزانية؛

الشكل رقم 4 : قيمة استبدال الأصول حسب حسابات الميزانية

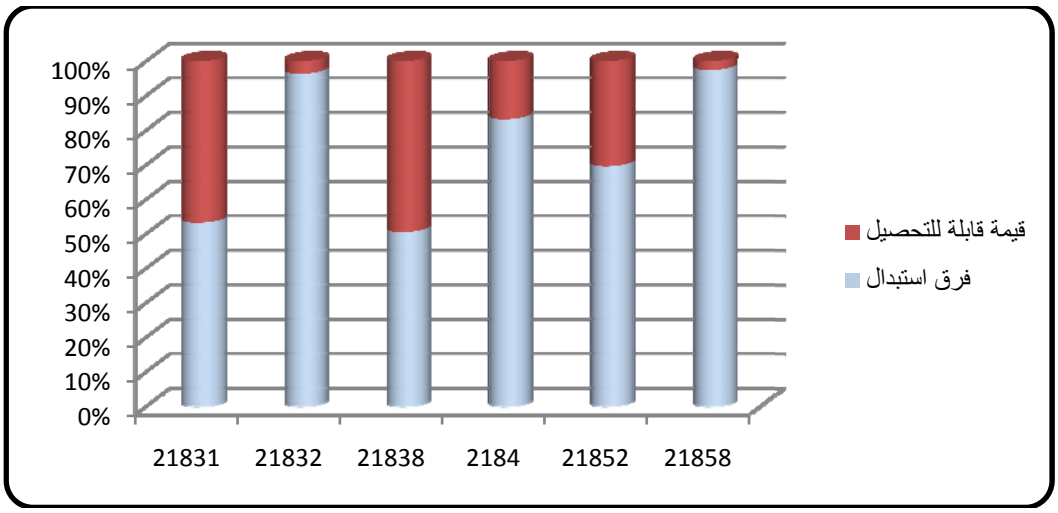

المصدر: من إعدادنا بناء على الجدول رقم 7

- **فرق القيمة القابلة للتحصيل**: هذا الفرق يعطينا صورة دقيقة على أثر عملية إعادة التقييم على الأصول المعاد تقييمها، حيث نعرف مقدار الزيادة في الأصول أو مقدار

الخسارة في حال عملية إعادة التقييم أسفرت عن تدني في قيمة الأصل و هنا تسجل محاسبيا كعبء، وفي كل الأحوال له دور في الوظيفة المحاسبية سواء عند ارتفاع قيمة الأصل أو عند انخفاضها؛

- **فرق قسط اهتلاك إعادة التقييم:** في السنة المعنية بإعادة التقييم يتم تحديد فرق الاهتلاك بين قسط اهتلاك الدورة الذي تم تسجيله محاسبيا وقسط الاهتلاك المحسوب بعد عملية إعادة التقييم حتى يتم تعديل الاهتلاك المسجل محاسبيا سواء بالزيادة أو النقصان وذلك بتسجيل الفرق في المحاسبة، مما سبق نفهم أن هذا الفرق له دور محاسبي تقني أكثر من كونه له علاقة بالتسيير واتخاذ القرار، بغض النظر عن بعض الآثار غير المباشرة.

2- أهمية معلومات إعادة التقييم

يمكننا أن نقول أن عملية التقييم هذه وفرت لنا معلومات جد هامة عن وضعية الشركة من خلال هذه المجموعة المحدودة من حسابات الأصول العينية للشركة.

الجدول رقم 10 : نسبة عجز الاستثمارات الموجودة عن تغطية المبلغ المتوقع لتجديدها

بيان	المبالغ	المعدل (%)
قيمة استبدالية	161.646.974,14	100%
قيمة قابلة للتحصيل	51.312.998,82	32%
فرق استبدال	110.333.975,32	68%

المصدر: من إعدادنا بناء على الجدول رقم 7

لنلاحظ الجدول رقم 10، فالقيمة القابلة للتحصيل تعكس حجم الوسائل المتاحة تحت تصرف الشركة لمزاولة نشاطها، فلو فرضنا أن هناك مخطط نشاط نموذجي ينبغي أن تنجزه أي شركة مثل هذه الشركة فنجد أن وسائل النشاط المتاحة لدى شركتنا لا تستجيب لاحتياجاتها إلا بنسبة 32%، أي هناك عجز في وسائل الإنتاج أو النشاط بنسبة 68%.

3- المناقشة والتحليل

بعد الذي تناولناه في هذه الدراسة يمكن أن نسجل مبدئيا النقطتين التاليتين:

- الأرقام التي تقدمها شركة الصيانة وخدمات السيارات يفترض أنها مبررة بالوثائق الثبوتية التي يمكن التحقق منها أو الرجوع إليها متى استدعى الأمر ذلك؛
- أغلب وسائل الإنتاج مهتلكة وتجاوزت عمرها الإنتاجي بسنوات عديدة لكن لا نكاد نجد أي معلومة تحدد لنا الأهداف الاقتصادية للشركة ومقارنة ذلك مع الوسائل المتاحة ومدى الفجوة الكبيرة بين المأمول من الأهداف والمتاح من الوسائل.

فمن النقطة الأولى نلاحظ أن المعلومات التي تقدمها الشركة لا تتوفر إلا على ميزة القابلية للتحقق من بين مزايا خاصية الموثوقية، أما ميزتي التعبير عن الواقع بصدق وعدم التحيز فلا نكاد نرى ما يشير على وجودهما رغم أن هذه المعلومات تم إعدادها بناء على مبدأ التكلفة التاريخية.

من جهة أخرى فإننا بعد إعادة التقييم وبناء على أسانيد مختلفة ولكنها متكاملة توفر لنا معلومة فاعلة ومؤثرة بفضل ما تتيحه لنا من تصور واقع المؤسسة الماضي والراهن والمستقبلي، فنجد المعلومة التي يمكن أن نحصل عليها من إعادة التقييم تتيح لنا:

- رسم صورة صادقة، ولو نسبية، عن واقع المؤسسة؛
- كما يمكننا التحقق من الطرق والأساليب المتبعة في إعادة التقييم؛
- يفترض أن تكون حيادية مع إمكانية تحسس التحيز في أي جانب يكمن؛
- تمكننا من التنبؤ بمستقبل الشركة؛
- تأتي في وقت متزامن مع راهن الشركة.

نلاحظ هنا أن هذه المعلومة بهذا الشكل تجمع بشكل نسبي بين مزايا كل من خاصيتي الموثوقية والملاءمة رغم انه تم الحصول عليها عن طريق القيمة العادلة.

المزايا المتوفرة في المعلومة المحصلة من إعادة التقييم تَظهر خاصيتي الموثوقية والملاءمة فيها من زوايا مختلفة تستجيب لاحتياجات مستخدميها بشكل جيد، تلك الاستجابة الجيدة تعكس جودة تلك المعلومة، وهو ما يمكن أن نسميه التكامل بين خاصيتي الموثوقية والملاءمة من أجل جودة المعلومة المالية.

هذا التكامل بين الموثوقية والملاءمة لزيادة جودة المعلومة المالية يدفعنا إلى تأكيد الفرضية الأولى التي أشرنا إليها في مقدمة هذا البحث والتي تقول أن هناك علاقة تناسب طردي بين نسبة توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في المعلومة المالية وبين جودة تلك المعلومة.

من جهة أخرى، عندما نتكلم على مقومات خاصية الموثوقية نجد من بينها "الصدق في التعبير عن الظواهر"، ذلك الصدق ينتزع من مستخدمي تلك المعلومة ثقتهم وإمكانية الاعتماد عليها في حاجتهم لاستخدام تلك المعلومة، بهذا نقول عليها أنها معلومة مالية ذات موثوقية، وبدون موثوقيتها لا يمكن أن يهتم بها أي كان، فلا يعقل أن نقول عن شخص ما أنه يعتمد على معلومة وهولا يثق فيها.

المعلومة المالية إذا نالت ثقة مستخدميها وكانت متاحة لهم في الوقت الملائم فهي معلومة تتميز بالملاءمة، ولم تكن كذلك إلا لأنها كانت ذات موثوقية وأتيحت في الوقت المناسب، وهذا ما أشرنا إليه في الفرضية الثانية والتي تقول: أن هناك علاقة تبعية بين خاصيتي الموثوقية والملاءمة، فكلما كانت المعلومة المالية فيها موثوقية يمكن أن تكون ملائمة إذا توفرت شروط الملاءمة الأخرى، لكننا لا يمكن أن نقول عن معلومة أنها ملائمة وهي لا تحوز على ثقة مستخدميها بأي شكل من أشكال الثقة.

إذن، فمن أين تستمد المعلومة موثوقيتها؟

من خلال هذه الدراسة نعتقد أن الثقة في المعلومة تكمن في طريقة إعدادها مع إمكانية التحقق أو فحص مدى جدوى طريقة الإعداد تلك.

لكن لماذا كثيرا ما نجد من يربط بين الموثوقية ومبدأ التكلفة التاريخية؟

نرى هنا أن الموثوقية لا تكمن في مبدأ التكلفة التاريخية بحد ذاته ولكنها تكمن في سهولة التأكد من أو فحص المعلومة المعدة وفق التكلفة التاريخية، فهنا يكفي مثلا الرجوع إلى وثائق العملية كالفاتورة أو وصل الطلب فنطمئن إلى تلك المعلومة، لكن بشرط أن يكون فحص تلك المعلومة مرتبط بفترة مزامنة لتاريخ تلك الوثائق.

أما عندما نريد التأكد من موثوقية معلومة ما تم إعدادها وفق القيمة العادلة نجد أن الأمر فيه الكثير من المؤثرات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، من هي الجهة التي تقوم بعملية التقييم؟ ما علاقتها المصلحية بالشركة؟ ما مدى الكفاءة والتأهيل الذي تتمتع به؟ ... الخ، وليس فقط مجرد العودة إلى وثيقة أو ملف محدد فنتأكد من المعلومة كما في حال التكلفة التاريخية.

إذن فالمعلومة المالية يجب أن تكون ذات موثوقية وملائمة حتى تكون معلومة جيدة وبالتالي تكون صالحة للتوظيف من قبل مستخدميها المفترضين، بغض النظر عن طريقة إعدادها.

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل قمنا بعملية إعادة التقييم جزئية لبعض الأصول غير الجارية لشركة الصيانة وخدمات السيارات بورقلة لسنة 2012، حيث مست عملية إعادة التقييم ثلاث قيم من كل أصل هي "قيمة الحيازة" وهذه أردنا بإعادة تقييمها معرفة القيمة الاستبدالية للأصل، و"القيمة المحاسبية الصافية" قبل سنة 2012 وتعرفنا من خلالها على القيمة القابلة للتحصيل في حال التنازل عن الأصل، ثم "أقساط الاهتلاك" للأصول التي لم تهتلك إلى غاية عملية إعادة التقييم، بعد ذلك قمنا بحساب الفروق بين القيم الأولية والقيم الناتجة من عملية التقييم.

بعد ذلك أجرينا القيود المحاسبية المفترضة لمخرجات عملية التقييم وتحديد أثر ذلك على الكشوف المالية للشركة مع كل التحليلات والمناقشات الضرورية لمجريات العملية.

الخاتمة

الممارسة المحاسبية في الجزائر ما زالت تتعامل بالمعنى الشكلي أو الظاهري لأهداف المحاسبة وليس بالمضمون والواقع العملي. عندما جاء النظام المحاسبي المالي لتنظيم مهنة المحاسبة ورغم مضي أكثر من عامين على البدء في تطبيقه، لم نلاحظ أي تجاوب مع مبادئه والمفاهيم الجديدة المتفتحة على البيئة العالمية.

تناولنا في هذا البحث المحاسبة المالية وعلاقتها بالقياس المحاسبي وأنواعه وعيوبه والمحاسبة المالية كنظام للمعلومات ثم ركزنا بشكل أكبر على المعلومة المالية وخصائصها الرئيسية وهي الموثوقية والملاءمة ثم خصائصها الثانوية وهي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم، ثم تناولنا مفهوم مبدأ التكلفة التاريخية وطريقة التقييم بالقيمة العادلة، مع عرض ذلك كله على النظام المحاسبي حسب السياق، وهو موضوع المبحث الأول. أما المبحث الثاني فحاولنا من خلاله أن نستطلع أهم الأعمال التي تطرقت لهذا الموضوع فتعرضنا لدراستين سابقين، وبذلك ينتهي الفصل الأول حيث نكون قد كوّنّا تصورا عن المواضيع التي لها علاقة مباشرة مع المعلومة المالية وخصائصها في الفكر المحاسبي عموما أو النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

في الفصل الثاني، عالجت هذه الدراسة عملية إعادة تقييم جانب من أصول الشركة وأثر ذلك على الكشوف المالية للشركة، حيث قمنا فيه بدراسة حالة واقعية لعملية إعادة التقييم، ولو جزئية، لبعض الأصول غير الجارية لشركة اقتصادية، مع إجراء القيود المحاسبية المفترضة لمخرجات عملية التقييم وتحديد أثر ذلك على الكشوف المالية للشركة محل الدراسة. كل ذلك كان في مبحثين اثنين، المبحث الأول تطرقنا فيه لدراسة الحالة وأدواتها ومجالها، أما المبحث الثاني فقمنا فيه بعرض نتائج دراسة الحالة التي قمنا بها مع تحليل ومناقشة تلك النتائج.

1- نتائج اختبار الفروض

أ- بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في **"وجود علاقة تناسب طردي بين نسبة توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية في المعلومة المالية من جهة وبين جودة تلك المعلومة من جهة أخرى"** فإنه قد تم إثباتها من خلال ملاحظتنا لنتائج الدراسة التي قمنا بها أن المعلومات المتحصل عليها من عملية أعادة التقييم تجمع بشكل نسبي بين مزايا كل من خاصيتي الموثوقية والملاءمة رغم انه تم الحصول عليها عن طريق القيمة العادلة، نذكرها كما يلي:

- رسم صورة صادقة، ولو نسبية، عن واقع المؤسسة؛
- كما يمكننا التحقق من الطرق والأساليب المتبعة في إعادة التقييم؛
- يفترض أن تكون حيادية مع إمكانية تحسس التحيز في أي جانب يكمن؛

- تمكننا من التنبؤ بمستقبل الشركة؛
- تأتي في وقت متزامن مع راهن الشركة.

هذه المزايا المتوفرة في المعلومة المحصلة من إعادة التقييم تَظهر خاصيتي الموثوقية والملاءمة فيها من زوايا مختلفة تستجيب لاحتياجات مستخدميها بشكل جيد، تلك الاستجابة الجيدة تعكس جودة تلك المعلومة، وهو ما يمكن أن نسميه التكامل بين خاصيتي الموثوقية والملاءمة من أجل جودة المعلومة المالية، هذا التكامل بين الموثوقية والملاءمة لزيادة جودة المعلومة المالية يدفعنا إلى تأكيد الفرضية المذكورة أعلاه.

ب- أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أن **"هناك علاقة تبعية بين خاصيتي الموثوقية والملاءمة، فكلما كانت المعلومة المالية فيها موثوقية يمكن أن تكون ملائمة إذا توفرت شروط الملاءمة الأخرى، لكننا لا يمكن أن نقول عن معلومة أنها ملائمة وهي لا تحوز على ثقة مستخدميها بأي شكل من أشكال الثقة.** كذلك نستطيع إثبات هذه الفرضية من خلال نتيجة أن القيمة النقدية المعاد تقييمها عندما نقول أنها جاءت لتلبي حاجة مستخدميها إلى المعلومات فهي إذن تتميز بأنها متاحة في وقت مناسب يمكن استعمالها في التنبؤ بأحداث مستقبلية أو تقييم تنبؤات سابقة فهي ملائمة، وحتى تكون كذلك لابد وأنها تعبر عن واقع المنشأة بصدق وما دامت كذلك يعني هذا أنها لم تظهر صدفة لكنها جاءت نتيجة تنفيذ سياسات وقواعد وإجراءات معينة قابلة للمراجعة والتحقق من أجل إعداد تلك المعلومة وتوصيلها، وما دامت المعلومة المالية المحينة قد استجابت لحاجة مستخدميها وقاموا باستخدامها فعلا لأنها تحوز على ثقتهم فهي معلومة مالية تتميز بالموثوقية، **ومنه فموثوقية المعلومة المالية لدى مستخدميها شرط ضروري لملاءمتها لهم.**

كما أن الموثوقية لا نجدها في المعلومة التي أعدت وفق مبدأ التكلفة التاريخية فقط، والمعلومة الملائمة كذلك ليست فقط تلك التي أعدت وفق القيمة العادلة.

2- توصيات الدراسة

من بين ما نقرأ في نصوص النظام المحاسبي المالي نجد العبارة التالية "أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني" إلا أنه لا نكاد نعثر لها على أثر في واقع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، فإعداد المعلومة

مازال يخضع لمبدأ الروتين والرتابة أو قل اللامبالاة في بعض الأحيان بسبب كثير من العوامل المتداخلة، ولا نكاد نجد أي اهتمام بفعالية المعلومة أو تحيينها أو حتى البحث عن الطريقة الأجدى لإعداد معلومة فعالة.

مع مرور الزمن تتدخل اعتبارات أخرى تؤثر على فعالية المعلومة المالية وقوة تأثيرها على مستخدميها. في نهاية هذا البحث بودنا الإشارة إلى بعض النقاط ذات علاقة بموضوع هذا البحث، وهي:

- العمل على توفير بيئة محاسبية تتعاطى مع جودة المعلومة المحاسبية من جميع الجوانب القانونية والاقتصادية وحتى الاجتماعية؛
- تبسيط مفهوم إعادة التقييم وإجراءاته حتى يكون أكثر قابلية للاستيعاب في واقع الحياة الاقتصادية؛
- العمل على تفعيل لأكبر عدد ممكن من الآليات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في الممارسة المحاسبية لدى المتعاملين الاقتصاديين وخاصة شركات القطاع العام، من تلك الآليات ما يتعلق بطرق التقييم والقياس المحاسبي.

3- آفاق البحث:

في نهاية هذا العمل المتواضع أرجو أن أكون قد وفقت في فتح نافذة نطل من خلالها على جانب آخر من جوانب المعلومات المحاسبية، ربما تكون منطلقا لأبحاث أخرى أكثر تعمقا في أبعاد الموضوع، كأن تتناول مثلا:

- تداعيات إعادة تقييم الأصول الجارية... كالمخزون السلعي؛
- العلاقة بين طرق القياس والتقييم من جهة خصائص المعلومة المالية من جهة أخرى
- التوسع في مجال إعادة التقييم كأن تتناول حالة مجموعة من الشركات.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. الحيالي وليد ناجي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك 2007.
2. الدلاهمة سليمان مصطفى، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، ص 21.
3. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت 1990، ط 1.
4. عبد الفتاح حنفي، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث القاهرة 2008.
5. عبد اللاوي مفيد، النظام المحاسبي المالي – الإطار التصوري، مطبعة مزوار، ط 1، الوادي الجزائر.
6. القاضي حسين وحمدان مامون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة عمان الأردن، ط1.
7. النقيب كمال عبد العزيز، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل عمان الأردن، ط 1، 2004.

ب- الجرائد الرسمية

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 74 مؤرخة في 2007/11/25.
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 27 مؤرخة في 2008/05/28.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 42 مؤرخة في 2008/07/27.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 19 مؤرخة في 2009/03/25.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 21 مؤرخة في 2009/04/08.

ج- الوثائق

13. ملحق عقد التأمين على معدات النقل من شركة CAAT الخاص بحضيرة الشركة لسنة 2011.
14. التطور السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر من سنة 1996 إلى سنة 2012.
15. جداول الاهتلاك التثبيتات المادية، الحسابات من: 21831 إلى 21858، أنظر الملاحق من 16 إلى 21.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

16. Guy Djongoue, Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises, UNIVERSITE DE DOUALA

ثالثا: مواقع الأنترنت

17. التطور السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر، موقع: www.ons.dz على الرابط التالي: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Indice_annuele69-2012.pdf، متاح للإطلاع بتاريخ 2013/05/02.

الملاحق

الشركة الجزائرية
للتأمينات
CAAT Compagnie Algérienne
des Assurances

ع العقد
بيان مفردات حظيرة السيارات
ASSURANCE AUTOMOBILE
DETAIL FLOTTE

N° DE POLICE : 2011-000006 رقم العقد :
N° AVENANT : رقم الملحق :

Unité : 07 SUD وحدة :
Agence / A.G.A : 11 0 وكالة / وكيل عام :

CARACTERISTIQUES DES VEHICULES / خصائص العربات													GARANTIES ACCORDEES / الضمانات المتاحة								ص.خ.ت	رسوم	القسط الإجمالي	ضريبة الدمغة
رقم N°	الصنف Marque	رقم التسجيل Matricule	المسلسلة Série	الطراز Type	السنة Année	القيمة Valeur	أماكن Places	م.ق Remorque	و.إ Ptc	ج.م Cu	ن ر ع	ق ر ة	إ س ت ع م	م ن ط ق ة	م.م R.C.	ك.أ T.R.	أ.ت D.C.	ص.ح V.I.	إ.ز B.D.G.	د.م D.R.	أ.م P.T.	القسط الصافي Primes Nettes	F.G.A	Taxes	Primes totales	Timbre fiscal
1	HINO	00616.290.30	10102	FT175	1990	0	3		19.00	10.00	30		4	2	5 627.57	0.00	1 857.10	0.00	264.00	88.00	27.28	7 863.95	169.83	1 336.87	9 369.65	1 136.40
2	HYUNDAI	00180.402.30	0	ASPACE	2002	6634205	49		0.00	0.00	51	06	8	2	17 931.05	0.00	5 917.25	14 595.25	264.00	44.00	411.84	39 163.39	537.93	6 657.78	46 359.10	3 099.80
3	HYUNDAI	00173.402.30	0	ASPACE	2002	6634205	49		0.00	0.00	51	06	8	2	17 931.05	0.00	5 917.25	14 595.25	264.00	44.00	411.84	39 163.39	537.93	6 657.78	46 359.10	3 099.80
4	HYUNDAI	00174.402.30	909340	ASPACE	2002	6634205	49		0.00	0.00	51	06	8	2	17 931.05	0.00	5 917.25	14 595.25	264.00	44.00	411.84	39 163.39	537.93	6 657.78	46 359.10	3 099.80
5	HYUNDAI	01139.102.30	277611	ATOS	2002	300000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	660.00	264.00	44.00	44.00	2 714.87	38.41	461.53	3 214.81	310.74
6	MITSUBISHI	00058.404.30	000332	BUS ROSA	2004	3312626	34		0.00	0.00	51	06	8	2	12 579.95	29 151.11	0.00	7 507.78	0.00	0.00	286.44	49 525.27	377.40	8 419.30	58 321.97	3 721.52
7	MITSUBISHI	00057.404.30	C00389	BUS ROSA	2004	3312626	34		0.00	0.00	51	06	8	2	12 579.95	29 151.11	0.00	7 507.78	0.00	0.00	286.44	49 525.27	377.40	8 419.30	58 321.97	3 721.52
8	MITSUBISHI	00059.404.30	C00438	BUS ROSA	2004	3312626	34		0.00	0.00	51	06	8	2	12 579.95	29 151.11	0.00	7 507.78	0.00	0.00	286.44	49 525.27	377.40	8 419.30	58 321.97	3 721.52
9	MITSUBISHI	00056.404.30	D00015	BUS ROSA	2004	3312626	34		0.00	0.00	51	06	8	2	12 579.95	29 151.11	0.00	7 507.78	0.00	0.00	286.44	49 525.27	377.40	8 419.30	58 321.97	3 721.52
10	MITSUBISHI	00060.404.30	BUS ROSA	C00437	2004	3312626	34		0.00	0.00	51	06	8	2	12 579.95	29 151.11	0.00	7 507.78	0.00	0.00	286.44	49 525.27	377.40	8 419.30	58 321.97	3 721.52
11	MITSUBISHI	01065.104.30	A3U003923	CS3ANJEBL	2004	1049233	5		0.00	0.00	00	03	0	2	1 491.85	9 233.26	0.00	2 528.31	0.00	0.00	44.00	13 297.42	44.76	2 260.56	15 602.74	773.92
12	MITSUBISHI	01064.104.30	A3U003973	CS3ASNJEBL	2004	1049233	5		0.00	0.00	00	03	0	2	1 491.85	9 233.26	0.00	2 528.31	0.00	0.00	44.00	13 297.42	44.76	2 260.56	15 602.74	773.92
13	MITSUBISHI	00360.304.30	D019472	K 74 TJENS	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
14	MITSUBISHI	01066.104.30	D044217	K 74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	0	2	1 491.85	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 172.11	44.76	2 069.26	14 286.13	740.16
15	MITSUBISHI	00352.304.30	D044343	K 74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
16	MITSUBISHI	00359.304.30	D045048	K 74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
17	MITSUBISHI	00357.304.30	D045150	K 74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
18	MITSUBISHI	00561.304.30	D045483	K 74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
19	MITSUBISHI	00358.304.30	0	K74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
20	MITSUBISHI	00350.304.30	D045103	K74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
21	MITSUBISHI	00353.304.30	D045493	K74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
22	MITSUBISHI	00547.304.30	0	K74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
23	MITSUBISHI	00861.304.30	D049866	K74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
24	MITSUBISHI	00361.304.30	D050001	K74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
25	MITSUBISHI	00354.304.30	D051821	K74TJENSL	2004	946933	5		0.00	0.00	00	03	2	2	1 581.90	8 333.01	0.00	2 303.25	0.00	0.00	44.00	12 262.16	47.46	2 084.57	14 394.19	742.86
26	PEUGEOT	267386.00.16	531629	VF3GTKFWC	2010	1199000	5		0.00	0.00	00	03	0	2	1 491.85	10 551.20	0.00	2 657.80	0.00	0.00	44.00	14 944.85	44.76	2 540.62	17 530.23	823.35

الملحق رقم 1 : ملحق عقد التأمين على معدات النقل معد من CAAT.

CARACTERISTIQUES DES VEHICULES — خصائص العربات | GARANTIES ACCORDEES — الضمانات المتاحة

رقم N°	الصنف Marque	رقم التسجيل Matricule	السلسلة Série	الطراز Type	السنة Année	القيمة Valeur	أماكن Places	م.ق Remorque	و.إ Ptc	ح.م Cu	ن.ر.خ	ق.و.ة	إ.س.ت.م	م.ن.ط.ق	م.م R.C.	ك.أ T.R.	أ.ت D.C.	م.ح V.I.	إ.ز B.D.G.	د.م D.R.	أ.م P.T.	القسط الصافي Primes Nettes	ص.خ.ت F.G.A	رسوم Taxes	القسط الإجمالي Primes totales	ضريبة الدمغة Timbre fiscal
27	PEUGEOT	286617.00.16	AN531315	VF3GJKFWC	2010	1199000	5		0.00	0.00	00	03	0	2	1 491.85	10 551.20	0.00	2 857.80	0.00	0.00	44.00	14 944.85	44.76	2 540.62	17 530.23	823.35
28	SNVI	00051.503.31	RWH0420	TB 350	2003	2000000	3		38.00	20.00	32		5	2	4 035.60	0.00	1 331.75	4 400.00	264.00	44.00	27.26	10 102.63	121.07	1 717.45	11 941.15	1 356.16
29	SNVI	00029.803.31	02596	D11000	2003	0	0		32.00	20.00	31		4	2	2 482.58	0.00	0.00	0.00	0.00	88.00	0.00	2 570.58	74.48	437.00	3 082.06	607.06
30	SNVI	00033.801.25	00033.801.	SR	2001	0	0		32.00	20.00	31		4	2	2 482.58	0.00	0.00	0.00	0.00	88.00	0.00	2 570.58	74.48	437.00	3 082.06	607.06
31	SONACOME	00099.803.30	00748	048	2003	0	0		270.00	270.00	33		5	2	16 245.79	0.00	0.00	0.00	0.00	88.00	0.00	16 333.79	487.37	2 776.74	19 597.90	1 730.03
32	SONACOME	00044.493.16	860780	25L4	1993	0	25		0.00	0.00	51	04	8	2	9 314.25	0.00	3 073.70	0.00	264.00	44.00	211.20	12 907.15	279.43	2 194.22	15 380.80	1 524.43
33	SONACOME	00004.501.25	RWT0968	TB 3404X2	2001	0	3		38.00	20.00	35		7	2	5 198.29	0.00	1 715.44	0.00	264.00	88.00	27.26	7 293.01	155.95	1 239.81	8 688.77	1 079.30
34	SONACOME	00371.501.19	RWT1051	TB3404X2S	2001	0	3		38.00	20.00	35		7	2	5 198.29	0.00	1 715.44	0.00	264.00	88.00	27.26	7 293.01	155.95	1 239.81	8 688.77	1 079.30
35	SONACOME	00346.801.19	02342	011	2001	0	0		32.00	20.00	31		4	2	2 482.58	0.00	0.00	0.00	0.00	88.00	0.00	2 570.58	74.48	437.00	3 082.06	607.06
36	SONACOME	00347.501.19	00	TR	2001	0	3		19.00	10.00	35		7	2	4 306.05	0.00	1 421.00	0.00	264.00	88.00	27.26	6 106.33	129.18	1 038.08	7 273.59	960.63
37	TCM	0005.126.30	186	FHD3629	1990	0	1		0.00	0.00	45	05	7	2	1 036.44	0.00	0.00	0.00	0.00	44.00	0.00	1 080.44	31.09	183.67	1 295.20	600.00
38	TOYOTA	01147.103.30	204000536	CE 110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
39	TOYOTA	00736.103.30	002001633	CE110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
40	TOYOTA	00738.103.30	00400535	CE110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
41	TOYOTA	01122.103.30	04000510	CE110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
42	TOYOTA	01149.103.30	102001589	CE110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
43	TOYOTA	00888.103.30	104000512	CE110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
44	TOYOTA	01108.103.30	302001609	CE110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
45	TOYOTA	01146.103.30	504000515	CE110L	2003	838000	5		0.00	0.00	00	02	0	2	1 280.35	0.00	422.52	1 843.60	264.00	44.00	44.00	3 898.47	38.41	662.74	4 599.62	369.93
46	TOYOTA	01042.104.30	00	COROLLA	2004	1049233	5		0.00	0.00	00	03	0	2	1 491.86	9 233.26	0.00	2 528.31	0.00	0.00	44.00	13 297.42	44.76	2 260.56	15 602.74	773.93

الحاصل العام Total Général	م.م R.C.	ك.أ T.R.	أ.ت D.C.	م.ح V.I.	إ.ز B.D.G.	د.م D.R.	أ.م P.T.	القسط الصافي Primes Nettes	ص.خ.ت F.S.I. + acc°ttfsi	رسوم Taxes + acc°ttaxe	ملحقات Accessoires	الطوابع Droit de Timbres	القسط الإجمالي Primes totales	ضريبة الدمغة Timbre fiscal
	214 559.97	302 886.83	32 668.86	144 376.23	4 752.00	1 364.00	4 203.32	704 811.19	6 574.79	120 599.90	4 600.00	320.00	836 905.88	56 087.47

الملحق رقم 1 : ملحق عقد التأمين على معدات النقل معد من CAAT.

الملحق رقم 2 : التطور السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر من سنة 1996 إلى 2012.

EVOLUTION ANNUELLE DE L'INDICE GENERAL
DES PRIX A LA CONSOMMATION
DE LA VILLE D'ALGER
DE 1969 A 2012

2001 = 100

	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
Indice Général	3,71	3,89	4,00	4,16	4,45	4,57	4,97	5,38	5,97	6,90
variation (%)		4,8	2,8	4,0	6,9	2,8	8,6	8,3	11,0	15,6

2001 = 100

	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
Indice Général	7,62	8,32	9,54	10,13	10,74	11,62	12,84	14,42	15,51	16,42
variation (%)	10,4	9,2	14,7	6,2	6,0	8,2	10,5	12,3	7,5	5,9

2001 = 100

	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Indice Général	17,95	21,16	26,64	35,08	42,28	54,54	70,79	84,03	88,82	93,26
variation (%)	9,3	17,9	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0

2001 = 100

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Indice Général	95,68	95,97	100,00	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05	118,24	123,98
variation (%)	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4,0	1,4	2,3	3,7	4,9

2001 = 100

	2009	2010	2011	2012
Indice Général	131,10	136,23	142,39	155,1
variation (%)	5,7	3,9	4,5	8,9

الملحق رقم 3 : حصيلة سنة 2012 بعد إعادة التقييم (الأصول)

حصيلة سنة 2012 (بعد إعادة التقييم)
إلى 31/12/2012

الأصـــــــــول	ن	ن	ن	ن-1
	مبالغ خام	اهتلاك / مؤونة	مبالغ صافية	مبالغ صافية
الأصول غير الجارية				
فارق الاقتناء				
التثبيتات المعنوية	605.000	477.000	128.000	174.000
التثبيتات العينية	119.805.119	115.669.744	4.135.375	4.366.057
التثبيتات قيد التنازل				
التثبيتات قيد الانجاز				
التثبيتات المالية	8.252.421	0	8.252.421	10.004.788
السندات الموضوعة موضع المعادلة				
مساهمات أخرى والحسابات الدائنة المحقة				
السندات الأخرى المثبتة				
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	148.000		148.000	148.000
أصرل ضريبية مؤجلة	9.856.788		8.104.421	9.856.788
مجموع الأصول غير الجارية	128.662.540	116.146.744	12.515.796	14.544.845
الأصول الجارية				
المخزونات والمنتوجات قيد الصنع	18.565.392	4.431.012	14.134.380	5.559.512
الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة	226.050.413	8.165.829	217.884.584	142.409.655
الزبائن	190.833.253	5.882.024	184.951.229	122.031.816
المدينون الآخرون	8.916.492	2.283.805	6.632.687	6.584.047
الضرائب	26.298.268		26.298.268	13.791.392
أصول جارية أخرى	2.400		2.400	2.400
الموجودات وما يماثلها	35.933.309	0	35.933.309	61.498.983
توظيفات وأصول مالية أخرى				
أموال الخزينة	35.933.309		35.933.309	61.498.983
مجموع الأصول الجارية	280.549.114	12.596.841	267.952.273	209.468.150
المجموع العام للأصول	409.211.654	128.743.585	280.468.069	224.012.995

الملحق رقم 4 : حصيلة سنة 2012 بعد إعادة التقييم (الخصوم)

حصيلة سنة 2012 (بعد إعادة التقييم)
إلى 31/12/2012

الخصـــــــوم	ن	ن-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)		
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)		
فارق إعادة التقييم	390.958	
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	32.348.718	-29.301.961
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	-52.375.076	-23.073.115
حساب الارتباط	101.608.037	135.694.653
مجموع رؤوس الـ	**81.972.637**	**83.319.577**
الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية		
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	29.712.761	34.184.595
مجموع الخصوم	**29.712.761**	**34.184.595**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	145.798.114	64.209.326
الضرائب	10.037.445	27.104.569
الديون الأخرى	12.947.113	15.194.927
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم	**168.782.672**	**106.508.822**
المجموع العام للخ	**280.468.070**	**224.012.994**

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

BILAN DE L'EXERCICE 2012
AU 31/12/2012

Date :16/05/2013
Heure : 10:52:39

A C T I F	Note	N Montant Brut	N Amort./ Provis.	N Montant Net	N-1 Montant Net
ACTIF NON COURANT					
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		605 000	477 000	128 000	174 000
Immobilisations corporelles		119 414 161	115 553 956	3 860 206	4 366 057
Immobilisations mises en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financieres		8 252 421		8 252 421	10 004 788
Titres mis en equivalence					
Autres participations&creances rattachees					
Autres titres immobilises					
Prets & autres actifs financiers non courants		148 000		148 000	148 000
Impots differes actif		9 856 788		8 104 421	9 856 788
TOTAL ACTIF NON COURANT		128 271 583	116 030 956	12 240 627	14 544 845
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		18 565 392	4 431 012	14 134 380	5 559 512
Creances et emploi assimiles		226 050 413	8 165 829	217 884 584	142 409 655
Clients		190 833 253	5 882 024	184 951 229	122 031 816
Autres debiteurs		8 916 492	2 283 805	6 632 687	6 584 047
Impôts		26 298 268		26 298 268	13 791 392
Autres actifs courants		2 400		2 400	2 400
Disponibilites et assimiles		35 933 309		35 933 309	61 498 983
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie courant		35 933 309		35 933 309	61 498 983
TOTAL ACTIF COURANT		280 549 114	12 596 841	267 952 273	209 468 150
TOTAL GENERAL ACTIF		408 820 697	128 627 797	280 192 900	224 012 995

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

BILAN DE L'EXERCICE 2012
AU 31/12/2012

Date :16/05/2013
Heure : 11:00:51

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis (ou compte de l'expoitant)			
Capital souscrit non appele			
Primes et reserves (Reserves consolidees)			
Ecarts de reevaluation			
Ecart d'equivalence			
Resultat net - (Resultat net part du groupe)		32 464 506	- 29 301 961
Autres capitaux propres - report à nouveau		- 52 375 076	- 23 073 115
Comptes de liaison		101 608 037	135 694 653
TOTAL CAPITAUX PROPRES		81 697 467	83 319 577
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impôts (differes et provisionnes)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilises d'avance		29 712 761	34 184 595
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		29 712 761	34 184 595
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		145 798 114	64 209 326
Impôts		10 037 445	27 104 569
Autres dettes		12 947 113	15 194 927
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS		168 782 672	106 508 822
TOTAL GENERAL PASSIF		280 192 900	224 012 995

الملحق رقم 7 : جدول حسابات النتائج لسنة 2012

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

T C R : EXERCICE 2012
AU 31/12/2012

Date :02/06/2013
Heure : 16:19:58

DESIGNATION DES COMPTES	Note	N	N-1
Ventes et produits annexes		343 676 812	233 538 667
Variation stocks produits finis et en cours		5 350 507	- 2 542 238
Production immobilisee			
Subventions d'exploitation			
I- Production de l'exercice		**349 027 319**	**230 996 429**
Achats consommés		41 452 825	44 740 860
Services exterieurs et autres consommations		150 738 113	91 249 205
II- Consommation de l'exercice		192 190 938	135 990 065
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION(I-II)		**156 836 382**	**95 006 364**
Charges de personnel (A)		116 435 676	103 236 758
Impots,taxes et versements assimilés		1 304 396	4 135 395
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**39 096 309**	**- 12 365 789**
Autres produits opérationnels		7 688 448	4 641 909
Autres charges operationnelles		15 948 439	16 814 504
Dotations aux amortissements et aux provisions		15 508 007	16 479 081
Reprises sur amortissements et provisions		18 873 965	10 268 637
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**34 202 277**	**- 30 748 827**
Produits financiers			
Charges financieres			
VI- RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT AVANT IMPOTS (V+VI)		**34 202 277**	**- 30 748 827**
Impots exigibles sur resultats			
Impots differes (Variations)		- 1 752 366	1 362 511
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**375 589 733**	**245 906 975**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**343 139 822**	**275 293 292**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**32 449 910**	**- 29 386 317**
Elements extraordinaires (Produits)			
Elements extraordinaires (Charges)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRES			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**32 449 910**	**- 29 386 317**

الملحق رقم 8 : جدول تدفقات الخزينة إلى 2012/12/31

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(METHODE DIRECTE)
AU 31/12/2012
En dinars

Date :02/06/2013
Heure : 16:20:53

DESIGNATION	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de tresorerie provenant des activites operationnelles			
Encaissements recus des clients		1 020 099 156	430 562 316
Sommes versees aux fournisseurs et au personnel		1 045 626 286	441 791 554
Interets et autres frais financiers payes		38 543	46 228
Impots sur les resultats payes			
Flux de tresorerie avant elements extraordinaires		**- 25 565 673**	**- 11 275 465**
Evenements extraordinaires encaissements			
Evenements extraordinaires versements			
Encaissements sur autres flux provenant des activites operationnelles			420 000 000
Decaissements sur autres flux provenant des activites operationnelles			420 000 000
Flux de tresorerie net provenant des activites operationelles (A)		**- 25 565 673**	**- 11 275 465**
Flux de tresorerie provenant des activites d'investissemen			
Decaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles et incorporelle			
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles et incorporelles			
Decaissements sur acquisition d'immobilisations financieres			
Encaissements sur cession d'immobilisations financieres			
Interets encaisses sur placements financiers			
Dividendes et quote part de resultats recus			
Encaissements sur autres flux provenant des activites d'investissement			
Decaissements sur autres flux provenant des activites d'investissement			
Flux de tresorerie net provenant des activites d'investissement (B)			
Flux de tresorerie provenant des activites de financement			
Encaissements suite a l'emission d'action			
Dividendes et autres distributions effectues			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilees			
Encaissements sur autres flux provenant des activites finançières			
Decaissements sur autres flux provenant des activites finançieres			
Flux de tresorerie net provenant des activites de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidites et quasi-liquidites			
Variation de tresorerie de la periode (A+B+C)		**- 25 565 673**	**- 11 275 465**
Tresorerie et equivalents de tresorerie a l'ouverture de l'exercice		61 498 983	72 774 447
Tresorerie et equivalents de tresorerie a la cloture de l'exercice		35 933 309	61 498 983
Variation de tresorerie de la periode		**- 25 565 673**	**- 11 275 465**
Rapprochement avec le resultat comptable		**32 464 506**	**- 29 386 317**

الملحق رقم 9 : قائمة تغيرات حقوق الملكية

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES
AU 31/12/2012

Date :02/06/2013
Heure : 16:21:55

	Note	Capital social	Prime d'emission	Ecart d'evaluation	Ecart de reevaluation	Reserves et Resultat
Solde au 31 Decembre N-2						- 21 738 429
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Reevaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payes						
Augmentation de capital						
Resultat net de l'exercice						- 29 386 317
Liaisons inter-unites						- 6 049 983
Solde au 31 Decembre N-1						- 57 174 729
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Reevaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payes						
Augmentation de capital						
Resultat net de l'exercice						32 449 910
Liaisons inter-unites						- 34 086 616
Solde au 31 Decembre N						- 58 811 435

الملحق رقم 10 : جدول الاستثمارات

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS

décembre 2012

Date : 16/05/2013
Heure : 10:32:59

RUBRIQUES ET POSTES	Note	Valeur brute a l'ouverture de l'exercice	Augmentations de l'exercice	Diminutions de l'exercice	Valeur brute a la cloture de l'exercice
A.IMMOBILISATIONS INCORPORELLES					
Frais de rech. et developpement immobilisables					
Logiciels informatiques et assimiles		605 000.00			605 000.00
Concessions et droits similaires,brevets,licences...					
Autres immobilisations incorporelles					
TOTAL A :		605 000.00			605 000.00
B.IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
Terrains					
Agencements amenagements terrains		238 425.00			238 425.00
Constructions		1 339 091.50			1 339 091.50
Installations techniques					
Autres immobilisations corporelles		111 877 016.99	6 939 627.85	980 000.00	117 836 644.84
TOTAL B :		113 454 533.49	6 939 627.85	980 000.00	119 414 161.34
C. IMMOBILISATIONS MISES EN CONCESSION					
TOTAL C :					
D. IMMOBILISATIONS EN COURS					
Immobilisations corporelles en cours					
Immobilisations corporelles en cours					
Avances et accomptes sur commandes d'immobilisatio					
TOTAL D :					
E. PARTICIPATIONS					
TOTAL E :					
F. AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		148 000.00			148 000.00
TOTAL F :		148 000.00			148 000.00
TOTAL GENERAL :		114 207 533.49	6 939 627.85	980 000.00	120 167 161.34

الملحق رقم 11 : جدول الاهتلاكات

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

décembre 2012

Page : 1 / 1
Date : 16/05/2013
Heure : 10:38:35

RUBRIQUES ET POSTES	Note	Amortissements cumules en debut d'exercice	Augmentations dotations de l'exercice	Diminutions elements sortis	Amortissements cumules en fin d'exercice
A.GOODWILL					
TOTAL A:					
B.IMMOBILISATIONS INCORPORELLES					
Frais de rech. et developpement immobilisables					
Logiciels informatiques et assimiles		431 000.00	46 000.00		477 000.00
Concessions et droits similaires,brevets,licences...					
Autres immobilisations incorporelles					
TOTAL B :		431 000.00	46 000.00		477 000.00
C.IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
Terrains					
Agencements amenagements terrains		238 425.00			238 425.00
Constructions		1 126 712.35	82 527.60		1 209 239.95
Installations techniques					
Autres immobilisations corporelles		107 723 338.69	7 362 951.86	980 000.00	114 106 290.55
TOTAL C :		109 088 476.04	7 445 479.46	980 000.00	115 553 955.50
D. IMMOBILISATIONS MISES EN CONCESSION					
TOTAL D :					
TOTAL GENERAL :		109 519 476.04	7 491 479.46	980 000.00	116 030 955.50

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

TABLEAU DES STOCKS

décembre 2012

TABLEAU N° 10
Page : 1 / 1
Date : 16/05/2013
Heure : 10:45:48

COMPTE	Désignation	Solde Début Exercice	Mouvements de la période			Solde Fin Exercice
			Débit	Crédit	Solde	
31	Matières premières et fournitures					
3121	Piéces de rechange	9 070 667.10	30 211 731.69	28 168 342.55	2 043 389.14	11 114 056.24
3124	Pneumatiques	398 898.19	8 278 102.96	7 540 434.99	737 667.97	1 136 566.16
3125	Lubrifiants	60 279.20	2 679 188.00	2 325 656.49	353 531.51	413 810.71
3126	Bons de carburants	493 580.00	2 303 260.00	2 580 870.00	-277 610.00	215 970.00
3127	Dotation vestimentaire	220 801.24	162 343.00	179 095.88	-16 752.88	204 048.36
	TOTAL	10 244 225.73	43 634 625.65	40 794 399.91	2 840 225.74	13 084 451.47
32	Autres approvisionnements					
322	Fournitures consommables	129 337.40	387 148.50	386 052.20	1 096.30	130 433.70
	TOTAL	129 337.40	387 148.50	386 052.20	1 096.30	130 433.70
34	En cours de production et de services					
345	Prestations de services en cours		5 350 507.05		5 350 507.05	5 350 507.05
	TOTAL		5 350 507.05		5 350 507.05	5 350 507.05
38	Achats stockés					
3811	Achat Piéces de rechange					
	TOTAL					
	TOTAL GENERAL	10 373 563.13	49 372 281.20	41 180 452.11	8 191 829.09	18 565 392.22

الملحق رقم 12 : جدول المخزونات

الملحق رقم 13 : جدول استهلاك البضائع والمواد الأولية

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

TABLEAU DES CONSOMMATIONS DE MARCHANDISES MATIERES ET FOURNITURES

décembre 2012

Date :16/05/2013
Heure : 10:47:41

COMPTE	Désignation	Montant
60	Achats consommés	
6001	Piéces de rechange vendues	7 912 684.99
6004	Pneumatiques vendus	4 657 678.63
6005	Lubrifiants vendus	838 237.47
60121	Piéces de rechange consommées	20 168 591.62
60124	Pneumatiques consommés	2 794 841.48
60125	Lubrifiants consommés	1 483 401.20
60126	Bons de carburants consommés	2 580 870.00
60128	Autres consommations	13 957.88
6021	Matières consommables	165 138.00
6022	Fournitures consommables	386 052.20
6071	Fournitures non stockables (eau, energie	451 371.07
	TOTAL	41 452 824.54
	TOTAL GENERAL	41 452 824.54

الملحق رقم 14 : جدول المؤونات

MPVS
Maint.Prest.Vehicules du Sud
Zone Industrielle OUARGLA

TABLEAU DES PROVISIONS
décembre 2012

Date : 16/05/2013
Heure : 10:41:53

RUBRIQUES ET POSTES	Note	Provisions cumules en debut d'exercice	dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumules en fin d'exercice
PROVISIONS PASSIF NON COURANT					
Provisions pour pensions et obligations similaires		34 184 595.23	1 422 250.49	5 894 084.65	29 712 761.07
Provisions pour impots					
Provisions sur litiges					
TOTAL		34 184 595.23	1 422 250.49	5 894 084.65	29 712 761.07
PROVISIONS PASSIF COURANT					
Provisions pour pensions et obligations similaires					
Autres provisions liées au personnel		6 529 469.84	3 991 839.25	6 529 469.84	3 991 839.25
Provisions pour impots					
TOTAL					

الملحق رقم 15 : ملخصي جدولي الاهتلاكات قبل وبعد إعادة التقييم

ملخص جدول الاهتلاكات الأولي

دورة : 2012

رقم	بيان الحسابات	قيمة الحيازة	اهتلاكات سابقة	قسط الاهتلاك	مراجعة	تراكم الاهتلاكات	ق.م.ص
21831	معدات نقل - وزن خفيف	37.174.174,45	35.339.971,73	460.134,02		35.800.105,75	1.374.068,70
21832	معدات نقل - وزن ثقيل	35.907.200,00	35.907.195,00			35.907.195,00	5,00
21838	معدات نقل - حافلات	32.827.411,24	32.827.410,24			32.827.410,24	1,00
2184	معدات مكاتب	1.103.096,34	876.786,20	56.830,69		933.616,88	169.479,46
21852	عتاد إعلام آلي	3.162.740,67	2.010.837,64	369.443,34		2.380.280,98	782.459,69
21858	معدات أخرى للمكاتب	1.313.167,77	1.262.705,58	6.611,25		1.269.316,83	43.850,94
	مجاميع =	111.487.790,47	108.224.906,39	893.019,30		109.117.925,68	2.369.864,79

ملخص جدول الاهتلاكات بعد إعادة التقييم

دورة : 2012

رقم	بيان الحسابات	قيمة استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	اهتلاك إعادة التقييم	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
21831	معدات نقل - وزن خفيف	52.476.335,33	24.550.723,30	524.204,57	24.026.518,72	27.925.612,04	254.692,58	64.070,56
21832	معدات نقل - وزن ثقيل	54.652.286,04	2.000.000,00		2.000.000,00	52.652.286,04		
21838	معدات نقل - حافلات	46.817.385,68	23.197.335,00		23.197.335,00	23.620.050,68		
2184	معدات مكاتب	1.615.854,71	271.939,82	73.844,90	198.094,92	1.343.914,89	45.629,68	17.014,21
21852	عتاد إعلام آلي	4.073.523,09	1.240.824,56	402.434,63	838.389,93	2.832.698,53	88.921,53	32.991,29
21858	معدات أخرى للمكاتب	2.011.589,30	52.176,15	8.324,03	43.852,12	1.959.413,15	1.713,96	1.712,78
	مجاميع =	161.646.974,14	51.312.998,82	1.008.808,13	50.304.190,69	110.333.975,32	390.957,74	115.788,84

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
معدات نقل - وزن خفيف
الحساب : 21831

الـــــدورة 2012

رقم	بيان	تحليلية	aaaa	mm	jj	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إ.ت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
1	NEW ATOS PRIME GLX METALISEE	9225200	2003	01	01	505.982,91	505.982,91	20%			505.982,91		742.125	300.000		300.000	442.125		
2	COROLLA DIESEL 01108-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308	838.000		838.000	666.308		
3	COROLLA DIESEL 01147-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308	838.000		838.000	666.308		
4	COROLLA DIESEL 00736-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308	838.000		838.000	666.308		
5	COROLLA DIESEL 01122-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308	838.000		838.000	666.308		
6	COROLLA DIESEL 01149-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308	838.000		838.000	666.308		
7	COROLLA DIESEL 00738-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308	838.000		838.000	666.308		
8	COROLLA DIESEL 01146-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308	838.000		838.000	666.308		
9	COROLLA DIESEL 00888-103-30	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308				1.504.308		
10	COROLLA DIESEL 17323-103-16	9225200	2003	05	25	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.504.308				1.504.308		
11	COROLLA DIESEL 19920-103-16	9225200	2003	05	25	1.051.282,05	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.541.915	1.049.233		1.049.233	492.682		
12	COROLLA DIESEL 19930-103-16	9225200	2003	05	25	1.051.282,05	1.051.282,05	20%			1.051.282,05		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
13	MITSUBISHI L200 4X4/51383 0016	9225200	2004	07	10	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
14	MITSUBISHI L200 4X4/51394 0016	9225200	2004	07	10	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
15	MITSUBISHI L200 4X4/51384 0016	9225200	2004	07	10	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
16	MITSUBISHI L200 4X4/41814 0016	9225200	2004	07	10	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
17	MITSUBISHI L200 4X4/41826 0016	9225200	2004	07	11	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
18	MITSUBISHI L200 4X4/41830 0016	9225200	2004	07	11	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
19	MITSUBISHI L200 4X4/41832 0016	9225200	2004	07	11	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
20	MITSUBISHI L200 4X4/41813 0016	9225200	2004	07	11	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
21	MITSUBISHI L200 4X4/41815 0016	9225200	2004	07	11	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
22	MITSUBISHI L200 4X4/74524 0016	9225200	2004	07	19	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
23	MITSUBISHI L200 4X4/74525 0016	9225200	2004	07	19	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
24	MITSUBISHI L200 4X4/41827 0016	9225200	2004	07	19	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	946.933		946.933	1.066.488		
25	MITSUBISHI L200 4X4/41831 0016	9225200	2004	07	19	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		2.013.421	1.049.233		1.049.233	964.188		
26	MITSUBISHI L200 4X4/51395 0016	9225200	2004	07	19	1.427.350,43	1.427.350,43	20%			1.427.350,43		1.446.769	1.049.233		1.049.233	397.536		
27	MITSUBISHI LANCER/ 41724 00 16	9225200	2004	07	04	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.446.769				1.446.769		
28	MITSUBISHI LANCER/ 37904 00 16	9225200	2004	07	19	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		1.446.769				1.446.769		
29	MITSUBISHI LANCER/ 41723 00 16	9225200	2004	07	19	1.025.641,03	1.025.641,03	20%			1.025.641,03		19.015	7.289	3.803	3.486	11.726	1.462	763
30	POSTE CASSETTE LANCER	9225200	###	12	15	15.200,00	9.373,34	20%	3.040,00		12.413,34	2.787	1.301.004	1.040.803	260.201	780.602	260.201	126.615	31.654
31	PEUGEOT PARTNER 286617 00 16	9225200	2010	12	23	1.142.735,04	228.547,01	20%	228.547,01		457.094,02	685.641	1.301.004	1.040.803	260.201	780.602	260.201	126.615	31.654
32	PEUGEOT PARTNER 287386 00 16	9225200	2010	12	23	1.142.735,04	228.547,01	20%	228.547,01		457.094,02	685.641	1.301.004	1.040.803	260.201	780.602	260.201	126.615	31.654
	مجاميع =					37.174.174,45	35.339.971,73		460.134,02		35.800.105,75	1.374.068,70	52.476.335,33	24.550.723,30	524.204,57	24.026.518,72	27.925.612,04	254.692,58	64.070,56

الملحق رقم 16 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21831' معدات نقل - وزن خفيف

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
معدات نقل - وزن ثقيل
الحساب : 21832

الـــــدورة 2012

رقم	بيان	تحليلية	aaaa	mm	jj	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
1	SR SNVI 29/32 1536	9225211	1998	01	01	550.000,00	550.000,00	20%			550.000,00								
2	CLARK TCM EF 150 FAD 150	9225211	1998	01	01	2.900.000,00	2.900.000,00	20%			2.900.000,00		4.822.990				4.822.990		
3	**CAMION HINO FT 175 10102**	9225211	1998	01	01	1.000.000,00	1.000.000,00	20%			1.000.000,00		1.663.100				1.663.100		
4	**TRACTEUR HINO 6-4 55T N° 10458**	9225211	2001	11	01	5.500.000,00	5.500.000,00	20%			5.500.000,00		8.530.500				8.530.500		
5	**TRACTEUR HINO 6-4 55T N° 10459**	9225211	2001	11	01	5.500.000,00	5.500.000,00	20%			5.500.000,00		8.530.500				8.530.500		
6	**CITERNE EAU**	9225211	2003	07	29	2.011.200,00	2.011.200,00	20%			2.011.200,00		2.949.827				2.949.827		
7	**TRACTEUR TB 350**	9225211	2003	06	24	3.871.000,00	3.871.000,00	20%			3.871.000,00		5.677.596	2.000.000		2.000.000	3.677.596		
8	REMORQUE 32 T	9225211	2003	06	24	1.519.000,00	1.519.000,00	20%			1.519.000,00		2.227.917				2.227.917		
9	**TB 340 SNVI 347.501.19**	9225211	2001	11	01	3.519.999,00	3.520.000,00	20%			3.519.999,00	1,00	5.459.520				5.459.520		
10	**TB 340 SNVI 371.501.19**	9225211	2001	11	01	3.519.999,00	3.520.000,00	20%			3.519.999,00	1,00	5.459.520				5.459.520		
11	S/R SNVI 345.801.19	9225211	2001	11	01	1.247.999,00	1.248.000,00	20%			1.247.999,00	1,00	1.935.648				1.935.648		
12	S/R SNVI LONG 00017.801.23	9225211	2001	10	01	1.247.999,00	1.248.000,00	20%			1.247.999,00	1,00	1.935.648				1.935.648		
13	**TB 340 00004.501.25**	9225211	2001	10	01	3.519.999,00	3.520.000,00	20%			3.519.999,00	1,00	5.459.520				5.459.520		
	مجاميع =					35.907.200,00	35.907.195,00				35.907.195,00	5,00	54.652.286,04	2.000.000,00		2.000.000,00	52.652.286,04		

الملحق رقم 17 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21832' معدات نقل - وزن ثقيل

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
معدات نقل - حافلات

الحساب : **21838**

الـــــدورة **2012**

رقم	بيان	تحليلية	aaaa	mm	jj	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إ.ت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة	فرق الاهتلاك
1	MINI BUS SONACOME / 0044 493 16	9225221	2001			1,00		20%				1,00							
5	BUS AIROSPACE HYUNDAI 3M278485	9225221	2003	02	24	9.109.461,54	9.109.461,54	20%			9.109.461,54		13.360.847	6.634.205		6.634.205	6.726.642		
6	MITSUBISHI BUS 34 PL/340770016	9225221	2004	07	19	4.743.589,74	4.743.589,74	20%			4.743.589,74		6.691.308	3.312.626		3.312.626	3.378.682		
7	MITSUBISHI BUS 34 PL/393590016	9225221	2004	07	03	4.743.589,74	4.743.589,74	20%			4.743.589,74		6.691.308	3.312.626		3.312.626	3.378.682		
8	MITSUBISHI BUS 34 PL/393600016	9225221	2004	07	03	4.743.589,74	4.743.589,74	20%			4.743.589,74		6.691.308	3.312.626		3.312.626	3.378.682		
9	MITSUBISHI BUS 34 PL/125020016	9225221	2004	07	07	4.743.589,74	4.743.589,74	20%			4.743.589,74		6.691.308	3.312.626		3.312.626	3.378.682		
10	MITSUBISHI BUS 34 PL/431450016	9225221	2004	07	19	4.743.589,74	4.743.589,74	20%			4.743.589,74		6.691.308	3.312.626		3.312.626	3.378.682		
	مجاميع =					32.827.411,24	32.827.410,24				32.827.410,24	1,00	46.817.385,68	23.197.335,00		23.197.335,00	23.620.050,68		

الملحق رقم 18 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21838' معدات نقل – حافلات

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
معدات مكاتب
الحساب : 2184

الـــــــدورة 2012

الملحق رقم 19 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '2184' معدات مكاتب

رقم	بيان	تحليلية	حيازة	aaaa	mm	jj	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إ.ت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
1	ARMOIRE FORTE		40.000,00	1999	01	12	40.000,00	10%			40.000,00		64.840				64.840		
2	COFFRE FORT		30.000,00	1999	01	12	30.000,00	10%			30.000,00		48.630				48.630		
3	CHAISE DIRECTEUR ROULANT		12.000,00	1999	01	12	12.000,00	10%			12.000,00		19.452				19.452		
4	BUREAUX AGENT		60.400,00	1999	04	06	60.400,00	10%			60.400,00		97.908				97.908		
5	CLAPETS A 10 CASES		19.500,00	1999	04	06	19.500,00	10%			19.500,00		31.610				31.610		
6	CLAPET A 05 CASES		11.500,00	1999	04	06	11.500,00	10%			11.500,00		18.642				18.642		
7	CLASSEURS A 4 TIROIRE A/SE		13.000,00	1999	04	06	13.000,00	10%			13.000,00		21.073				21.073		
8	TABLES DECHARGES		22.500,00	1999	04	06	22.500,00	10%			22.500,00		36.473				36.473		
9	CHAISES		42.900,00	1999	04	06	42.900,00	10%			42.900,00		69.541				69.541		
10	BUREAUX SECRAITAIRE,TABL		22.500,00	1999	04	06	22.500,00	10%			22.500,00		36.473				36.473		
11	TABLE BASSE		15.450,00	2000	01	19	15.450,00	10%			15.450,00		24.969				24.969		
12	**TELEPHONE PORTABLE**		33.333,34	2000	01	02	33.333,34	10%			33.333,34		53.870				53.870		
13	5 APPAREILS TELEPHONIQUE		6.000,00	2000	09	06	6.000,00	10%			6.000,00		9.697				9.697		
14	2 ARMOIRES METALIQUES		11.800,00	2000	11	19	11.800,00	10%			11.800,00		19.070				19.070		
15	8 CHAUFFAGES BEIN D'HUILE		56.000,00	2000	01	19	56.000,00	10%			56.000,00		90.502				90.502		
16	RIDEAUX ET SES ACCESOIRE		17.173,00	2000	03	29	17.173,00	10%			17.173,00		27.753				27.753		
17	TABLE DE REUNION OVALE 2,		79.000,00	2001	03	19	79.000,00	10%			79.000,00		122.529				122.529		
18	ARMOIRE HAUTE METALIQUE		11.800,00	2001	03	19	11.800,00	10%			11.800,00		18.302				18.302		
19	CLASSEURS C4 METALLIQUE		4.000,00	2001	03	19	4.000,00	10%			4.000,00		6.204				6.204		
20	FC 20/02 SUPPORT DE COFFR		1.400,00	2002	12	14	1.271,67	10%	128,33		1.400,00		2.141	196	196		1.945	68	68
21	TBLEAU BLANC (À MARQUEUR		7.850,00	2002	07	01	7.457,50	10%	392,50		7.850,00		12.003	600	600		11.403	208	208
22	ENSEMBLE DE BUREAU DE PD		200.000,00	2003	02	15	176.666,67	10%	20.000,00		196.666,67	3.333,33	293.340	34.223	29.334	4.889	259.117	10.890	9.334
23	4 FAUTEILS PIONNER		32.000,00	2003	02	15	28.266,67	10%	3.200,00		31.466,67	533,33	46.934	5.476	4.693	782	41.459	1.742	1.493
24	8 FAUTEILS DE REUNIONS		69.600,00	2003	02	15	61.480,00	10%	6.960,00		68.440,00	1.160,00	102.082	11.910	10.208	1.701	90.173	3.790	3.248
25	RIDEAUX - FAC 004/03 AMITEX		17.095,00	2003	02	15	15.243,04	10%	1.709,50		16.952,54	142,46	25.073	2.716	2.507	209	22.357	864	798
26	CLASSEUR 4 TIROIRES		6.250,00	2003	04	09	5.468,75	10%	625,00		6.093,75	156,25	9.167	1.146	917	229	8.021	365	292
27	1 ARMOIRE METALLIQUE 2 P		6.900,00	2004	02	16	5.405,00	10%	690,00		6.095,00	805,00	9.733	2.109	973	1.136	7.624	614	283
28	1 CLASSEUR 10 CLAPETS		4.000,00	2004	02	16	3.133,33	10%	400,00		3.533,33	466,67	5.642	1.223	564	658	4.420	356	164
29	01 HORLOGE DE MUR M.M		600,00	2005	12	24	360,00	10%	60,00		420,00	180,00	835	334	83	250	501	94	23
30	01 HORLOGE DE MUR G.M		850,00	2005	12	24	510,00	10%	85,00		595,00	255,00	1.183	473	118	355	710	133	33
31	01 BUREAU 140X70 3T SFC		8.645,00	2007	01	03	4.322,50	10%	864,50		5.187,00	3.458,00	11.340	5.670	1.134	4.536	5.670	1.347	269
32	01 BUREAU 140X70 3T SFC		8.645,00	2007	01	03	4.322,50	10%	864,50		5.187,00	3.458,00	11.340	5.670	1.134	4.536	5.670	1.347	269
33	01 BUREAU 140X70 3T SAP		8.645,00	2007	01	03	4.322,50	10%	864,50		5.187,00	3.458,00	11.340	5.670	1.134	4.536	5.670	1.347	269
34	01 BUREAU 180X80 6T SFC		12.400,00	2007	01	03	6.200,00	10%	1.240,00		7.440,00	4.960,00	16.265	8.133	1.627	6.506	8.133	1.933	387
35	01 CHAISE IMPE HYPOXIE SFC		2.150,00	2007	01	03	1.075,00	10%	215,00		1.290,00	860,00	2.820	1.410	282	1.128	1.410	335	67
36	01 CHAISE IMPE HYPOXIE SFC		2.150,00	2007	01	03	1.075,00	10%	215,00		1.290,00	860,00	2.820	1.410	282	1.128	1.410	335	67
37	01 CHAISE IMPE HYPOXIE SAP		2.150,00	2007	01	03	1.075,00	10%	215,00		1.290,00	860,00	2.820	1.410	282	1.128	1.410	335	67
38	BUREAU DIRECTION PVC		12.500,00	2008	08	06	5.312,49	10%	1.770,83		7.083,32	5.416,68	15.638	8.992	1.366	7.626	6.646	1.804	-405
39	TABLE 150 X 90 VERTEX		4.400,00	2008	08	06	1.869,99	10%	623,33		2.493,32	1.906,68	5.504	3.165	481	2.684	2.339	635	-143
40	TABLE NOIR 40 X 60 FLAMENC		760,00	2008	08	06	323,01	10%	107,67		430,68	329,32	951	547	83	464	404	110	-25
41	CLASSEUR C4		7.300,00	2008	09	16	2.737,50	10%	912,50		3.650,00	3.650,00	9.132	5.708	846	4.862	3.425	1.145	-67
42	TABLE 100 X 200 LIEGE		5.600,00	2008	09	16	2.100,00	10%	700,00		2.800,00	2.800,00	7.006	4.379	649	3.730	2.627	879	-51
43	CAISSON MOBILE 03 TIROIRE		3.700,00	2008	08	22	1.480,01	10%	493,34		1.973,35	1.726,65	4.629	2.777	417	2.361	1.851	557	-77

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
معدات مكاتب
الحساب : 2184

الـــــــدورة 2012

رقم	بيان	تحليلية	aaaa	mm	jj	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إ.ت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
44	ARMOIRE ETAGERE		2008	08	22	8.000,00	3.200,01	10%	1.066,67		4.266,68	3.733,32	10.008	6.005	901	5.104	4.003	1.205	-166
45	CHAISE DE BUREAU		2008	08	06	3.100,00	1.317,51	10%	439,17		1.756,68	1.343,32	3.878	2.230	339	1.891	1.648	447	-100
46	CHAISE VISITEURS		2008	08	06	2.200,00	935,01	10%	311,67		1.246,68	953,32	2.752	1.583	240	1.342	1.170	318	-71
47	CHAISE VISITEURS		2008	08	06	2.200,00	935,01	10%	311,67		1.246,68	953,32	2.752	1.583	240	1.342	1.170	318	-71
48	CLASSEUR C4		2008	08	09	7.500,00	3.187,50	10%	1.062,50		4.250,00	3.250,00	9.383	5.395	819	4.575	3.988	1.082	-243
49	BUREAU 140 X 70 PVC		2008	12	15	8.550,00	2.778,75	10%	926,25		3.705,00	4.845,00	10.696	7.220	1.044	6.176	3.476	1.449	118
50	BUREAU 140 X 70 PVC		2008	12	15	8.550,00	2.778,75	10%	926,25		3.705,00	4.845,00	10.696	7.220	1.044	6.176	3.476	1.449	118
51	CAISE IMP HYPOXIE		2008	12	15	2.450,00	796,26	10%	265,42		1.061,68	1.388,32	3.065	2.069	299	1.770	996	415	34
52	CAISE IMP HYPOXIE		2008	12	15	2.450,00	796,26	10%	265,42		1.061,68	1.388,32	3.065	2.069	299	1.770	996	415	34
53	TABLE PHOTOCOPIE		2008	12	12	6.500,00	2.112,51	10%	704,17		2.816,68	3.683,32	8.132	5.489	794	4.695	2.643	1.101	89
54	TABLE BASSE		2009	02	24	2.950,00	835,82	10%	295,00		1.130,82	1.819,18	3.490	2.501	349	2.152	989	387	54
55	ARMOIRE METALLIQUE		2010	04	27	5.800,00	966,67	10%	580,00		1.546,67	4.253,33	6.603	5.503	660	4.842	1.101	669	80
56	05 CHAISE VISITEUR		2011	02	10	9.500,00	870,83	10%	950,00		1.820,83	7.679,17	10.348	9.400	1.035	8.365	949	771	85
57	11 CHAISE OPERATEUR		2011	02	10	53.900,00	4.940,83	10%	5.390,00		10.330,83	43.569,17	58.713	53.331	5.871	47.460	5.382	4.372	481
58	10 CHAISE DE BUREAU		2012	12	31	45.000,00		10%				45.000,00	45.000	45.000		45.000			
مجاميع =						1.103.096,34	876.786,20		56.830,69		933.616,88	169.479,46	1.615.854,71	271.939,82	73.844,90	198.094,92	1.343.914,89	45.629,68	17.014,21

الملحق رقم 19 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '2184' معدات مكاتب

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات

عتاد إعلام آلي

الحساب : 21852

الـــــــدورة 2012

الملحق رقم 20 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21852' عتاد إعلام آلي

رقم	بيان	تحليلية	aaaa	mm	jj	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إ.ت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
1	MICRO ORD,PENTIUM 2000 MMX		1998	05	24	50.000,00	50.000,00	10%			50.000,00		83.155				83.155		
2	IMPRIMANTE EPSON LQ 2000		1998	05	24	31.800,00	31.800,00	10%			31.800,00		52.887				52.887		
3	MICRO ORDINATEUR		1998	11	11	277.365,05	277.365,05	10%			277.365,05		461.286				461.286		
4	IMPRIMANTE LASER		1998	11	11	25.200,18	25.200,18	10%			25.200,18		41.910				41.910		
5	KIT MULTIMEDIA		1999	04	25	7.400,00	7.400,00	33%			7.400,00		11.995				11.995		
6	IMPRIMANTE HP 695 C COULEUR		1999	05	17	11.074,38	11.074,38	33%			11.074,38		17.952				17.952		
7	IMPRIMANTE EPSON LX300		2000	03	28	26.000,00	26.000,00	33%			26.000,00		42.019				42.019		
8	CLAVIER TURBO MEDIA		2001	01	12	1.900,00	1.900,00	33%			1.900,00		2.947				2.947		
9	IMPRIMANTE EPSON LX300+		2001	03	03	14.102,56	14.102,56	33%			14.102,56	0,00	21.873	0		0	21.873	0	
10	ECRAN 15" (2)		2001	03	29	23.600,00	23.600,00	33%			23.600,00		36.604				36.604		
11	MICRO ORDINATEUR PIII 500 MHZ		2001	01	31	63.397,44	63.397,44	33%			63.397,44	-0,00	98.329	-0		-0	98.329	-0	
12	M. ORDI. HP P3 900 MHz		2002	03	25	83.760,68	83.760,68	33%			83.760,68		128.078				128.078		
13	ONDULEUR EUVERPOWER		2002	03	25	5.600,00	5.600,00	33%			5.600,00		8.563				8.563		
14	ECRAN 15" LG		2002	07	03	22.000,00	22.000,00	33%			22.000,00		33.640				33.640		
15	F 39/02 M. ORD. COMPAQ P4 2GHz		2002	11	06	115.000,00	115.000,00	33%			115.000,00		175.847				175.847		
16	FC 43/02 LECTEUR ZIP 100 Mo		2002	11	27	8.974,36	8.974,36	33%			8.974,36		13.723				13.723		
17	FAX MODEM US ROBOTIC EXT 56 KO		2003	03	11	8.200,00	8.200,00	33%			8.200,00		12.027				12.027		
18	FC 0655/03 ECRAN 15 " LG		2003	10	04	9.500,00	9.500,00	33%			9.500,00		13.934				13.934		
19	1 ORDINATEUR P4 2.4GHS INTEL		2004	02	18	42.900,00	42.900,00	33%			42.900,00		60.515				60.515		
20	2 IMPRIMANTES EPSON LX300+		2004	02	18	32.000,00	32.000,00	33%			32.000,00		45.139				45.139		
21	1 IMPRIMANTE EPSON LX300+		2004	03	07	16.000,00	16.000,00	33%			16.000,00		22.570				22.570		
22	5 ONDULEURS - UNITEK		2004	03	07	35.000,00	35.000,00	33%			35.000,00		49.371				49.371		
23	1 ECRAN 15" SVGA		2004	03	07	7.300,00	7.300,00	33%			7.300,00		10.297				10.297		
24	01 MOBILE DISK 256Mo		2004	05	05	9.000,00	9.000,00	33%			9.000,00		12.695				12.695		
25	01 IMPRIMANTE EPSON LX 300 +		2005	05	15	13.500,00	13.500,00	33%			13.500,00		18.784				18.784		
26	01 MICRO COMPLET **DELL**		2005	07	30	80.400,00	80.400,00	33%			80.400,00		111.869				111.869		
27	01 FLASH DISQUE 512 Mo		2005	10	12	4.400,00	4.400,00	33%			4.400,00		6.122				6.122		
28	01 IMPRIMANTE LASER CANON 1120		2005	11	20	14.900,00	14.900,00	33%			14.900,00		20.732				20.732		
29	01 ONDULEUR 1000 VA DISCOVRY		2005	10	31	7.500,00	7.500,00	33%			7.500,00		10.436				10.436		
30	01 MICRO COMPLET DELL		2006	04	30	80.400,00	80.400,00	33%			80.400,00		109.336				109.336		
31	01 IMPRIMENTE EPSON LQ-590 COMM.		2007	12	10	30.061,50	30.061,50	33%			30.061,50		39.432				39.432		
32	01 IMPRIMENTE EPSON LQ-590 SAP		2007	12	10	30.061,50	30.061,50	33%			30.061,50		39.432				39.432		
33	01 MICRO HP COMPAQ DX 7300 SFC		2007	12	26	45.675,00	45.675,00	33%			45.675,00		59.912				59.912		
34	01 MICRO HP COMPAQ DX 7300 SAP		2007	12	26	45.675,00	45.675,00	33%			45.675,00		59.912				59.912		
35	01 MICRO HP COMPAQ DX 7300 COMM.		2007	12	26	45.675,00	45.675,00	33%			45.675,00		59.912				59.912		
36	01 ONDULEUR BACKS-UPS SFC		2007	12	31	10.432,50	10.432,50	33%			10.432,50		13.684				13.684		
37	01 ONDULEUR BACKS-UPS SAP		2007	12	31	10.432,50	10.432,50	33%			10.432,50		13.684				13.684		
38	01 ONDULEUR BACKS-UPS COMM.		2007	12	31	10.432,50	10.432,50	33%			10.432,50		13.684				13.684		
39	PC PORTABLE ACER TM7720G		2008	10	23	73.794,00	73.794,00	33%			73.794,00		92.316				92.316		
40	PC BUREAU ACER		2008	10	27	26.700,00	26.700,00	33%			26.700,00		33.402				33.402		
41	MONITEUR ACER		2008	10	27	11.300,00	11.300,00	33%			11.300,00		14.136				14.136		
42	PC BUREAU ACER		2008	10	27	26.700,00	26.700,00	33%			26.700,00		33.402				33.402		
43	MONITEUR ACER		2008	10	27	11.300,00	11.300,00	33%			11.300,00		14.136				14.136		
44	PC BUREAU ACER		2008	10	27	26.700,00	26.700,00	33%			26.700,00		33.402				33.402		
45	MONITEUR ACER		2008	10	27	11.300,00	11.300,00	33%			11.300,00		14.136				14.136		
46	PC BUREAU ACER		2008	10	27	26.700,00	26.700,00	33%			26.700,00		33.402				33.402		
47	MONITEUR ACER		2008	10	27	11.300,00	11.300,00	33%			11.300,00		14.136				14.136		

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
عتاد إعلام آلي
الحساب : 21852

الـــــدورة 2012

الملحق رقم 20 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21852' عتاد إعلام آلي

رقم	بيان	تحليلية	jj	mm	aaaa	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إ.ت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
48	PC BUREAU ACER		27	10	2008	26.700,00	26.700,00	33%			26.700,00		33.402				33.402		
49	MONITEUR ACER		27	10	2008	11.300,00	11.300,00	33%			11.300,00		14.136				14.136		
50	IMPRIMENTE LASER NB A3 OKI		20	10	2008	144.600,00	144.600,00	33%			144.600,00		180.895				180.895		
51	IMPRIMENTE MATRICIELLE 80 CL OKI		20	10	2008	21.550,00	21.550,00	33%			21.550,00		26.959				26.959		
52	IMPRIMENTE MATRICIELLE 80 CL OKI		20	10	2008	21.550,00	21.550,00	33%			21.550,00		26.959				26.959		
53	ONDULEUR BACK-UPS RS 1200V 230V		14	11	2008	15.792,00	15.792,00	33%			15.792,00		19.756				19.756		
54	ONDULEUR BACK-UPS RS 1200V 230V		14	11	2008	15.792,00	15.792,00	33%			15.792,00		19.756				19.756		
55	ONDULEUR BACK-UPS RS 1200V 230V		14	11	2008	15.792,00	15.792,00	33%			15.792,00		19.756				19.756		
56	ONDULEUR BACK-UPS RS 1200V 230V		14	11	2008	15.792,00	15.792,00	33%			15.792,00		19.756				19.756		
57	ONDULEUR BACK-UPS RS 1200V 230V		14	11	2008	15.792,00	15.792,00	33%			15.792,00		19.756				19.756		
58	SERVEUR POWER EDGE T610 DELL		31	05	2011	299.200,00	57.596,00	33%	98.736,00		156.332,00	142.868,00	325.919	263.179	107.553	155.626	62.739	21.575	8.817
59	VIDEO PROJECTEUR SAMSUNG		22	05	2011	67.500,00	12.993,75	33%	22.275,00		35.268,75	32.231,25	73.528	59.374	24.264	35.110	14.154	4.867	1.989
60	05 ONDULEUR EATON		22	05	2011	42.000,00	8.085,00	33%	13.860,00		21.945,00	20.055,00	45.751	36.944	15.098	21.846	8.807	3.029	1.238
61	ONDULEUR SERVEUR E SERIES		22	05	2011	63.500,00	12.223,75	33%	20.955,00		33.178,75	30.321,25	69.171	55.855	22.826	33.029	13.315	4.579	1.871
62	UNITE CENTRALE CONDOR		28	05	2011	34.000,00	6.545,00	33%	11.220,00		17.765,00	16.235,00	37.036	29.907	12.222	17.685	7.129	2.452	1.002
63	ECRAN CONDOR 17 "		28	05	2011	9.000,00	1.732,50	33%	2.970,00		4.702,50	4.297,50	9.804	7.916	3.235	4.681	1.887	649	265
64	UNITE CENTRALE CONDOR		28	05	2011	34.000,00	6.545,00	33%	11.220,00		17.765,00	16.235,00	37.036	29.907	12.222	17.685	7.129	2.452	1.002
65	ECRAN CONDOR 17 "		28	05	2011	9.000,00	1.732,50	33%	2.970,00		4.702,50	4.297,50	9.804	7.916	3.235	4.681	1.887	649	265
66	UNITE CENTRALE CONDOR		28	05	2011	34.000,00	6.545,00	33%	11.220,00		17.765,00	16.235,00	37.036	29.907	12.222	17.685	7.129	2.452	1.002
67	ECRAN CONDOR 17 "		28	05	2011	9.000,00	1.732,50	33%	2.970,00		4.702,50	4.297,50	9.804	7.916	3.235	4.681	1.887	649	265
68	IMPRIMENTE LASER COULEUR OKI C310		17	11	2011	39.900,00	1.097,25	33%	13.167,00		14.264,25	25.635,75	43.463	42.268	14.343	27.925	1.195	3.465	1.176
69	IMPRIMENTE LASER COULEUR OKI C310		17	11	2011	39.900,00	1.097,25	33%	13.167,00		14.264,25	25.635,75	43.463	42.268	14.343	27.925	1.195	3.465	1.176
70	IMPRIMENTE MATRICIELLE OKI 136 C		17	11	2011	37.900,00	1.042,25	33%	12.507,00		13.549,25	24.350,75	41.284	40.149	13.624	26.525	1.135	3.291	1.117
71	IMPRIMENTE MATRICIELLE OKI 136 C		17	11	2011	37.900,00	1.042,25	33%	12.507,00		13.549,25	24.350,75	41.284	40.149	13.624	26.525	1.135	3.291	1.117
72	IMPRIMENTE LASER MULTIFONCTION XE		17	11	2011	37.900,00	1.042,25	33%	12.507,00		13.549,25	24.350,75	41.284	40.149	13.624	26.525	1.135	3.291	1.117
73	ONDULEUR EATON ENV 1 KVA		22	11	2011	11.500,00	316,25	33%	3.795,00		4.111,25	7.388,75	12.527	12.182	4.134	8.049	344	999	339
74	ONDULEUR EATON ENV 1 KVA		22	11	2011	11.500,00	316,25	33%	3.795,00		4.111,25	7.388,75	12.527	12.182	4.134	8.049	344	999	339
75	ONDULEUR EATON ENV 1 KVA		22	11	2011	11.500,00	316,25	33%	3.795,00		4.111,25	7.388,75	12.527	12.182	4.134	8.049	344	999	339
76	ONDULEUR EATON ENV 1 KVA		22	11	2011	11.500,00	316,25	33%	3.795,00		4.111,25	7.388,75	12.527	12.182	4.134	8.049	344	999	339
77	ONDULEUR EATON ENV 1 KVA		22	11	2011	11.500,00	316,25	33%	3.795,00		4.111,25	7.388,75	12.527	12.182	4.134	8.049	344	999	339
78	SCANNER A4 BUREAUTIQUE EPSON V33		22	11	2011	9.125,00	250,94	33%	3.011,25		3.262,19	5.862,81	9.940	9.667	3.280	6.386	273	792	269
79	DISQUE DURE EXTERNE 320 GO SAMSUN		22	11	2011	5.902,78	162,33	33%	1.947,92		2.110,25	3.792,53	6.430	6.253	2.122	4.131	177	513	174
80	15 MULTIPRISES PARASUTENSEURS EAT		22	11	2011	26.062,50	716,72	33%	8.600,63		9.317,35	16.745,16	28.390	27.609	9.369	18.240	781	2.263	768
81	MICRO PORTABLE CONDOR CORE I3		27	12	2011	80.000,00		33%	26.400,00		26.400,00	53.600,00	87.144	87.144	28.758	58.386		7.144	2.358
82	UNITE CENTRALE CONDOR CORE I3		26	12	2011	39.515,00		33%	13.039,95		13.039,95	26.475,05	43.044	43.044	14.204	28.839		3.529	1.164
83	ECRAN CONDOR 17 "		26	12	2011	9.230,00		33%	3.045,90		3.045,90	6.184,10	10.054	10.054	3.318	6.736		824	272
84	UNITE CENTRALE CONDOR CORE I3		26	12	2011	39.515,00		33%	13.039,95		13.039,95	26.475,05	43.044	43.044	14.204	28.839		3.529	1.164
85	ECRAN CONDOR 17 "		26	12	2011	9.230,00		33%	3.045,90		3.045,90	6.184,10	10.054	10.054	3.318	6.736		824	272
86	UNITE CENTRALE CONDOR CORE I3		26	12	2011	39.515,00		33%	13.039,95		13.039,95	26.475,05	43.044	43.044	14.204	28.839		3.529	1.164
87	ECRAN CONDOR 17 "		26	12	2011	9.230,00		33%	3.045,90		3.045,90	6.184,10	10.054	10.054	3.318	6.736		824	272
88	ONDULEUR INFOSEC X2 LT 1000 VA		03	11	2012	5.190,00		33%				5.190,00	5.190	5.190		5.190			
89	ONDULEUR INFOSEC X2 LT 1000 VA		03	11	2012	5.190,00		33%				5.190,00	5.190	5.190		5.190			
90	ONDULEUR INFOSEC X2 LT 1000 VA		03	11	2012	5.190,00		33%				5.190,00	5.190	5.190		5.190			
91	ONDULEUR INFOSEC X2 LT 1000 VA		03	11	2012	5.190,00		33%				5.190,00	5.190	5.190		5.190			
92	ONDULEUR INFOSEC X2 LT 1000 VA		03	11	2012	5.190,00		33%				5.190,00	5.190	5.190		5.190			
93	UNITE CENTRALE CONDOR D800 CORE I5		25	11	2012	51.062,88		33%				51.062,88	51.063	51.063		51.063			
94	ECRAN CONDOR 19 "		25	11	2012	9.282,74		33%				9.282,74	9.283	9.283		9.283			

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
عتاد إعلام آلي
الحساب : 21852

الـــــدورة 2012

رقم	بيان	تحليلية	aaaa	mm	jj	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إ.ت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
95	UNITE CENTRALE CONDOR D800 CORE I5		2012	11	25	51.062,88		33%				51.062,88	51.063	51.063		51.063			
96	ECRAN CONDOR 19 "		2012	11	25	9.282,74		33%				9.282,74	9.283	9.283		9.283			
97	IMPRIMANTE CANON LBP 6000		2012	12	31	9.500,00		33%				9.500,00	9.500	9.500		9.500			
	مجاميع =					3.162.740,67	2.010.837,64		369.443,34		2.380.280,98	782.459,69	4.073.523,09	1.240.824,56	402.434,63	838.389,93	2.832.698,53	88.921,53	32.991,29

الملحق رقم 20 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21852' عتاد إعلام آلي

الصيانة وخدمات السيارات ورقلة
فرع سونلغاز

جدول إعادة التقييم والاهتلاكات
معدات أخرى للمكاتب
الحساب : 21858

الـــــــدورة 2012

رقم	بيان	تحليلية	aaaa	mm	jj	حيازة	سابقة	%	القسط	مراجعة	تراكم	ق.م.ص	استبدالية	قيمة قابلة للتحصيل	قسط - إت	ق.م.ص - قيمة قابلة للتحصيل	فرق استبدال	فرق قيمة قابلة للتحصيل	فرق الاهتلاك
1	FAX PANASONIE F780 C		1998	02	15	34.980,00	34.980,00	10%			34.980,00		58.175				58.175		
2	RADIATEUR BAIN D'HUILE		1998	03	24	13.600,00	13.600,00	10%			13.600,00		22.618				22.618		
3	CLIMATISEUR 15000 BTU		1998	12	19	468.000,00	468.000,00	10%			468.000,00		778.331				778.331		
4	PHOTOCOPIEUR MITA 1460		1998	12	27	109.300,00	109.300,00	10%			109.300,00		181.777				181.777		
5	ASPIRATEUR TRAINEAU		2000	10	15	2.809,92	2.809,92	33%			2.809,92		4.541				4.541		
6	MACHINE A CALCULER CITIZEN 12 CHAR.		2001	03	29	4.200,00	4.200,00	33%			4.200,00		6.514				6.514		
7	PHOTOCOPIEUR MITA 1656		2001	07	11	54.000,00	54.000,00	33%			54.000,00		83.754				83.754		
8	TABLE ROULANTE DE MACHINE		2001	07	11	3.000,00	3.000,00	33%			3.000,00		4.653				4.653		
9	MACHINE A CALCULER (2)		2001	07	11	1.394,00	1.394,00	33%			1.394,00		2.162				2.162		
10	APPAREILLE TELEPHONIQUE x (01)		2001	08	01	2.900,00	2.900,00	33%			2.900,00		4.498				4.498		
11	APPAREILLE TELEPHONIQUE x(04)		2001	10	02	7.200,00	7.200,00	33%			7.200,00		11.167				11.167		
12	APPAREILLE TELEPHONIQUE x(01)		2001	10	30	2.200,00	2.200,00	33%			2.200,00		3.412				3.412		
13	POSTE TPH SANS FIL SONY		2002	07	22	9.000,00	9.000,00	33%			9.000,00		13.762				13.762		
14	POSTE OPERATEUR GNT		2002	07	22	6.000,00	6.000,00	33%			6.000,00		9.175				9.175		
15	01 RELIEUSE G.M IBICO		2002	08	15	18.850,00	18.850,00	33%			18.850,00		28.824				28.824		
16	01 MASSICOT		2002	08	15	3.500,00	3.500,00	33%			3.500,00		5.352				5.352		
17	FC 207/02 COFFRE BLINDE		2002	08	15	13.000,00	13.000,00	33%			13.000,00		19.878				19.878		
18	FC 0052/02 MOBILE NOKIA 3310		2002	12	02	12.400,00	12.400,00	33%			12.400,00		18.961				18.961		
19	CLIMAT.S/S 12000 BTU HISENSE		2003	02	22	65.153,85	65.153,85	33%			65.153,85		95.561				95.561		
20	FAX PANASONIC KX.B 752.CX		2003	02	25	89.000,00	89.000,00	33%			89.000,00		130.536				130.536		
21	FC 0015/03 TEL. MOBILE LG		2003	08	03	36.000,00	36.000,00	33%			36.000,00		52.801				52.801		
22	01 APPARAIL TELEPHONE		2004	01	21	2.200,00	2.200,00	33%			2.200,00		3.103				3.103		
23	01 APPAREIL TELEPH. MP 084/04		2004	06	07	2.200,00	2.200,00	33%			2.200,00		3.103				3.103		
24	01 APPARAIL TELEPHONE -SIEMENS		2004	06	30	1.800,00	1.800,00	33%			1.800,00		2.539				2.539		
25	01 TELEPHONE MOBILE SAMSUNG		2004	09	06	22.400,00	22.400,00	33%			22.400,00		31.597				31.597		
26	02 APAREILS TELEPHONIQUE		2005	08	01	1.600,00	1.600,00	33%			1.600,00		2.226				2.226		
27	01 PHOTOCOPIEUR CANON NP 6045		2005	07	30	160.000,00	160.000,00	33%			160.000,00		222.624				222.624		
28	01 CALCULATRICE CITIZEN		2005	11	26	750,00	750,00	33%			750,00		1.044				1.044		
29	20 ECHELLES TARMA		2005	06	30	19.400,00	19.400,00	33%			19.400,00		26.993				26.993		
30	93 ETAGERE		2005	06	30	33.480,00	33.480,00	33%			33.480,00		46.584				46.584		
31	01 CLIMATISEUR SPLIT LG		2006	07	31	53.000,00	53.000,00	33%			53.000,00		72.075				72.075		
32	01 NEON RECHRGEABLE MOB		2007	12	31	1.650,00	1.650,00	33%			1.650,00		2.164				2.164		
33	ARMOIRE METALIQUE PM		2009	04	26	5.800,00	5.104,00	33%	696,00		5.800,00		6.862	823	823		6.039	127	127
34	FAX PANASONIC 988		2011	05	25	10.500,00	2.021,25	33%	3.465,00		5.486,25	5.013,75	11.438	9.236	3.822	5.414	2.202	757	357
35	05 APPAREILS TELEPHONIC PANASONIC		2011	09	29	9.900,00	612,56	33%	2.450,25		3.062,81	6.837,19	10.784	10.117	3.679	6.438	667	829	1.229
36	04 BAIN D'HUILE		2012	12	31	32.000,00		33%				32.000,00	32.000	32.000		32.000			
مجاميع =						1.313.167,77	1.262.705,58		6.611,25		1.269.316,83	43.850,94	2.011.589,30	52.176,15	8.324,03	43.852,12	1.959.413,15	1.713,96	1.712,78

الملحق رقم 21 : جدول إعادة تقييم الأصول / حساب '21858' معدات أخرى للمكاتب

الفهرس

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات والرموز	X
المقدمة	أ
أ- توطئة	ب
ب- طرح الإشكالية	ب
ج- فرضيات البحث	ج
د- مبررات اختيار الموضوع	ج
هـ- أهداف الدراسة وأهميتها	ج
و- حدود الدراسة	ج
ز- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة	د
ح- مرجعية الدراسة	د
ط- صعوبات البحث	د
ي- الدراسات السابقة	د
ك- هيكل البحث	هـ
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للملاءمة والموثوقية	2
تمهيد	3
المبحث الأول: المحاسبة المالية وخصائص المعلومات المحاسبية	4
المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي	4
المطلب الثاني: المحاسبة المالية كنظام للمعلومات	7
1- نظام المعلومات المحاسبي	7
2- المحاسبة المالية	8
3- المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية	10
المطلب الثالث: الإطار النظري للمحاسبة المالية	11
1- الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية	13
2- مفاهيم عناصر القوائم المالية	13
المطلب الرابع: القياس المحاسبي	13
1- تعريف القياس المحاسبي	13
2- أركان عملية القياس المحاسبية	14
3- أشكال تحيز القياس المحاسبي	14
أ- تحيز الموضوعية	14

ب- تحيز المواءمة (الملاءمة)	14
ج- تحيز المعولية على القياس	15
4- أنواع المقاييس التي تستخدمها المحاسبة	16
المطلب الخامس: الخصائص النوعية للمعلومة المالية	17
1- الخصائص الأساسية لجودة المعلومات	19
أ- الملاءمة	19
ب- الموثوقية	20
2- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	21
3- النظام المحاسبي المالي الجزائري وخصائص المعلومة المحاسبية	22
أ- خاصية الموثوقية في النظام المحاسبي المالي الجزائري	22
ب- خاصية الملاءمة في النظام المحاسبي المالي الجزائري	25
المطلب السادس: التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	27
1- الخصائص النوعية بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	27
2- التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي	29
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	32
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	32
المطلب الثاني: نقد الدراستين	34
خلاصة الفصل الثاني	35
الفصل الثاني: دراسة الحالة	36
تمهيد	37
المبحث الأول: دراسة الحالة وأدواتها	38
المطلب الأول: دراسة الحالة ومجالها	38
أولا الحالة موضوع الدراسة	38
ثانيا مجال الدراسة	38
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	39
أولا المعطيات الأولية	39
1- جداول اهتلاكات الأصول غير الجارية	41
2- قائمة شركة CAAT المتعلقة بمركبات الشركة	41
3- التغير السنوي للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك في مدينة الجزائر	42
ثانيا البرامج المعلوماتية المستخدمة في معالجة المعطيات الأولية	42
المبحث الثاني: عرض الدراسة	43
المطلب الأول: نتائج الدراسة	43
1- إجراء عملية إعادة التقييم	43
2- تمرير العمليات المحاسبية لمخرجات إعادة التقييم؛	47
3- تحديد أثر إعادة التقييم على القوائم المالية للشركة.	48
المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج	49
1- جدول ملخص إعادة التقييم	49
2- أهمية معلومات إعادة التقييم	51

3- المناقشة والتحليل	51
خلاصة الفصل الثاني	54
الخاتمة	55
المراجع	59
الملاحق	60
الفهرس	86